

السُّودَانُ الْمَصْرِيّ

وَمَطامع السِّيَاسَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ

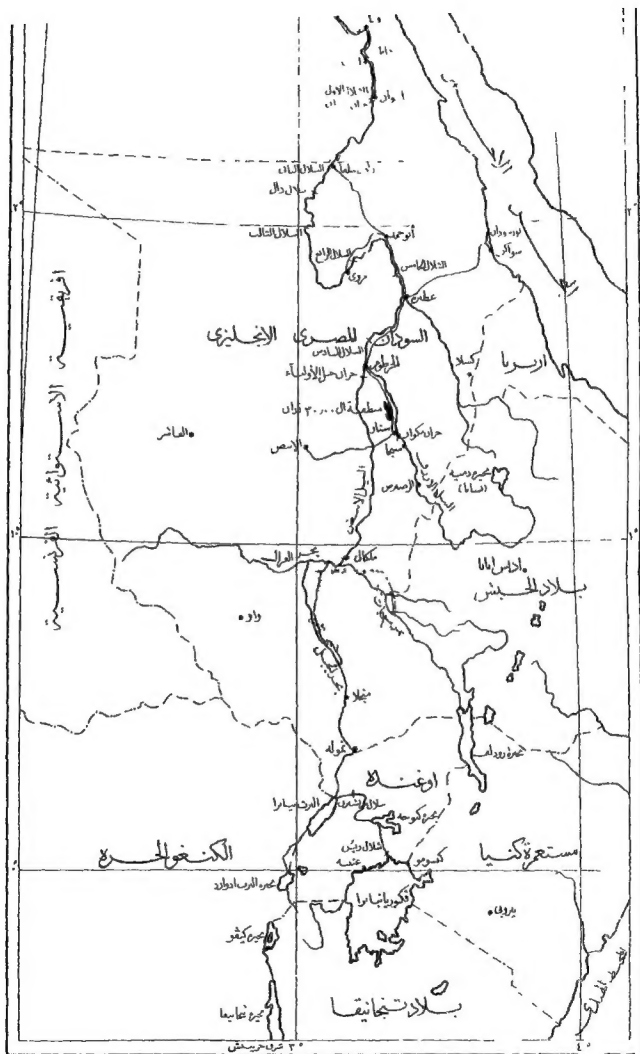
بقلم

داود بركات

١٩٢٤ - ١٣٤٢

المطبعة السلفية - بمصر

شارع خيرت رقم ٤٠



السُّودَانُ الْمَصْرِيّ

وَمَطامِعُ السِّيَاسَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ

بقلم -

داود بركات

١٣٤٢ - ١٩٢٤

الطبعة السياسية - مصر

مطبعة "السياسة" - مصر

مقدمة

هذه كلمات طلب اليّ كثير من اصحابي الدين يستغلون في المسألة
المصرية نشرها . فأجبت طالبهم

واحد القصد منها الاستفاضة في التاريخ والوقائع، بل بيان
مسماعي سياسة في اسردان المصري بالاستناد الى الوقائع التاريخية،
وأيضا حق مصر في اسودان . وأن سودان جزء من مصر لا يجزأ،
مصر لا تمتنع ان تأمن سيديا . دية دون اسردان

د. د. د. د.

٢٤ مارس ١٩٤٤

السودان المصري

والسياسة الانجليزية

في سنة ١٨٨١ قامت الدعوة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر في وقت واحد ، كأنهما كانتا على موعد . وكانت للسياسة الانكليزية في كليهما يد ظاهرة ، لأن الانكليز كانوا بالمصر بالمرصاد يفتنمون القصر ان لم تقل يخلقونها ، خطة قديمة وضعوها منذ نزل نابوليون في مصر وهدد الهند سنة ١٧٩٧ فنذ ذاك اليوم خلقت عند الانكليز كلمة « طريق مواصلات الامبراطورية » فحاولوا - بعد اخراج نابوليون ، وانكار معاهدة أميان (١٨٠٢) بينهم وبين فرنسا على أن تظل حالة مصر بلا تغيير - الاستيلاء على مصر (١٨٠٧) فصددهم محمد علي بإساعده الفرنسيون على أن يكون الأمر بيده في مصر عند ما ظهر لهم مقصد الانكليز وهم طاجرون عن مقاومتهم . وظل الفرنسيون بعد طرد الانكليز يؤيدون محمد علي وينظمون ملكه ، حتى انتصر على تركيا ، ومد الملك المصري الى جبال طورس ، وألف امبراطورية ضخمة من مصر وسوريا و"سودان" . ولكن الانكليز كانوا بالمرصاد ، فأبوا المدون على مصر وعبروا « الغلب مغلوبا » وأبقوا مصر ولاية تركية . ثم اتخذوا عيس الاول آتة صفة في أيديهم فجعل طريق الهند في قلب مصر ، وضمن لهم نقل البريد من الاسكندرية الى السويس وأنشأ لذلك طريقاً مصبداً ، وتبرعوا برس وعترة عن كثير من الامتيازات ، ولوطظن ملكه لا يرجع مصر

[illegible]

وخلفه اسماعيل ، فمقد العزيمة على أن يتم عمل جده محمد علي وأبيه ابراهيم ، لا بقوة الجند - وقوة الجند محرمة عليه باتفاق لندرة (١٨٤١) - بل بقوة المال ، فنال من تركيا سبعة فرمانات بتوسيع سلطته حتى الاستقلال فمد الفتاح في السودان حتى الدرجة الثانية بعد خط الاستواء وأدخل الاوغندا تحت حماية مصر بمعاهدة مع ملكها متيزا ^(١) (١٨٧٤) وعين لينان دي بلقون مندوباً سامياً هناك . وهكذا صارت البحيرات وجميع منابع النيل مصرية ، وولاه السلطان اقليم سواكن سنة ١٨٦٥ ، ثم صار ذلك الاقليم قطعة من الأراضي المصرية بفرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ . ومن أول يوليو ١٨٧٥ أعطي بفرمان آخر اقليم زيلع . ثم وجه اسماعيل حملة مصرية استولت على سواحل البحر الأحمر من بربرة حتى الأفيانوس الهندي ولكن عين الانكليز كانت ساهرة يقظة يمدون السبيل لتحقيق مطامعهم ، فخلوا اسماعيل على أن يستخدم رجالهم في حكومة السودان - بعد ما ابتاعوا منه أسهم القناة طريق المواصلات الإمبراطورية وأوحوا الى أولئك الرجال بمقاصدهم حتى اذا وقعت الأزمة المالية كتب مندوبهم في اللجنة الدولية السير ريفرس ويلسون « انه لا ينقذ مصر ولا يصلح لحكمها سوى الانكليز يتولون أمرها » وكتب الكولونل ستيوارت عن السودان « ان المصريين الذين لا يصلحون لحكم الدلتا كيف يصلحون لحكم السودان ؟ » « هذا القول قاله الكولونل ستيوارت بعدما نشر السير صموئيل بذكر سنة ١٨٦١ تقريراً عن السودان قال فيه « يستطيع السائح الأوروبي أن يتجول وحده في جميع انحاء السودان كما يتجول الانكليزي في حديقة هايد بارك عند غروب الشمس ، فالشعب لين الطباع سهل الانقياد ليس أسهل من حكمه » فبعد خلع اسماعيل قامت الثورة العرابية والدعوة المهدية بوقت واحد تنشطهما السياسة بكل الطرق والاساليب الى

(١) هذه المعاهدة سلمت لضبط الانكليزي في خدمة مصر ، فزعموا وادعى أنه كان تلامذ من آخر . ولكن رد شريف باش رئيس وزارة المصرية ظل محفوظاً فدل على حرصها وشروطها

أن تسمى للانكليز احتلال مصر سنة ١٨٨٢، فوضعوا نصب عيونهم تفكيك
الامبراطورية المصرية وامتلاك السودان وجعلوا حجتهم في البقاء بمصر
« الاضطرابات السياسية والمالية بمصر وخطر المهدي بالسودان » أما المهدي
فقد وصفها غوردون بقوله : انها « حركة اليأس » بعد ما شدد الانكليز في
ابطال النخاسة والرق تشديداً دفع الناس الى اليأس وبعد ما ملأوا السودان
بالحكام الأجانب واقصاء المصريين والسودانيين وبعد احتلالهم مصر وتسلطهم
عليها ومنعهم حكومتها من اخاد الثورة الى أن اكرهوها على الجلاء اكرهاها
وكانت حجة السير بارنغ (اللورد كرومر) أن ميزانية مصر تتحمل في كل عام
٢٦٠ ألف جنيه هو عجز ميزانية السودان ، فهي اضعف من ان تقوم بهذا
الحمل . ولكن هذا الادعاء كان وسيلة لقطع السودان عن مصر لأن حماية
الحدود بعد ذلك كانت تتطلب أضعاف هذه النفقة وحملوا خزانة مصر ٤٠٠
ألف جنيه في العام نفقة جيش الاحتلال . ولما ارسلوا غوردون لاخلاء
السودان فحصره الثوار اتفقوا هم من مالهم ومال مصر على حملة ولسلي
لا تقاذه ١١ مليون جنيه ، ودفعت خزانة مصر من ديون غردون ابا ان حصاره
٩٩٦٠٦٠ جنياً منها ٦٥٧٢٥٨ جنياً للأجانب ، ناهيك بجيش مصر الذي ذاب
في السودان بعد تركه ، ومتاجر المصريين وأموالهم وأملأهم ، والقتلاع
والحصون والمراكب الحربية والتجارية ، ثم بعد ذلك تفقات استعادة السودان
وقد أربت على سبعة ملايين جنيه . كل هذا المال دفع في ١٦ سنة اقتصاداً
لمئتي ألف جنيه تدفع في سنة أو سنتين ، ولكنهم لم يريدوا الاقتصاد وانما
أرادوا فصل السودان ثم استعادته لأتقسهم لا لمصر

السودان المصري

وماذا كان وماذا صار ؟

وصف ستوارت ^(١) باشا السودان المصري عام ١٨٨٣ في تقرير قدمه للحكومة انكلترا - حكومته - قال فيه :

« ان البلاد التي يحتلها الآن المصريون ويطلقون عليها اسم « السودان » هي بلاد كبيرة جداً مترامية الاطراف وطولها من الشمال الى الجنوب - أي من اسوان الى خط الاستواء ^(٢) - نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلاً وعرضها من مصوع الى غربي دارفور نحو ٢٢ درجة أو ١٢٠٠ ميل الى ١٤٠٠ ميل وإذا أبتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الاحمر شرقاً على خط موازاة الدرجة ٢٤ الى نقطة غير معينة في صحراء ليبيا فترضها الدرجة السابعة والعشرين شرقي غرنويتش ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً الى الغرب حتى نقطة الاتصال في شمالي اقليم دارفور الى الغرب ، ثم يتجه باستقامة على وجه التقريب نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ومن مبوبو يتجه من الجنوب الشرقي الى بحيرة ألبرت نيازا ويماس فكتوريا نيازا ويصعد من هناك شمالاً الى الشرق فيشمل اقليم هرر ، ثم يصل الى المحيط الهندي عند رأس غردفوي ، ويصير على ساحل البحر الاحمر حتى يرجع الى برانيس وقد طبعت وزارة خارجية انكلترا هذا التقرير وألحقت به الخريطة التي

(١) ستوارت هو وكيل غوردون باشا حاكم السودان العام . ارسله غوردون في شهر سبتمبر ١٨٨٤ من الخرطوم الى مصر لطلب نجدة لاتخاذ فركب الوابور عباس ومعه قنصل انكلترا المستر بور وقنصل فرنسا الموسيو هرين وحسن افندي حسني من موظفي التلغراف الانكليزي و ١٩ تاجرأ يونانياً و ٥ عساكر طوبجية ومدفع . وجر الوابور عباس اربعة مراكب صغيرة ركبا جماعة من التجار اليهود والسوريين واليونان . فاصطدم الوابور بصخر في شلالات ودقو فرسا بجزيرة قبالة قرية مبة فجاء شيخ السلامات وأومهم انه يريد اضافتهم واعداد الجمل لركوبهم فقصدوا منزله حيث ذبحوا جميعاً

(٢) كانت حدود السودان في الدرجة الثانية وراء خط الاستواء

وضمها مسداليا في الخرطوم وفيها مديرية خط الاستواء وشمالى الاوغندا ومديرية اللادو والمكلا وبحر الغزال وهي الاراضي المصرية التي أجزتها الحكومة الانكليزية باتفاق ١٤ مايو ١٨٩٤ لولاية الكونغو البلجيكية

اما حدود السودان المصري الآن فهي : من جهة الشمال الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالي الى شمالي حلفا ، ومن الجنوب حدود بلاد اوغندا التابعة لانكلترا على خط ٥ من العرض الشمالي ، ومن الشرق البحر الاحمر وبلاد الاريترة والحبشة ، ومن الغرب والجنوب الغربى الصحراء الكبرى وبلاد واداي والجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر الغزال . فالطول الآن من الشمال الى الجنوب نحو ١٢٠٠ ميل ومن الشرق الى الغرب نحو ١٠٠٠ ميل لأن مديرية خط الاستواء التي ظل أمين باشا مديراً مصرياً فيها ومعه ألفا جندي مصري والعمال والكتاب ، اقتطعت من السودان وألحقت بالاوغندا التي كانت تحت حماية مصر وبعد استعادة السودان جعلوا منجالات آخر حدود السودان المصري ، وما بقي من الاراضي السودانية المصرية جنوباً ألحق بأوغندا وأعطيت اللادو وما حولها للملك بلجيكا على ان تعود للانكليز بعد وفاته . وبذلك اقتطعوا من السودان المصري ٤٥٠ ميلاً بالطول و٤٠٠ ميل بالعرض ، وأخرجوا منه البحيرات التي ينبع منها النيل وجعلوها ملكاً لهم ليملكوا بها السودان ومصر معاً . ولم يكفهم ذلك فان البحر الاحمر وسواحه لازمة لطرق مواصلات الامبراطورية فاخرجوا المصريين من تلك السواحل بعد ان صار زمام مصر بأيديهم وهكذا هدموا « الامبراطورية المصرية » بالسودان وأخذوا اقتاضها واقتسموا مع ايطاليا وبلجيكا الفتيمة

كانت مساحة السودان المصري في سنة ١٨٨٣ تعادل مساحة فرنسا واسبانيا وألمانيا معاً ، فلم يبق منها الآن سوى الثلث ، وهذا الثلث يدعي الانكليز أنهم أصحابه دون مصر وكانت تجارة مصر مع السودان تجارة كبيرة

جداً ، فالصادر من مصر بطريق أسوان وحدها كان مليوني جنيه والصادر من سواكن وقنا وأسيوط يبادل هذا المبلغ . أما واردات السودان الى مصر وبطريق مصر فقد كانت نحواً من ١١ مليون جنيه ، أما الآن فانه لم يبق لمصر من هذا الوارد التجاري والصادر الا الجزء اليسير الذي لا يكاد يستحق الذكر ، ولولا ورود المواشي السودانية في العهد الأخير لوصلت الصلات والملائق التجارية بين مصر وسودانها الى حيز العدم رغم زيادة العمران وعدد الاهالي فبلغ المليون والنصف المحصورة به تجارة مصر وسودان الآن بدلنا على أن مصر لا تخسر باضاعة السودان مصدر حياتها بل تجارتها ونتاج صناعتها . لذلك لم تحتج الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا وحدها سنة ١٨٨٤ على مسمى الانكليز لاخلاء السودان بل احتج أيضاً على هذا المسمى التجار الوطنيون والاجانب بمذكرة رفعوها الى الخديوى توفيق باشا ووزيره . نوبار باشا ومعتمدي الدول قالوا فيها :

« ان واردات السودان مليوناً جنيه (بطريق اسوان) وصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيه ، وان الاملاك والمعارات تقدر بالملايين الكثيرة وان عدد التجار المسيحيين ١٥ ألفاً وعدد التجار المصريين ٤٠ ألفاً وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف والمحزون من البضائع يقدر بنصف مليون جنيه »

ولكن ذلك كله لم يحل دون عزم انكلترا على اخلاء السودان ، بل ان ذلك هو الذي دعاها الى اخلائه لتضع يدها عليه ، وما كاد يصدر أمر الاخلاء حتى أزل الاميرال هويت قوة انكليزية بسواكن (٢٤ فبراير ١٨٨٤) وكانوا قبل ذلك أي في سنة ٨٣ قد خططوا السكة الحديدية من سواكن الى بربر ليحولوا طريق التجارة عن مصر الى سواكن فيربحوا خيرات السودان . وتجددوا بهم مرتزقاً من النقل دون مزاحم . وبعد احتلال سواكن ارسلوا الملاجور هنتر لاحتلال زبلع وبربرة وما وراءهما ، فكانت الجنود المصرية تلف

علمها وفي الوقت ذاته كانت الجنود الانكليزية ترفع علم دولتها فوق القلاع المصرية . وفي ٣ يونيو ١٨٨٤ عقد هنتر اتفاقاً مع النجاشي يُوحنا بشأن إقليم هرر دون استشارة الحكومة المصرية ودون رأيها وألف هناك حكومة محلية برئاسة عبد الله محمد عبد الشكور . اما مصوع التي سلمتها تركيا للحكومة الخديوية في سنة ١٨٦٦ مقابل ١٦ ألف جنيه تدفعها في كل سنة ، فقد كانت محافظة تمتد من رأس قصار في البحر الاحمر حيث منتهى محافظة سواكن الى حلة رهيطة عند بوغاز باب المندب وتمتد بالبر الى سیدرات بالقرب من كسله ويطلق الطليان عليها الآن اسم الاريتره . فالبحر الاحمر كان بحراً مصرياً صرفاً مع خليج العقبة وقلعة الوجه التي بناها المصريون واقاموا فيها حتى ٨٩ وفي ٦ فبراير ١٨٨٥ أخرجت الحامية المصرية من زيلع واعيدت الى مصر ومنحت زيلع وبربر للانكليز

وأغرب من ذلك ان هذه البلاد التي أخذت من مصر لا تزال مصر تدفع اتاوتها لتركيا وقد قرر مؤتمر لوزان ان تظل مصر تدفع هذه الاتاوة الى سنة ١٨٥٥

اما القوة المصرية التي كانت في بلاد السودان حين قيام ثورة المهدي فهي حسب الاحصاء الرسمي ١٩٥٠ في دنقلة و ٢١٧٠ في بربر و ٧٤٨٠ في الخرطوم و ٢٣٥٠ في سنار و ١٦١٠ في القلابات و ٨٠٠ في الجيرة و ٢٠٠ في القضارف و ٣٩٤٠ في كسله و ٩٢٠ في أمبديب و ١٩٠٠ في سنهيت و ٣٤٧٠ في هرر و ٥٨٣٠ في كردوفان و ٤٨٦٣ في دارفور و ٨٨٦ في بحر النزال و ٢٦٣١ في خط الاستواء . جملة عدد الجيش المصري في السودان ٤٠٤٩٠ وفي خدمتها ١٢ وابوراً حريباً وعدد المتطوعة مع الجيش نحو ٢٠ ألفاً وعدد الموظفين نحو ٣٠ ألفاً



كيف دفع السودان

للثورة

دس الانكليز رجالهم في خدمة الحكومة المصرية في السودان وظن اسماعيل باشا - الذى كان يجيب طلبهم باستخدام رجالهم وباعطائهم السلطة التي لاحد لها - أنه يرضيهم ويحول مطامع انكلترا عن بلاده فظن خطأ وتولى الموظفون الانكليز المناصب بطلب حكومتهم وارشادها ليتمكنوا من هدم الامبراطورية المصرية الواقعة على طريق الهند وتحويلها الى مستعمرات انكليزية فصموئيل بكر في خط الاستواء وغوردون في بحر الغزال وكلاهما وال مصري اعطيا السلطة التي لاحد لها فاستخدما قانون منع الرق لاغضاب السودانيين الذين كانوا يستخدمون العبيد في أعمالهم وينصرفون هم الى التجارة والأعمال الكبيرة ، فكانا ينكلان بالناس تمكيداً شديداً ويعاقبان بالقتل والسجن ومصادرة الأملاك بحجة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين اسماعيل باشا وانكلترا سنة ١٨٧٧ لمنع الرقيق ، مع أن الانكليز في أملاكهم الافريقية كانوا يتساهلون كل التساهل ، فمدّ عمل الانكليز فوق ما تقدم نعرضاً للدين . ثم انهم ميزوا قبيلة على أخرى فأعفوا قبائل الشايقية من الضرائب فأغضبوا القبائل الأخرى كما فضلوا أصحاب الطريقة الميرغنية على أصحاب الطرق الأخرى فأوجدوا التحاسد بين أصحاب الطرق

وبلى ذلك اهمال شأن محمد احمد المهدي عند ظهوره ، وظهوره هؤلاء الذين يدعون المهديّة في السودان كثير جداً وقد ظهر من يوم استعادة السودان الى اليوم ١٥ مهدياً لو أهملوا لاستفحل أمرهم . وضاعف في الأمر الثورة العرابية التي كان ينشطها ويشجعها وكيلهم السيامي بمصر السير مالت وغيره من خدمة سياستهم فتحولت انظار حكومة مصر عن السودان الى أن احتل الانكليز مصر

محمد أحمد والثورة

أما محمد أحمد المهدي فهو ابن نجار تعلم العلوم الدينية بالخرطوم وتابع الطريقة السمانية وسكن مع اخوته النجارين في جزيرة أباحيث كثير تلامذته وأتباعه . وفي سنة ٨١ جهر بدعوى المهديّة ، وحث أصحابه على القيام معه لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله كما يفعل ذلك الكثيرون ولما وصل خبره الى رؤوف باشا حاكم السودان أرسل اليه يسأله عن منشوراته وادعائه فأجابه أنه المهدي المنتظر . فأوفد اليه محمد بك أبأ السعود أحد معاونيه فدخل عليه في غارهِ وسأله عن دعواه . فأجابه : أنا المهدي أنا ولي الأمر . فعاد أبو السعود الى رؤوف باشا وقص عليه حكاية محمد أحمد ، فأرسل معه بلوكين للقبض عليه وكان محمد أحمد قد جمع أتباعه فلما نزل الجنود الى البرفتك بهم رجاله لأن الجنود لم يكونوا على حذر وخاف المهدي العاقبة ففر مع من معه الى جبل قدير وارثاى محمد سعيد باشا مدير كردوفان مطاردة محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا منعه وأرسله الى جزيرة أبأ ليحقق عن قتل الجنود . ولما استقر محمد أحمد بجبل قدير استأذن مدير قاشوده راشد بك بأن يزحف عليه فمنعه رؤوف باشا ، ولكنه ذهب بأربعائة جندي ، وقبل وصوله الى مقر المهدي جمع هذا ثمانية آلاف هجم بهم على راشد بك فقتله واسر جماعته وفتك بالباقيين . فعزلت الحكومة رؤوف باشا وولت عبد القادر باشا . وقبل وصول عبد القادر باشا جهز جيكاو وكيل الحاكم قوة بقيادة يوسف باشا السلاحي قابلهما محمد أحمد بمجيش عدده ١٥ ألفاً فتصر على يوسف باشا وقتله (٢٩ مايو ١٨٨٢) ولما ذاع خبر انتصاره هابه الناس واخذوا بالهجرة اليه وامتدت الثورة الى سنار ومديرها حسين باشا شكرى ثم من هناك الى جهة النيل الازرق

وفي ١١ مايو ١٨٨٢ وصل عبد القادر باشا الى الخرطوم فأخذ بتحصيلتها

وتجنيد العساكر وأتى بست أوروب من السودان الشرقي وأخذ فتنة سنار وعزل الموظفين الذين خانوا . ثم سار هو ذاته بجيش نكل بزعماء الثورة في سنار واحداً فواحداً . وكاد يخذ الثورة في جميع الانحاء عند ما تلقى الامر من القاهرة بمزله ، كأنما الانكليز ما كانوا يريدون اخذ الثورة بل زيادة اتقادها فعينوا علاء الدين باشا خلفاً له زاعمين ان عبد القادر باشا يريد الاستقلال بالسودان . ومن المعلوم ان الانكليز عند ما دخلوا القاهرة كان أول عمل عملوه انهم حلوا الجيش في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ ثم جمعوا ستة آلاف رجل وعينوا السرافلن وود سرداراً وعينوا الضباط الانكليز قواداً وارسلوا الى السودان عشرة آلاف من فلول جيش عرابي بقيادة هكس باشا

وصل علاء الدين باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ وسلطته محصورة بالادارة الملكية وولوا سليمان باشا نيازي العسكرية وهكس باشا رئيساً لاركان الحرب

ولما وصل عبد القادر باشا الى مصر ألح على الحكومة بأن تدع الجيش يحافظ على النيل الأبيض حتى لا تمتد الثورة الى سنار وان تدع محمد أحمد وشأنه في كردوفان فهو يسقط من تلقاء نفسه فلم يسمعوا نصيحته وجهز هكس باشا حملة كبيرة على كردوفان مؤلفة من ٧٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الفرسان النظاميين و ٥٠٠ من الفرسان المتطوعين وألفين من الاتباع و ٥٠٠ رجل و ٣٠٠ بغل و ١٠ آلاف حمار وخمسة آلاف جواد و ١٠ مدافع جبلية و ٤ كروب و ٦ نور دققت . سار هذا الجيش وضل الطريق . وفي ٤ نوفمبر أخذ الدراويش يطوقون معسكر هيكس الذي دخل وادياً كثير الغابات والاشواك طلباً للماء لان العطش برح بالجنود غمّل عليهم رجال محمد أحمد من كل جانب فقتلوا الجيش ولم يسلم منه سوى ضابطين و ٣٠٠ جندي أخذوا امرى . وحينئذ أرسل الكولونل سيتوارت تقريراً الى حكومته بأن الوقت قد حان لاخلاء السودان ، وألحوا على الخديوي توفيق باشا في ذلك فلم يوافقهم على

هذا الطلب ، وكانت حجة السيرافلن بارنغ ان في ميزانية السودان عجزاً قدره ٢٦٠ ألف جنيه ، والمخزاة المصرية لا تستطيع تحمل مثل هذا المبلغ في كل عام ، والحكومة الانكليزية لا ترضى بأن تقدم جندياً واحداً لتأييد سلطة مصر على السودان . وألحت على وزارة شريف باشا باخلاء السودان ، فأبى شريف باشا قبول طلبهم وقال كلمته المشهورة « اذا نحن تركنا السودان فهو لا يتركنا » . ولكنهم اكرهوه على الاستعفاء عملاً بالقاعدة التي سنها اللورد غرنتل وهي « اما ان يخضع الموظف المصري ، أو يستقيل » . ولما استعفت وزارة شريف باشا خلفتها وزارة نوبار باشا التي قررت في الحال اخلاء السودان (٨ يناير ١٨٨٤)

اما وزارة شريف باشا قالت في كتاب استعفائها

« اطلب حكومة جلالة ملكة انكليترا ان تترك السودان : فليس من حقنا ان نسلم بركة ، لأن هذه البلاد التي هي ملك الباب العالي قد سلمت لنا لنحافظ عليها

وتقول حكومة جلالة الملكة انه يجب على مصر اتباع مشورتها دون مناقشة ، وفي ذلك مخالفة للأمر العالي الصادر في ٢٣ اغسطس ١٨٧٩ وفيه ان تمتوا الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم
فنحن نستعفي لأننا نمنع من الحكم حسب احكام الدستور »

التعليمات لغوردون^(١)

وكانت حكومة انكلترا الى غوردون اخلاء السودان دون استشارة الحكومة المصرية . وانشرت بلاغاً قالت فيه « ان حكومة جلالة الملكة سألت غوردون : هل هو مستعد لأن يذهب الى الخرطوم ليقم في السودان حكومة وطنية سودانية ، ويبدل جهده لاعانة الحاميات المصرية الموجودة هناك ؟ فسأل الجنرال : هل تاطب به هذه المهمة باسم جلالة الملكة ، أم باسم الخديوي ؟ وبما انه ضابط عظيم من جيش جلالة الملكة فهو ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالته ، فهو لا يرضى بحال من الاحوال ان يذهب الى السودان كممثل للخديوي . فالوزراء أجابوه بأنه سيكون بالسودان مندوب الحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي . ولكي يكون ذلك أكثر وضوحاً فهو يسافر الى الخرطوم بطريق السويس الى سواكن ويقابله في السويس السير بارنغ ويتفق معه على الجلاء وتسكين السودان »

ذلك هو البلاغ الرسمي . والتعليمات السرية التي تلقاها فيها تضمنت ان هذا العمل هو البدء بتنفيذ برنامج اللورد دوفرين . وهذا البرنامج هو : (١) اخلاء مصر للسودان (٢) جلاء الجنود والموظفين المصريين (٣) استعادة السودان لمصلحة انكلترا وحدها

ولما وصل غوردون الى بورسعيد تحول عن عزمه وحضر الى القاهرة وأخذ أمراً من الخديوي باخلاء السودان

كان هم غوردون قبل وصوله الى الخرطوم ان يعلن مقاصده فأرسل من

(١) كان غوردون ضابطاً في الجيش الاسكتلندي ، شهد حرب القرم ، ثم سافر الى الصين ودخل في جيشها . وفي سنة ٦٥ عاد الى انكلترا . وفي سنة ١٨٧٤ ضم الى عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل بلشا ان يعينه مديراً لخط الاستواء عند همبويل باكر فأجبت عليه . وفي سنة ٧٦ استغنى وعاد الى انكلترا تاركاً الكولونيل بروت الذي لم يلبث ان خفق به وصارت الولاية بعده لامين باش . ولما عزموا على اخلاء السودان عينوا غوردون لهذه المهمة

أُسيوط الى حسين باشا خليفة مدير بربر تلفرافاً يأمره فيه بأن يبلغ محمد البلاد وأعيانها انه ممي والياً على السودان وانه عند وصوله سيمزل جميع الموظفين الترك والمصريين ويولى حكماً من أهل البلاد ليعيد الحكم الى ما كان عليه قبل الفتح ، وأنه أعفى أهل السودان من ضرائب ١٨٨٣ وأباح تجارة الرقيق »

ولما وصل الى كورسكو أرسل كتاباً الى المهدي بأنه عينه سلطاناً على كردوفان ودارفور . وعند ما وصل الى بربر خطب بالاهاني بأنه جاء ليخرج الجنود المصرية من السودان ويعيد الحكم الى السودانين أنفسهم ، ثم عين مجلس شوري لحكم تلك الجهة من السودانين وفتح الطريق الى محمد أحمد وكان مقفلاً فأخذ الناس يهرعون اليه بعد منشور غوردون ويزيدون قوته اما خوفاً منه واما حباً به

ولما وصل الى الخرطوم فعل الفعل ذاته ثم زاد على ذلك أنه جمع دفاتر المالية وأحرقها امام الجمهور ليزيد في ثقة السودانين وفي اضعاف قلوب المصريين

ثم أخرج العساكر المصرية من الخرطوم وألف مجلساً من السودانين لحكم البلاد وبعد ذلك أرسل ستوارت باشا وكيله ليري كيف كان وقع عمله في البلاد فوجد ان الثورة عامة وليس لها رأس وان المهدي لا يريد مخاطبة الانكليز والاتفاق معهم كما كان يأمل حين نادى به سلطاناً على دارفور وكردوفان فأخذ يبحث عن رجل قوي يوليه الحكم ويتفق معه فطلب الزبير باشا من مصر ووعدته بمنحه رتبة الفريق والنيشان العثماني وراتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنيه وأن تعطيه الحكومة المصرية كل سنة مليونين ونصف جنيه لمدة سنتين وان تترك له سلاحها وذخائرها وان يكون له جرك سواكن فلم يقبل الزبير ولم يسلم الانكليز مخافة ان يكون كالمهدي أو ينضم اليه ، فقرروا ترك النقوضى تكل السودان الى أن يستعيدوه . ولكن مركز

غوردون تخرج ، ولم يستطع الخروج من السودان فذهب ضحية السياسة مع من ذهبوا مع الامبراطورية المصرية السودانية التي هدموها ولما عثروا على مذكرات غوردون واعادوها الى أهله زعوا منها التعليمات التي تفصح السياسة فطبعت تلك المذكرات وفيها خمس صحائف بيضاء حاولت الحكومة الانكليزية بعد حصار الخرطوم اتقاذ غوردون فألقت حملة بقيادة اللورد ولسلي ، وقالت في الاوامر الصادرة اليه « ان الغرض اتقاذ غوردون وستيوارت ، فتي تم ذلك لا يجوز القيام باعمال أخرى » فاستخدم ولسلي الجيش المصري ٩٠ آلاف من الجيش الانكليزي و٩٠٠ زورق نيلي وقامت الحملة في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ وسارت متقدمة ، ولكن الخرطوم سقطت في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ووصل السير تشارلس ويلسون اليها بوابورين عند ظهر ٢٨ يناير ولما عرف الخبر عاد راجعاً الى اللورد ولسلي الذي ألقع بحملته الى مصر . وهكذا تم جلاء المصريين عن السودان ، ولم يمش محمد أحمد بعد سقوط الخرطوم سوى ٥ شهور فتوفي في ١٤ يونيو ١٨٨٥ وخلفه عبد الله التعايشي الذي استعاد الجيش المصري السودان من يده سنة ١٨٩٨ أى بحد ١٦ عاماً لم ينقطع فيها القتال يوماً واحداً بين المصريين وثور السودان على الحدود وما كان عبد القادر باشا يطلب منهم لاختاد الثورة نصف ما عرضوه على الزبير باشا ولا عشر ممشار ما حملوا مصر من الاعباء بعد ذلك ليستعيدوه لأنفسهم لا لمصر . فقد كانت الوقائع الشديدة بين الجيش المصري وثور السودان ٢٤ واقعة ، وكانت الوقائع لاستعادة السودان ١١ واقعة ، والاعانة التي تقدمها مصر للسودان بعد استعادته ٤٦٠ ألف جنيه في السنة ما عدا الجيش والوابورات والموظفين الذين يتناولون رواتبهم من الخزانة المصرية . ولكن مجلس الشورى يقرر عند دفع الاموال « من حيث ان السودان جزء من مصر لا يجزأ فهو يوافق على دفع مبلغ كذا الخ »

الزير رحمة

من قبيلة الجميعاب (نسبة الى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة عاهدت الأمير اسماعيل بن محمد علي يوم فتحه السودان وثبتت على ولاء الأسرة العلوية . وقد كاذل زير شأنيذ كرفي تاريخ السودان بدأ حياته بالتجارة ثم سافر مع ابن عمه الى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري علي ابي عموري من نجع حمادة سنة ١٨٥٦ وكان التجار المصريون هناك كثيرين وكل تاجر منهم يبني زريبة من الشوك يجزن فيها بضائعه . فهاجم الأهالي هذه الزرائب لتهب البضاعة فدافع الزير عن زريبة علي ابي عموري فهاجم الأهالي وذاع أمره فاقترد بتجارته وريج . وزاد طمعه فأوغل بالبلاد الى حيث لم يصل النجار ثم قصد الى بلاد النمام حيث تزوج من بنت سلطانها فزادت تجارته ، وابتاع من ملك النمام ٥٠٠ شاب دربهم على حمل السلاح . وكان هؤلاء الشبان من المحكوم عليهم وعادة أهل البلاد أن يذبحوهم ويأكلوا لحومهم ، فخشي الملك حموه بعشه فخرج الزير الى ملك آخر هو عدو حميه فأرسل حموه رجاله للفتك به في الطريق فتغلب عليهم . ولما لجأ الى الملك الثاني جهز حموه جيشاً لقتاله ففر هذا الملك من وجهه واضطر الزير أن يلجأ الى بلاد قولو وملكها . يومئذ « عدوه شكوا » الذي قتل أخاً للزير ، فقامت الحرب بينهما فقتل الملك وابنه وصار الزير ملكاً على تلك البلاد وسمى عاصمة ملكه ديم الزير . ثم عاهد عرب زريقات وفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان . وفي سنة ١٨٦٩ وصل الى بحر الغزال الحاج محمد السلامي المغربي ومعه ٢٠٠ جندي سوداني بقيادة محمد أقصي منيب و ٤٠٠ من لباش بوزق و ٦٠٠ من الخطرية فقاتلهم الزير و انتصر عليهم . وكان والي السودان يومئذ جعفر باشا مظهر . ولما رأى ملك النمام تساعدهم الزير أرسل اليه يهدده أن لم يترك الملك ويعود الى التجارة فأبى . فقامت بينهما الحرب التي انتهت بانتصار الزير

فضم بلاد النمام . وكاذ الزريقات قد تقضوا المهد وقتعوا الطريق فاستنجد عليهم سنة ١٨٧٣ بسطان دارفور فلم ينجده فقاتلهم وكسروهم وأسر فقيهم عبد الله التعايشي فنعاه المشايخ من قتله ، وعبد الله هذا هو الذي صار خليفة للمهدي وحاربه الجيش المصري وفر من أم درمان فأدركه الجيش المصري في مكان يسمى جديد في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وقتل بمن معه . أسا هو واصحابه فانهم لما أيقنوا بالهلاك فرشوا 'فريهم' وجلسوا ينتظرون الموت فلم يكن بعيداً منهم بل جاءهم مسرعاً

وبعد فتح كردوفان أرسل الزبير الى اسماعيل باشا أيوب حاكم دارالسودان يطلب منه ان يرسل من يستلم البلاد التي فتحها ، فجاءه الرد منه بأن سمو الخديوي أنعم عليه بالرتبة الثانية وولاه تلك البلاد مقابل ١٥ ألف جنيه يدفعها كل سنة . ثم دارت الحرب بينه وبين سلطان دارفور ، فأوتي النصر وأرسل اولاد سلاطين دارفور الى مصر ثم حدث خلاف بين حكام دارالسودان والزبير فجاء الزبير مصر سنة ١٨٧٥ وراق الجيش المصري في حرب روسيا . وفي أثناء ذلك ثار ابنه سليمان على الحكومة فأرسل غوردون جسي بك لقتاله فقتل سليمان . وفي سنة ٨٣ انتدب لقتال عثمان دقنه في طوكر فبعد أن جمع الأياد من السردانيين بمصر عدل لأنه أبى ان يكون تحت أمرة باكر باشا . وفي سنة ٨٤ استعاه غوردون لاستلام البلاد السودانية على ما مر فرفض ، لأن الانكيز اهانوه بوصف 'انه نخسر' . وفي سنة '٥ بقي الزبير طارق بتهمة مراسلة المهدي فظل هناك ٣٠ شهراً ، ثم افرج عنه وعينت له الحكومة راقباً شهرياً قدره ٢٨٩ جنيهات تناوله حتى وفاته . وكان يالها بمباغ مليون جنيه . وبعد استعادة السودان أعيد اليه كثير من أملاكه



التسابق الى السودان

حملة مارشان وحملة ككتشر - حملة مكدونالد - حملة كافانديش

فاشودة

لما فشلت المفاوضات بين انكلترا والباب العالي سنة ٨٩ لجلاء الانكليز عن مصر أرسل الموسيو برونوت العضو الفرنسي في السكة الحديدية المصرية تقريراً الى الموسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله في الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضي المصرية تكره انكلترا على الاحتجاج ودول أوروبا على فتح المسألة المصرية . وارتأى ان تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري (١) لان وصول الفرنسيين اليها سهل من املاكهم بأفريقيا (٢) ولانها مركز مديرية (٣) ولانها مفتاح مصر لوقوعهم عند مصب نهر الصوبات بالنيل . فرأى الموسيو كارنو صواب الرأي فسيرت حكومة الجمهورية الحملة سنة ٩٤ . ولكن انكلترا كانت تنوي امتلاك السودان بعد اكراه مصر على اخلائه . من جهة الاوغندا بعد ان أخرجت أمين باشا من خط الاستواء وقال الكولونيل مونتاييل « ان انكلترا لا تنجول عن مصر الا بعد ان تمتلك السودان وطريق بربر الى سواكن » وفي سنة ٩٥ خلف مارشان مونتاييل برئاسة حملة فاشودة وأرسلت فرنسا الموسيو ليگران الى بلاد الحبشة ليؤلف حملة تقابل مارشان فلم يفلح . ولما أحس الانكليز بحملة الفرنسيين وبفشل حملتهم من الاوغندا سيروا الحملة المصرية . ولما احتل السردار ام درمان عرف ان مرشان يحتل فاشودة منذ ١٠ يوليو أي قبل شهرين من وصول السردار الى ام درمان وكانت قوة مارشان ١٢٠ جندياً من العبيد و٩ ضباط فرنسيين . فواصل اللورد ككتشر السير الى فاشوده حيث قابل مارشان ورفع الراية المصرية على ٥٠٠ ياردة من الراية الفرنسية .

وظل مارشان في قاشودة حتى ١١ ديسمبر ففادها بأمر حكومته بطريق الحبشة



من مذاهب السياسة الانكليزية توخي الربح الكبير بالنفقة القليلة ، فهم كانوا يطمعون بالسودان لأنفسهم بعد أن أكرهوا المصريين على اخلائه ولكنهم كانوا يضمنون بأموالهم في هذا السبيل فبعد أن سيروا الحملة المصرية بقيادة كتشير باشا أخذوا من احتياطي صندوق الدين للاتفاق على الحملة نصف مليون جنيه . وقال المستر كرزون في جلسة مجلس النواب في ١٩ مارس ١٨٩٦ « ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة ليس بالامكان ، ولكني أؤكد للمجلس بأن الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها »

وأعلن المستر بلفور في مجلس العموم أن سفراء انكلترا تلقوا التعليمات من حكومتهم بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة انما هي جردت لمصلحة مصر وأن نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . فوافقت المانيا والنمسا وإيطاليا ، ورفضت فرنسا وروسيا . ثم قال المستر بلفور « انا لا نرجع عن عزمنا ، وحيثما وضع الجندي الانكليزي قدمه فهو يبقى ولا ينزح »

رفع الفرنسيون حاملو الاسهم المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة فحكمت محكمة الاستئناف بعد محكمة البداية في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ بإعادة المبلغ الى صندوق الدين ، فقدمت انكلترا لمصر في ٦ فبراير مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج بفائدة ٢ بالمائة لا قرضاً بل حساباً جارياً لأنه لا يجوز لحكومة مصر الاقتراض دون موافقة الدول وهذا المبلغ تنازلت عنه انكلترا . وعال هذا تنازل بأن المال خصص أكثره بمشترى الادوات اللازمة لسكة حديد حلقا وهي تعتبر جزءاً من سكة حديد القاهرة الى الكاب . وكذا سسل رود صاحب المشروع يومئذ في القاهرة يفاوض رئيس الوزارة مصطفى باشا فهمي في مشترى السكك

الحديدية التي تفضي الى السودان ، فأذاعت جريدة « الاهرام » الخبر الذي كان له دوي عظيم في اوربا ، فكتب الباب العالي الى الخديوي يحرم عليه مثل هذا البيع

في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل اللورد كنتشرام درمان ، وفي ١٩ سبتمبر وصل الى فاشوده حيث قابل مارشان وعرف أن الحملة الانكليزية التي قامت من الاوغندا قاصدة الخرطوم بقيادة الماجور مكدونالد وقوامها بقية جيش أمين باشا في خط الاستواء ثارت على قائدها وامتنعت في قلعته عند مدخل فكتوريا نيانزا فلم يستطع مكدونالد التقدم ، كذلك الحملة الاخرى التي اقوها على ساحل بحر الهند بقيادة كافانديش فانها لم تستطع الوصول الى السودان المصري

غضب الانكليز لوجود مارشان في فاشوده وأخذوا يهددون الفرنسيين حتى قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : « ان عند السردار قوة كافية تمكنه من طرد مارشان ومن معه الى حيث يريد » ففهم السفير بأذا ، معنى ذلك استعداد انكلترا لاعلان الحرب ، وسألت فرنسا حليقتها روسيا عن خطتها ، فأجابت حكومة القيصر بأن الافضل تسوية هذه الازمة سلمياً مع حفظ كرامة فرنسا . ولزمت المانيا الحياد لأن بينها وبين انكلترا اتفاقاً سرى على افريقيا فاضطرت فرنسا الى اعلان سحب جنودها من فاشوده في ٤ نوفمبر بحجة أن هذه البلاد ملك لمصر . ومما كتبه اللورد سالسبوري الى سفير انكلترا في باريس في ٥ اكتوبر ١٨٩٨ « لاشك بأن حقوق مصر بامتلاك بحري النيل قد كانت من جراء نجاح الهند في مهملة ، ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولم يبق شكها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش . أو لم تعلم انكلترا هذه عمداً وجود حقوق الخديوي على تلك الاملاك بالاتفاق الانكليزي الكونني في ١٢ مايو ١٨٩٤ ؟

وفي ١٢ اكتوبر قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان وادي

النيل كان لمصر ولا يزال لها ولكن حائقاً كان قائماً في وجه الملكية المصرية من جراء ثورة المهدي قد زال بانتصار الجنود المصرية والانكليزية في معركة أم درمان »

وهذا نص كتاب بطرس باشا غالي وزير خارجية مصر الى اللورد كرومر ردّاً على مذكرته بشأن ازمة فاشوده بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٩٨ :

« ان حكومة سمو الخديوي كما تعلم سيادتكم لم يغب عنها في حين من الأحيان العود الى احتلال مديريات السودان الذي لم تنسحب منه الا عقيب ظروف قوة قاهرة . فاستعادة الخرطوم تكون عقيمة اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله في الزمن السابق ضحايا جسيمة ولعلمي ان مسألة فاشوده هي الآن موضوع المباحثة بين انكلترا وفرنسا فان الحكومة المصرية تكمل الي ان اطلب من سعادتكم اسعادنا بالوساطة الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل الجدل وحتى تعاد اليها جميع الأراضي التي كانت تحتها جنودها عند قيام ثورة محمد احمد »



مصر هي النيل

خطب الموسيو بروت المهندس الفرنساوي الشهير الذي كان عضواً
فرنساوياً في مجلس ادارة السكك الحديدية المصرية - قبل حل هذا المجلس
باتفاق ١٩٠٤ - في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ فقال :

« ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار بل
للموت ويكفي للقضاء على مصر ان يقام سد عند فوهة بحيرة نيازبا بأعلى
الشلال المسمى ربيون . فان هذه البحيرة التي تعادل ٥٠ مليار متر مكعب
يرتفع مستوى الماء فيها ٣٠ سنتيمتراً في السنة على الأكر فيلزم اذن ان تمر
عشر سنين قبل ان تعلق المياه الى قنة هذا السد . وعلى هذه الطريقة تحرم
مصر في إبان الفيضان كمية قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الامتار
المكعبة ، وبمجموع ماء الفيضان في النيل ٧٥ مليارا

ولكن الضرر يظهر عند الانخفاض ، فان مصر تحرم ٢٥٠ متراً مكعباً
في الثانية من ٤٥٥ متراً مكعباً . وهذا الماء محسوب على مقياس الخرطوم ،
ولكنه يضيع منه الكثير بالتبخر والرشح قبل ان يصل الى القاهرة فن ٤٥٥
متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل الى القاهرة ٢٠٠ متر مكعب . فاذا
أنشئ السد يصل الى القاهرة من الماء من ٨٠ الى ١٠٠ متر مكعب
بالثانية فقط ويكون من وراء ذلك الخراب »

وفي أول أكتوبر ١٨٩٥ قدم السير سـ و ت مونكريف الذي كان وكيلاً
لوزارة الاشغال المصرية تقريراً الى المعهد العلمي الملكي الانكليزي قال فيه :

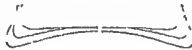
« اذ مكنت دولة متعددة على النير أنشأت بلاشك المسارب في بحيرة
فيكتوريا نيتز لتنظيم خروج المياه من ذلك البحر كما تنظم مانشستر تيرلر .
وهذا العمل في نفسه سهل . ذاتها صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد
لدولة واحدة هناك . واذا دفع سوء الحظ مصر التبعة الى ان تكون في

حرب مع الدولة النازلة على شاطئ بحيرة فيكتوريا فانها تكون عرضة اما للشرق واما للغرب كما يخطر لتلك العدو »

وقال القومندان مونثيل في تقريره لوزارة خارجية فرنسا عن حملة فاشوده « ان الانكليز وضعوا نصب عيونهم منذ الساعة الأولى ان السودان الكبير الفني يجب ان يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانكلترا » وجاء في تقرير السير جيرالد بورتال - مندوب انكلترا في الاوغندا - سنة ١٨٩٤ : « اذا نحن نظرنا الى الاوغندا من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الاوغندا منابع النيل ، فوقفنا في الاوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشئته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر »

وقال رياض باشا في مذكرته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٨ الى السير افلن مارنغ « من الواضح الجلي ان النيل حياة مصر ، والنيل هو السودان . ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر بالسودان لهي روابط وثيقة لا انفصام لها كما ترتبط الروح بالجسم »

فيكفي المصري أن يراجع هذه الأقوال وامثالها ليعرف منزلة السودان وقيمته ، وليستسهل كما استسهل آبهؤه وأجداده كل ضحية غالية في سبيله



من محمد علي الى عباس الثاني

١٨١٢ - ١٩٠٣

لما استتب الامر لمحمد علي في مصر كان أول ما وجه اليه نظره فتح السودان . وهـل مؤرخو ملكه المجيد بل عهده السعيد ان من الاسباب التي حملته على التسرع في ذلك يقينه بان لا حياة لمصر بغير السودان وأهمها الاسباب الآتية :

الاول - الوصول انى منابع النيل حتى تكون في تمضة المصريين
والثاني - حفر معادن لذهب ليقرن ثروة مصر الزراعية بثروة مادن السودان

والثالث - تجنيد السودانيين لانهم أهل بأس وسوء وقد اشتهروا بالحروب وهو في ملكه الجديد بحاجة الى الجيوش
والرابع - استئصال شأفة الممالك التي لجأوا الى دنقلا وسنار مخافة ان يؤلفوا جيشاً سودانياً يغزون به مصر ، ففعل ما فعل نابليون قبله بارساله ديسكس للقضاء على بقية الممالك في السودان بعد ان قهرهم في مصر
والخمس - التخلص من جيش المتطوع من الارذووط والجركس والمغاربة وترك باقتاعهم الاقطاع في السودان الواسع ، لان هذا الجيش المتطوع كان كجيش الانكشارية في لاسانة مصدر تعب وخطر ، فاكثرا يخضعون منهم شيء نعم به جيشه لمصري على أسلوب الجيش الفرنسي
والسادس - تهديد فريق التجارة بين مصر والسودان ، لان التجار المصريين كانوا يلقون مشقة شديدة في معاملة بلاد السودان بل كانوا عرضة للاختار الشديدة

والسابع - تمهيد تهيئة تمسكة مصرية بضم سوريا وبلاد العرب اليها
بعد ضم السودان منبع النيل

فبدأ عمله بإرسال وفدي سنة ١٨١٢ الى ملك سنار يتودد اليه ويطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا الى بلاده . وزود ذلك الوفد بالهدايا والتحف النفيسة وأرسل مع الوفد أناساً من رجال الحرب والعلم فكتبوا له التقارير الضافية ووضعوا الخطة لفتح السودان . وفي سنة ١٨١٦ أرسل وفداً آخر برئاسة كايو القرناوي للوقوف على معادن الذهب في جبل زباره ومعه الفنيون لوضع خريطة البلاد ولما أتم ذلك كله وجه ابنه الأمير اسماعيل على رأس جيش ضخم لفتح سنار وزوده بالهدايا وأوصاه بأن يدخل في ضاعته البلاد بلا حرب وأرسل معه وفداً من العلماء ليرشدوا الناس ويحببوا انيهم هذه الخطوة فنجح نجاحاً كبيراً فان بلاد النوبة سلمت بلا قتال ولم يقع فيها ما يستحق الذكر من سنة ١٨٢٠ الى ١٨٨٥ سوى ثورة حسن وردي الكاشف انه لمد تقديم الطاعة للأمير الذي ولاه على بلاد السكوت بين حلقة ودقله قتل بعض رجال الحامية المصرية وامتنع بقلعة هناك مع عبيده فأرسل محمد علي قوة من مصر حصرته في القلعة وسقطها بأنبارود

وكان ملوك تلك البلاد ورعاً وذاً يتقدمون الى الأمير مع عبيد ضائعين الى ن وصل الى كورني فوجد امامه ثلاثة من ملوك 'شايكية' يريدون قتاله فزق ثملهم ووصل سيره وهو يتقبل طاعة الملوك ويقهرهم على بلادهم ويمرر جيشه بنقرة من رجائهم وكانت تلك القوة السودانية أو نواة الجيش السوداني الذي ظل شطراً من الجيش المصري الى اليوم . وفي ٢٨ مايو ١٨٢١ دخل الأمير اسماعيل الخرطوم وكان قد رُس الى هناك بدي ملك سنار يدعو الى الطاعة فأجابه جواباً جافاً لان المماليك اسين فروا من مصر ساموا جيش ذلك الملك ستة مدافع أخذوها معهم فزحف الأمير اسماعيل قاصداً سنار وقبل أن يصل قدم له ملكها الطاعة فدخل العاصمة في ١٢ اكتوبر ١٨٢١ وأعلن العفو العام وبذلك تم فتح البلاد وأحصى عدد سكان وانبيد والدور والمواشي ليوقف على موارد السودان من كل وجه . ولما وصل الخبر الى محمد علي أرسل ابنه

ابراهيم لمساعدة أخيه اسماعيل على تنظيم البلاد وأمره بمواصلة الزحف حتى منابع النيل لانت الوصول اليها وامتلاكها هو الفرض الاول والاسمى من امتلاك السودان فاتفق الاميران على اعادة تنظيم الجيش وقسمه قسمين قسماً يواصل الزحف على النيل الازرق لاكتشاف منبعه واكتشاف معادن الذهب في بلاد شنقول وقسماً يواصل الزحف على النيل الابيض فصار الامير اسماعيل قاصداً بلاد فازوغلي وسار الامير ابراهيم قاصداً بلاد الدنكا وظل ديوان افندي محافظاً لسنار . ولما وصل ابراهيم الى جبل القرين أصيب بالدوزنتاريا فعاد الى مصر وتولى القيادة سلاح داره طوسون حتى وصل الى آخر بلاد الدنكا وأتم الامير اسماعيل فتح بلاد فازوغلي وبحث كابوعن معادن الذهب في شنقول فتبين له انها قليلة التبر وفي أثناء غياب الامير اسماعيل عن سنار اتفق حاكمها ديوان افندي وكاتبه المعلم حنا على ضرب الضرائب على الاهالي فهاجوا ولما بلغ الامير اسماعيل الخبر عاد مسرعاً وأبطل الضرائب وعفا عن الثوار

وكان محمد علي قد أعد في الوقت ذاته جيشاً لفتح كردوفان بقيادة صهره محمد بك الدفردار وكانت كردوفان تابعة لسلطنة دارفور فقائله حاكمها قتالاً شديداً فكسره ودخل الابيض عاصمتها وتقدم الى دارفور لفتحها وقبل ان يصل الى دارفور بلغ الامير اسماعيل وهو في سنار ان الملك نمرأ ملك السعداب في شندي يتحضر للثورة فجاء شندي في ديسمبر سنة ١٨٢٣ وأحضر الملك نمرأ وتهذه وضرب عليه جزية فأظهر الرجل الطاعة ولما جن الليل جمع عبيده ووضعوا المشيم حول المنزل الذي ينام فيه الامير اسماعيل ورجالهم واضرموا فيها أنشأ فارتوا جميعاً وفر الغادر فأخذ القواد يؤذون الذين اشتبكوا بهذه الجزية وأسرع الدفردار من كردوفان للانتقام من الملك نمرأ ففر من وجهه فأدب شركاءه أشد تدبب وجأ اليه نمرأ الى بلاد الحبشة حيث مكث الى عهد سعيد باشا الذي عفا عنه

وعاد الدفتردار الى مصر فعين محمد علي الميرالاي عثمان بك أول حاكم على السودان في سنة ١٨٢٥ وخلفه محو بك سنة ١٨٢٦ ثم خورشيد باشا الذي أمر ببناء الخرطوم والمدن الأخرى بالطوب ووسع الفتحة في جهات الحبشة وجعل القلايات مركزاً كبيراً للتجارة وبنى المساجد والمدارس الابتدائية وعلم الناس لبس القماش وكانوا يلبسون الجلود. وفي سنة ١٨٣٠ فتح بلاد الشوك وفي سنة ١٨٣٥ نظم لها حكم. وقرر ان تقدم كل قبيلة تدداً من العبيد للخدمة في الجندية

وفي سنة ١٨٣٨ خلفه في حكم السودان احمد باشا أبو ودان. وزار محمد علي تلك البلاد فسافر من القاهرة في ١٥ أكتوبر من تلك السنة فوصل الى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر وأقام فيها ٢٢ يوماً ثم ذهب الى فازوغلي وكان قد شيد قصرأ في قامكه فأقام فيه وهو ينظر في أمور تلك البلاد وينضمها وأعلن ابطال الخناسة ثم عاد الى مصر فوصل الى القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٨٤٠ ودخلت كسله في حكم السودان الذي قسم الى سبع مديريات وخلف احمد باشا أبو ودان احمد باشا انسكحي سنة ١٨٤٤ ثم خان باشا من سنة ١٨٤٦ الى ١٨٥٠ وكان ابراهيم باشا قائماً بإدارة الملك مقام أبي محمد علي فرت في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وفي ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات محمد علي فأقيمت عليه مناسبات في جميع أنحاء السودان. وفي سنة ١٨٥٠ عني عهد عباس باشا الأول عين عبد اللطيف باشا حاكماً فأسس رده بك ويومي بك مدرسة تكبير في الخرطوم ثم عين رستم بك حاكماً على السودان وطلب قنصل نكترا من عباس باشا الذي خلف جده ارسال بعثة لدرس احوال السودان فأرسلت البعثة برئاسة المستر مري وكان هذا الرجل ذو تفوذ كبير على عباس لاول وهذه البعثة هي أول بعثة انكليزية لاسودان. وفي سنة ١٨٥٤ توفي عباس باشا وتولى سعيد باشا فبين حاكم على السودان علي چركس باشا وزار السودان حلیم باشا ابن محمد علي فأقام مدة طويلة ثم زاره سعيد باشا ذات فوصل الى الخرطوم في ١٦

يناير سنة ١٨٥٧ فنظم البلاد ورتب البوستان بين مصر والسودان وانزل الضرائب وحرّم على الجند تحصيلها وألف في الخرطوم مجلساً شورياً من أعيان البلاد يجتمع مرة في السنة للمظر في شؤون البلاد واصلاحها واعلن ابطال الرق وكلف مونجل المهندس الفرساوي برسم خط السكة الحديدية بين حلغا والخرطوم . وعلى عهده عاد الملك نمر وجماعته من بلاد الحبشة وطلبوا الامان فانهم سمعوا باشا وأعاد اليهم املاهم . وفي ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ توفي سعيد باشا وخلفه اسماعيل باشا فاهتم بالسودان اهتماماً كبيراً . وعلى عهده تمت الفتوحات الكبيرة ، ومد رواق مصر وسلطانها الى ما وراء خط الاستواء ودخلت زنجبار واوغندا تحت حماية مصر وبدأ بعد الخط الحديدي من حلغا وسواكن وامتلك سواحل البحر الاحمر واكتشف معادن البترول والرصاص والحديد وفتح دارفور وضرب المثل بشمول الامن والراحة لبلاد السودان ومن ولاية السودان الذين يذكرون بحسن الادارة موسى باشا حمدي ، فانه قدم تلك البلاد على عهد سعيد باشا واسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٦٥) وقمع الثورات في كردوفان . وألف مجلساً من الاعيان والوجوه ، ووضع نظاماً لجمع الضرائب وجعلها ثلاثة انجم في السنة ، وعين من الأهالي نظار اقسام ومعاونين ، وألبسهم الملابس التركية . وطرد الاحباش من القلابات . وفي أيامه وصل الى الخرطوم صموئيل ماكر وزوجته لاكتشاف منابع النيل الأبيض ومقابلة غرات وسبيك اللذين أرسلتهما الجمعية الجغرافية الانكليزية لتفرض ذاته سنة ١٨٥٨ بطريق زنجبار . وكانت احدى الحملات العلمية التي أرسلها محمد علي سنة ١٨٤١ وقد وصلت الى غاندو كرو

ولما توفي اسماعيل باشا في ١٨ يناير ١٨٦٣ جاء موسى باشا الى مصر فأطلع اسماعيل باشا على حالة البلاد فانعم عليه برتبة الفريق وأبقاه في منصبه الى أن توفي هناك في ٦ مارس ١٨٦٥

وخلفه جعفر باشا صدق . وفي ولايته عصى الجهادية في كسله وعددهم أربعة

آلاف جندي من السودانيين وألف من الباشبوزق الترك والشايقية لانهم لم يتناولوا رواتبهم ، فتوسط بالأمر السيد محمد المرغني مؤسس الطريقة المرغنية فأعطاهم رواتبهم وأعادهم الى الطاعة وساروا للغزو الذي رفضوا القيام به عند صدور الأمر لهم بذلك ، وحاكم جعفر باشا العصاة وأدبهم تأديباً شديداً جداً وتلاه جعفر باشا مظهر (١٨٦٦ - ١٨٧١) . وعلى عهده ضمت سواكن ومصوع الى السودان (١٨٦٦) وأوفده اسماعيل باشا الى سواحل البحر الأحمر . وفي سنة ٦٩ أرسل البلالي الى بحر الغزال لاحتلاله ووصل السير صموئيل باكر من مصر لتولي ادارة خط الاستواء ولمنع تجارة الرقيق وبعد عزل جعفر باشا مظهر سنة ١٨٧١ ولي ممتاز باشا (١٨٧١ - ١٨٧٣) فادخل الى السودان زراعة القطن المصري ، ولكنه أكثر من طلب الرشوة فشكاه السودانيون الى اسماعيل باشا ، فأمر بالقبض عليه والتحقيق معه وعزله وبعد عزله ولي اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ - ١٨٧٧) فكانت فاتحة أعماله ازالة السدود من النيل الأبيض حتى انطلقت فيه المراكب . وقسم البلاد الى مديريات وجعل كل مدير مسئولاً عن مديريته . وعلى عهده عاد باكر من خط الاستواء وخلفه غوردون بطلب ولي عهد انكلترا . وفي عهد ولايته فتحت دارفور وضمت الى السودان على يد الزبير باشا ، وأرسل اسماعيل باشا هيأتين علميتين لدرس حالة دارفور ، وأرسل برسم طريق المسكة الحديدية من مصوع الى كسلة واحتل سنهت لهذا الغرض . وابتاع إقليم آيلت من صاحبه لوقوعه وسط الاملاك المصرية بين حماس ومصوع ، فاغضب ملك الحبشة يوحنا الذي رفع الأمر الى الدول ولا سيما انكلترا ، فلم يهتم له اسماعيل باشا . ووجه نظره الى هرر ، وهي سلطنة اسلامية منذ الفتح الاسلامي مات سلطانها احمد فاستبد بالاهالي خلفه محمد ، فطلبوا من اسماعيل باشا والياً عليهم فقبل ان يجيب طلبهم وابتاع بربر وزبلع ميناء هرر من الباب العالي مقابل ١٣٣٦٥ جنياً في السنة (يوليو ١٨٧٥) . وفي

شهر سبتمبر ١٨٧٥ أرسل رؤوف باشا بحملة الى هرر فقبض على الأمير محمد وقتله ، وظلت هرر مصرية الى أن أخلوها مع أقاليم السودان وكانت حماس سبب الحرب مع الحبشة وانكسار المصريين في ١١ نوفمبر ١٨٧٥ وفي ٨ مارس ١٨٧٦

وخلف غوردون باشا اسماعيل باشا أيوب (٧٧-٧٩) فلأ السودان بالموظفين الأجانب ، وبدأت الثورات كثورة السلطان هارون في دارفور ، وثورة سليمان ابن الزبير ، وثورة راحي مولى الزبير ، وثورة الصباجي في دارفور

وفي سنة ٧٧ بدأ اسماعيل باشا بحد الخط الحديدي من حلفا الى الخرطوم ولكنه لم يمد منه سوى ٥٠ ميلاً

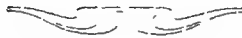
ولما خلف توفيق باشا اسماعيل باشا على عرش مصر (٢٥ يونيو ١٨٧٩) كان غوردون حاكماً على السودان فاستعفى (٧ سبتمبر ١٨٧٩) بعين رؤف باشا خلفاً له . وفي سنة ١٨٨٠ قامت الثورة في الصومال فحدها حاكم هرر وتلتها الثورة النعراوية بمصر ثم ثورة محمد أحمد

وخلف عبد القدر باشا حامي رؤوف باشا (٨٢-٨٣) ، ثم علاء الدين باشا . ثم غوردون الذي كانت مهمته اخلاء تلك البلاد فقط

فأنت ترى مما تقدم ان المصريين قد سمر لانكليز في كل شيء في الاقطار السودانية . فتقدموهم بمساكن الحديدية ، وفتح السدود ، وانشاء المدارس ، وزرع لقطن ، وابطان الرقيق وتمدين الاهالي . وانشاء طرق المواصلات ، حتى ان اسماعيل باشا كان يشتغل بتشييد الطريق من وادي جربا انقائم الحذف عليها الا ان بين الانكليز والنيل . اني خف الاستواء

وبعد ان استعيد السودان وجس شركة بين مصر وانكليز في سنة ٩٨ زار عباس باشا اثني اخرضوم في ٣ ديسمبر ١٩٠١ فلقى خطابه الذي تضمن الشكر للذين اتوا اسكة اخديدية ومحو سلطة التماشي واعادوا الراحة

والعدل وقال « اذ العليين الانكليزي والمصري اللذين يخفقان معاً هما اشارة الى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الاهالي » وما شا كل ذلك فكان الفرق بين زيارة سلفائه وزيارته عظيماً جداً كالتفرق بين الخالتين . وزار اللورد كرومر معتمد انكلترا - الذي اكره حكومة مصر على ترك السودان - تلك البلاد ثلاث مرات الأولى سنة ١٨٩٦ والثانية ١٩٠٠ والثالثة ١٩٠٣ فالتقى الخطب وواعد بالاصلاحات الخ لان الامر في السودان صار امراً . وفي تلك الخطب وضع البرامج ليعمل انشاعة هناك كاعمال الخزانات وسواها . وكانت خضبه تحقيق نبوءة غلادستون سنة ١٨٧٧ بقوله : اذا برلينا في مصر ذهبنا الى السودان واذا ذهبنا الى اسودان مددنا ايدينا من خط الاستواء الى جنوب افريقيا واتممنا تأليف امبراطوريتنا الافريقية »



السودان مصري فقط

قبل أن تكرر حكومة مصر على اخلاء السودان بأمر الحكومة الانكليزية عرض على عبد القادر باشا حلبي وهو وزير الحربية سنة ١٨٨٥ أن يعود الى السودان فيسكن ثأرته . فاشتراط لذلك شرطين الأول أن يعطى ١٥ ألف جندي والثاني أن تتحول الحكومة الانكليزية عن طلب الجلاء . فارتضوا بالشرط الأول ولم يرتضوا بالشرط الثاني لأن الغرض لم يكن اعادة السودان الى أمه مصر ، بل أخراج من كانوا في السودان وهم نحو ٤٠ ألفاً من المصريين وسواهم ، فأبت نفسه قبول هذه المهمة . وعبد القادر باشا تولى حكم السودان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٨٣ وتمكن من كبح جماح العصاة واتخاذ الفتنة في سنار رغم ضعف قوته . وكان كلما طلب نجدة أجابوه أن الانكليز حلوا جيش عربي وليس لمصر جيش ثان . ولكن هذا القول لم ينبطحتمه حتى رأى أن خلفه وصل الى الخرطوم بينما هو مشغول باعادة تنظيم سنار . ولعبد القادر باشا كلمة تقضح سر عزله وردت في كتاب السودان لمؤلفه نعيم بك شقير قال « سألت عبد القادر باشا : لماذا استدعيت من السودان وأنت ناجح في تدوين الثوار واعادة السلام الى ربوعه فأجاب ؟ » انهم اتهموني بالطمع بالاستقلال » وهذه الكلمة لا يدرك سزاها الا اذا عدنا الى الروح التي كانت سائدة يومئذ وتلك الروح هي روح الخوف من بقاء الانكليز في مصر حتى أخذ بعضهم يحجر باستخدام السودان ومافيه من قوة لطرد الانكليز من وادي النيل . وكان جمال الدين الافغاني يتظاهر بذلك وينادي به ويدعو الرسل ليذهبوا الى تنشيط المهدي محمد احمد وتنظيم قوته لهذا الغرض . وشعر عبد القادر ذته بمالأة فريق من الموظفين للمهدي والثوار عملاً بهذه الروح فعزلهم . ولما سأل الثورء سالبوري منشئ الاهرام عن ثورة السودان قال له « انها ثورة أي فتنة محلية جعلتموها انتم الانكليز بخطكم وسياستكم

ثورة عامة فأتركوا السلطة للخبديوى يستعد السودان حالاً وتخضع له جميع القبائل » ولم يكن شيء من ذلك يغيب عن الانكليز كما انهم يعرفون أكثر من سواهم أن والى مصر محمد سعيد باشا زار السودان في سنة ١٨٥٨ وجهر في الخرطوم بأنه ينوي سحب جيوشه ورجال حكومته من تلك البلاد فجاء مشايخ القبائل وأعيان السودانيين من كل حذب وصوب يتوسلون اليه بالافعل وأعادوه عن عزمه الذي لم يقصح لنا التاريخ عن سببه حتى الآن . اليس في ذلك دليل على ميل السودانيين وتمسكهم بولاية مصر عليهم ؟؟ ان سعيداً ذاته عين وهو في الخرطوم بعد ذلك الطلب الذي طلبه المشايخ والاعيان والوجوه كاتبه الأرمي اراكيل افندي والياً على تلك البلاد فهب أولئك الاعيان ذاتهم للشكوى والفتنة « لأن والى عين نصرانياً حاكماً للبلاد » فلم يفعل اراكيل ما فعله غوردون وسواه . بل قصد الجنازة الحاشدة للثورة عليه ووقف في جمعهم وقال لهم « اذا كنتم قد تقمتم على حكومة والى لأنه عيني حاكماً عليكم فهذا دمي اريقوه وظلوا على الولاء لحكومة مصر » نصفاً حذوة غضبهم وتحولوا من الفتنة الى الطاعة وتقدموا لخدمة الحكومة في ضبط الأمن والراحة في انحاء السودان كله

وهذا المهدي الذي مثلوه غولاً قامت الثورة في جميع انحاء البلاد لقيامه اذا أخذنا تاريخه عرفنا أنه كان كهؤلاء الذين يدعون المهدي في هذا العهد فبعد دخول كتشتر السودان الى اليوم ١٥ مهدياً في تلك البلاد والتف حول كل واحد منهم جماعة من الناس لسدجهم ولكن بعض الجنود تمكنوا من أخذهم من نواصبيهم وحادثه أبي السعود لضايط الذي أرسله رؤوف باشا حاكم السودان الى محمد احمد يوم قيامه ودعوته مشهورة فان أبا السعود وصل الى الرجل وهو في غار مع أصحابه فاحتقر أمره وتركه ولو انه أراد تكبيله أو والتسكيل به لما عز عليه الأمر ولا صعب ولكن الفتنة التي بدأت على ما رأيناها وأنكرها علماء السودان ذاتهم تحولت بعد ذلك وشملتهم جميعاً

للاسباب التي ذكرناها ويثبت ما تقدم من شعور ونجبت باشا الى السودانين يوم تعيينه حاكماً على السودان وسرداراً للجيش المصري وونجت باشا أكبر خبير بأعمال السودانين وعواطفهم وخطرته بهذه الأميال والعواطف لم يقل لهم انه معين لادارة بلادهم من حكومة جلالة الملك واخديوي ولكنه استهل منشوره بالعبارة الآتية :

« فان سمو الأمير خديوي مصر عباس باشا حلي الناني حرسه الله قد اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكماً عاماً للاقطار السودانية بمدا اتفاقه مع دولة بريطانيا لعظمى على ذلك » الخ
وختم منشوره بقوله « والله المسؤول أن يكون لي عزناً على تنفيذ ارادة سمو الخديوي المعظم »

فقد جعل الاتفاق مع انكلترا غامضاً في التعبير عن تعيينه ليفهم السودانيون أن الخديوي قد عينه منفرداً بهذا التعيين كعادتهم في المبارات السياسية فأى قول فوق هذا القول يدحض مزاعم القائلين بنفور السودان من حكم مصر وعد السودانيين أمة منفصلة عن الأمة المصرية . ولولا رثوق الجنرال ونجبت من مبرور السودانين وعواطفهم لافتتح بنشوره باسم جلالة الملك ولاورد اسم حكومة مصر أو خديويها على الأسلوب الذي اورد فيه اسم « دولة بريطانيا لعظمى »

واذا نحن عدنا الى كتاب الجنرال ونجبت ذاته والى غيره من المؤلفين عرفنا ان اثنين يعتمدهم في اسوداد ويعدوون الأمة السودانية هم العرب الذين وفدوا على السود من مصر . فبهم الأسياد وهم اصحاب النفوذ وهم السودن »

فذا اخذنا بتدريجهم هم وبقرائهم فليقل لنا أولئك الكتاب الذين يزعمون أن مصر أمة والسودانيون أمة كيف التوفيق بين أقوال المؤرخين الخبراء من الانكليز ذتهم وبين دعايتهم هم . ألا يحق لنا أن نقول انه ادعاء

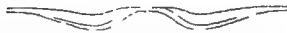
لا يبرره سوى السياسة او هو ادعاء لتبرير السياسة فقط



لم يكن خروج الجيوش المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ تخلياً عن السودان حتى يصبح "ملكاً لا مالك له"، فيستبيح دخوله وامتلاكه كل من استطاع الى ذلك سبيلاً . بل عداخلاء السودان عملاً عسكرياً فقط قضت به الضرورة العسكرية و"شاهد الأ" كبر على ذلك الأمر العالي الخديوي الصادر في ١٥ يناير ١٨٨٤ فإن هذا الأمر نص صريحاً على إلحاق إقليم السودان المصري بوزارة الحربية المصرية وظل هذا الأمر نافذاً وظلت وزارة الحربية تتولى شؤون السودان إلى أن انتهت الثورة واستعيدت البلاد والشاهد الثاني كتاب بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية الى اللورد كرومر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة منه قال فيه ما نصه « ان حكومة سمو الخديوي كما تعرف سيادتكم لم تهمل في وقت من الأوقات أمر العودة الى احتلال اتاليها في بلاد السودان تلك الاقاليم التي هي منسح حياة مصر وهي اذا كانت قد انسحبت منها مرتين فاما كان ذلك عقيب ظروف بقوة القاهرة فاستعادة الخرطوم لانور بل الى انغرض المرء منها اذا لم يعد وادي النيل كله - الذي ضحت مصر في - بييله الضحايا العظيمة - اي يدها وقبضتها وللملح أن مسألة عاشودة هي الآن موضوع المكنة بين بريطانيا العظمى وفرنسا فالحكومة المصرية قد كلفتني ان اسأل سيادتكم ان تولينا وساطتكم الطيبة لدى اللورد سالسوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل شكاً وحتى نعاد الى مصر جميع لاقليم التي كانت لها الى يوم فتنة محمد احمد »

واذا كان كتاب بطرس باشا غالي قد اتخذ يومئذ حجة على فرنسا في عاشودة فانه يعد ايضاً حجة قائمة على الانكليز الى الأبد فلا نكلز اعتمدوا في مكالمه الفرنسيين في مسألة حدود السودان المصري على هذا الكتاب وعلى الخريطة التي وضعها غوردون سنة ١٨٧٩ وفي كتاب بطرس باشا ذكر

« الاقاليم التي كانت تحكمها مصر حتى ثورة المهدي » ومعلوم أن أمين باشا كان يحكم اقليم خط الاستواء حتى ١٠ يناير ١٨٨٩ وفي خريطة غوردون أن من اقليم لادو المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النيل في سورمست وهي المنطقة التي تصل بحيرة فيكتوريا نيازا بحيرة ألبرت نيازا وعلى هذه المنطقة يحقق الآن العلم الانكليزي وحده ولم يكن في سنة ١٨٨٤ شريك للعلم المصري في تلك الارحاء . وتدل خريطة غوردون أيضاً على أن هرر وزيلع وبربره أراض مصرية . وقال غوردون ان حاميتها كانت ٣٤٠٠ جندي وثققات بربره ١٧٢٢٩ جندياً وثققات زيلع ٥٠٦١ جندياً وثققات هرر ٤٣٢٢٩ جندياً وان مصوع كانت تابعة لسواكن . وقد عرف القاري من كلامنا السابق ان انكيترا علمت اسودان معاملة « ملك لا مالك له » فظلت تأخذ منه وتعطي حتى سنة ١٨٩٥ أي حتى اتفقت مع المانيا وايطاليا وشعرت بثبوت قدمها في مصر فعادت الى التمسك بحقوق مصر ولم يحسب لمصر في ذلك كله حساب حتى اذا اتتها مع وزير خارجية مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تقره الامة المصرية وهدأتها تباينة وهو ذلك الاتفاق الذي يجعل انكيترا شريكة مصر في اسودان وأجمع رجال اسودان على أن هذا الاتفاق مخالف للشرائع والقوانين



سلاخ السودان

وطريق المواصلات الامبراطورية

مصر والسودان وقناة السويس وغلطين والعراق وايران لازمة لانكثرا
لأنها طريق الهند كما يقول الميرد كرزون فيصفق النواب لقوله ولبلافة
حجته (؟) واذا قالت مصر : السودان مني ولي وأتاله وهو حياتي ومنى
وحدي كانت حياته . صاح الكتاب الانكليزي لها من بدعة ويدلحق من
الجور ؟؟؟ !!

ظلت انكثرا قرناً تنقض من قوة مصر وتأبى عليها النمو الى أن غنمت
فرصة ثورة عرابي على الحكومة بحجة تحويل الحكم الى يد الشعب فاحتلت
البلاد فاقتل حبلى الأمن في السودان فكانت اذا قال لها العالم : مصر . نجيبه
السودان . الى أن جعلته شركة بينها وبين مصر يحلل هذه الشركة التي أمرت
بها انكثرا أمراً ولم يراع فيه شرع ولا قانون « أن الدول لم تعترض عليها »
كما قالت المانستر فاردان . وتجاهت أن تركيا احتجت وهي صاحبة الشأن
على فصل مصر عن السودان

وتقرر انكثرا ان مصر أمة والسودان أمة أخرى . ويضعف في ذلك
كله ان السودان اذا أعطى مصر فن لاوغندا وراء السودان ومنها تحول
مياه النيل عن مصر كما يقول الكتبة الآخرون ويتجاهلون ان الاوغندا
كانت تابعة لمصر قبل ان يأكوا اسمهم ويؤنضم السودان

٢٤٠

بدأت حياة مصر المستقلة سنة ١٨٤١ بالمعاهدات بين الدول وبالقرمانات
المستندة الى تلك المعاهدات وهذه القرمانات تجعل في إدارة محمد علي وذريته -
أي مصر الممثلة بأمرها ووليم - بلاد ثموبة ودرفور وكردوفان وملحقاتها

أي السودان كله فيسقط امراء مصر حكمهم ووطدوا ادارة ملكهم حتى خط الاستواء . وفي سنة ١٨٧٠ لم تكتف مصر بذلك بل أرسلت حملة على رأسها صموئيل باكر الى منابع النيل . وأخضع الزبير بحر الغزال ونظم غوردون خط الاستواء وفي سنة ١٨٧٤ أبرم صاحب الاوغندا معاهدة مع مصر قبل فيها حماية مصر على بلاده وعين اسماعيل باشا لنان دي بللقون بك حاكما على السودان الشرقي وقسمت بلاد السودان الى ١٦ مديرية وكل مديرية الى دور وأخطاط ووضع شالو بك المهندس الأ كبر لبلاد السودان خطط تلك البلاد الطبيعية والسياسية ومنها يؤخذ ان الاقسام السياسية كانت :

١ خط الاستواء

٢ بحر الغزال

٣ فاشوده

٤ الفاشر

٥ دارا

٦ توغا

٧ سولكون

٨ كبكية

٩ كردوفان

١٠ خرطوم

١١ سنار الفاو و غلي

١٢ تقضارف

١٣ القلابات

١٤ توكا

١٥ بربر

١٦ دنقلة

وكانت الخرطوم القاعدة لمساحة ١٥٠٠ كيلومتر طولاً وقاشوده قاعدة الحامية على مجرى النيل حتى البحيرات النابع منها . وفي سنة ١٨٦٥ كتب باكر^(١) بك عن السودان يقول « يستطيع السائح الاوروبي أن يطوف هذه البلاد - التي تعادل مساحتها مساحة فرنسا والمانيا وانكلترا معاً - وهو في امن وراحة قد لا يلقاها المتنزه في هيدبارك - حديقة لندن الكبرى - اذا تأخر فيها مساء . أما الاهالي فلينبو المريكة مطواعون لحكومتهم » فاذاً غير هؤلاء في ٢٠ عاماً ؟ وكيف اتقدت ثورتهم والثورة العراية بوقت واحد ؟ ذلك سر - يقول جميع المؤرخين - مفتاحه بيد الانكليز . ومما قاله شايه لونج بك الذي اتدبه اسماعيل باشا لبسط حماية مصر على الاوغندا وارام المعاهدة مع ملكها « متزه » في كتابه « مصر وأملأها الصائمة » : « ان ادارة غوردون وباكرا هي التي أغضبت السودانيين وأثارت ثارتهم . ولا شك ولا ريب بان انكلترا تركت النار تمقد ليكون لها فيه مبرر لاجراج مصر والحلول محلها ، ولكنها لم تدبر الثورة المهدية » فالسودان هاج لالغاء الرقيق واحتكار سن القليل ولشدة الموظفين ولكن هياجه كان محلياً فقابلت انكلترا ذلك بجلء الارتياح ولعبت بعقل عراي حتى سحب الجيش من

(١) في سنة ١٨٥٨ أرسلت الجمعية الجغرافية الانكليزية الرحالين سيك وغرانت لاكتشاف منابع النيل بطريق زنجبار . وفي سنة ٦٢ أرسلت صموئيل باكرالى مصر لفرض ذاته حتى اذا عرفت تلك المانع قصت عليها لتقبض بواسطتها على مصر وطلبت من الخديوي امداده بما يحتاج ، فقام من الخرطوم في ١٨ ديسمبر ١٨٦٢ فوصل الى غاندوكرو في ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وفي ١٥ منه التقى بسيك وغرانت فخبراه عن وصولهما الى بحيرة اطلقا عليها اسم « فكتوريا » ملكتهم . مساو صموئيل باكر جنوباً لاكتشاف البحيرة الاخرى ، فوصل الى البحيرة التي اطلق عليها اسم ولي العهد « ألبرت » وعاد الى بلاد الانكليز

وفي سنة ٦٩ طلبت حكومة انكلترا من اسماعيل باشا انتداب حكم خط الاستواء فقام عليه برتبة المريق وعقد له على جيش قوامه ١٥٠٠ جندي ورتب له عشرة آلاف جنيه في السنة فأطلق على غوردون اسم الاسماعيلية وكانت الحكومة قد أعطت بلاد خط الاستواء التزاما للسيد أحمد القعد فأبطل التزامه وأسس نقطة عسكرية في شندي على ٥٠ ميلا من ألبرت نيازاً وعاد في سنة ٧٣ من تلك البلاد تاركاً ولايتها لروث باشا قومندان المساكر ولكن ولي عهد انكلترا طيب تولية غوردون فولى حتى سنة ٧٦ وخلفه برت تم أمين باشا

السودان فلم تبق هناك قوة ما وقد أثبت الجنرال ونجت هذه الاسباب الثلاثة في كتابه « المهديّة والسودان » ولكن مصر ظلت قادرة على اخاد الفتنة بعد سنة ١٨٨٢ لولا أن الانكليز أرسلوا رجالهم ليتولوا الأمر فكتب هو بار باشا الى التيمس في ٣ فبراير ١٨٨٥ يقول : « والآن صارت ثورة السودان حرباً دينية يقوم بها المسلمون ضد المسيحيين الذين مدوا يدهم لامتلاك هذه البلاد » ولكن موظفي الاستعمار ظلوا على نعمتهم بأن الثورة ناجحة عن ظلم الموظفين المصريين . ولما أرسل عبد القادر باشا في سنة ٨٣ الى الخرطوم كسر الثوار لأول مرة وسكن جهات سنار ثم كسرهم مرة ثانية وبسم له الفوز في كل مكان على قلة عدد جنوده . ولكن ذلك لم يرق للانكليز فأشاروا بتعيين علاء الدين باشا حاكماً على السودان وجردوا حملة هيكس برئاسة سليمان نيازي باشا الاسمية وتلقى سليمان نيازي باشا الأوامر بأن يتبع اشارة هيكس ، ولكنهم رأوا أن يزلوه من منصبه لأنه عسكري ومن الممكن أن ينزع هيكس في ارادته وعينوا علاء الدين باشا الذي لم يكن عسكرياً حتى يخضع ويطيع فكانت النتيجة ضياع الحملة كلها ونهوض السودان كله للثورة حتى كتب غوردون في مذكراته « عند ما أفكر بما ضحيت من حياة الرجال في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمكنني ان أمتنع نفسي عن حب الانتقام من السير أو كلدكوفين والسير أدوار مالت والسير تشارلس ديلك لأنهم هم الذين دبروا ذلك كله » ، ويقول سلاتين باشا أنه تلقى الأوامر في سنة ١٨٨٣ ليجمع جنوده في الفاشر وليختار واحداً من سلالة الملوك القدماء هناك فيسلمه البلاد ويجلو عنها

لم تكثف السياسة الانكليزية بذلك بل قضت على مصر بأن تخلي السودان وزادت على ما تقدم بأن وجود الانكليز في مصر لازم خوفاً على القاهرة من عصبات الدراويش كأن الدراويش صاروا جيوشاً منظمة تقهر مصر التي مزقت قبل ذلك بخمسين سنة أقوى الجيوش المنظمة وأمتنها وأكثرها عدة

حدثت واقعة هيكس يوم وصول افلن بارنغ (اللورد كرومر) الى مصر فأبلغ الخديوي أن انكلترا لا تهتم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه وشرح اللورد ماثر كلام افلن بارنغ للخديوي بقوله « ان الرجل التعب المنهوك القوى الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لا يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس » فأجاب الخديوي السير افلن بارنغ انه لا يستطيع ترك السودان واذا كانت مصر لا تلقى المساعدة لتتزعززع جيشها فهو يفضل أن يلجأ الى سلطان تركيا في هذه المساعدة فأجاب بارنغ « ولكن على شرط أن لا تدخل الجنود العثمانية مصر وأن تجعل سواكن مركزها » وفي اليوم التالي حل الى الخديوي « المشورة والنصيحة بترك السودان » حتى يصبح بلا سيد فتبسط انكلترا سياستها عليه. ولما رفضت الوزارة المصرية ترك السودان اكرهت على الاستغناء ، وقال اللورد ماثر « ان الحكومة البريطانية اتبعت رأي معتمدها وأمرته بأن يبلغ الحكومة المصرية التحميم عليها بترك السودان حالا واذا أبى أحد الوزراء فليستغف . وبذلك كذبنا يومئذ النظرية القائلة بأن سياسة مصر والسودان لا تعنيننا »

وأغرب ما في الحجة التي قدمها اللورد كرومر للخديوي توفيق ليحلي جنوده عن السودان أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ الف جنيه ولا تحصل من السودان سوى ٤٨٠ الف جنيه فلا يجوز ان تنفق مصر في السودان في كل عام ١٦٠ الف جنيه . وكانوا يستكبرون تجريد ١٦ الف جندي مصري وسوداني لتدوين السودان ولكنهم لما صار السودان لهم وجدوا هذا العدد قليلا فزادوه من كل سلاح وهيأة على حساب مصر وعلى ثقة الحزبة المصرية

اما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع اطرافه فهي على الوجه الآتي :

- ١ — حلقا . وهي تتناول حلقا والمحس وسكوت
- ٢ — دققة . وهي تتناول ارقو ودققة الاودري والخندق والدية وكورتى ومروي
- ٣ — بربر . وهي تتناول الباطاب وبربر ومدينة بربر والدامر وشندى
- ٤ — الخرطوم . تتناول مدينة الخرطوم وحدها
- ٥ — مديرية الجزيرة . تتناول الكاملين والمسلمية ورفاعية وود رملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمة
- ٦ — مديرية سنار . تتناول سنار وشيخة ووادمدني والرصيرص والدندر ودار الفونج وأبو نعامة
- ٧ — مديرية النيل الاعلى . تتناول كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها
- ٨ — مديرية بحر الغزال . تتناول واو ومشع الربك وديم الزير وشامبي وشكوشك وتونج واورمبيك
- ٩ — كسكة . تتناول كسكة والقضارف والقلايات
- ١٠ — سواكن . تتناول سواكن وطوكر
- ١١ — كردوفان . تتناول الابيض وباره والدويم وخربى والنهود والشنوط والطيارة والدكن وتندك وجديد

١٢ — دارفور



اخلاء السودان ليس تركها مشاعا

لو أن السياسيين قالوا للام الصغيرة أو الضعيفة انا نمتلك أرضكم بحكم القوة لا بحكم آخر لسكت الضعفاء الى ان يستعيدوا قوتهم فيعيدون بها ملكهم وحقهم . ولكن المدنية الحديثة في تطورها الجديد لم تتوصل الى حمل الحكومات على ان تعدل عن القوة الى الحق فتتخذ شعاراً في القول ودستوراً في العمل ، فتمسكت بالقديم أي بالقوة وأخذت تلبسها حلة الجديد أي حلة الحق والقانون بالقول فقط . وليس في مسائل العالم مسألة أظهر في ذلك وأجلى من مسألة السودان ومصر . فإنا انكثرا التي دخلت مصر باسم الدول ، وتقدمتها في الدخول منشورات سلطان تركيا باعتبار عرابي ثائراً ومساعي الخديوي توفيق ومساعدة فريق كبير من عظماء مصر ورضا الدول ، انما هي دخلتها لتوطيد عرش الخديوي أو بالاحرى ابقاء الخديوي توفيق على العرش . فكان اول عمل عملته ان اكرهت الخديوي على سحب جنوده من السودان . ولكن الخديوي صاحب مصر والسودان أي صاحب النيل من وراء منبعه الى ما بعد مصبه لم يسحب جنوده من تلك الارض ليركها نهباً مباحاً لمن شاء امتلاكها ، بل هو سحبها « لضرورة عسكرية ولاسباب حرية » فالسودان اذن ظل ملكاً لمصر في عرف الدول وفي عرف القانون الذي يقولون انه نظام تسيير عليه جميع أعمالهم . وقبل ان يتم سحب الجنود المصرية من السودان نزلت الجنود الانكليزية في سواكن وسواحل الصومال ، والجنود الطليانية في مصوع . وقد قال اللورد دفرين في تقريره عام ١٨٨٣ بضرورة انسحاب الجنود المصرية من الاقاليم الشرقية والغربية والجنوبية ، ولكن ضميره لم يساعده يومئذ على القول بضرورة انسحابها من وادي النيل من منبعه الى مصبه فقال : « ان بعض الاشخاص يميلون الى نصيحة مصر بان تنسحب من السودان كله ولكنه لا ينتظر منها ان تسلم بذلك فصر التي تعيش من النيل

يحق لها ان تمتلك مجرى النيل كله فيكفيها ان تنسحب من دارفور وكردوفان وان تظل المحرطوم وسنار في قبضتها »

احتلت انكلترا وادي حلفا وسواكن وبربرة وزيلع والاوغندا وخط الاستواء حالما خرج منها المصريون وبذلك طوقت السودان من كل جانب . وهكذا جعل حد مصر في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بين الشلالين ولم يبق من الحكم المصري في السودان سوى مقاطعة خط الاستواء بيد امين باشا . فأراد الانكليز استئصال كل شيء غملوا نوبار باشا على ان يكتب الى امين باشا كتاباً في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يقول له فيه ان حكومة الخديوي لا تستطيع مساعدته بشيء فهي ترك له الحرية التامة ليتدبر واذا شاء الانسحاب فليقصد زنجبار . وأحدثت انكلترا ضجة في أوروبا بشأن امين باشا متظاهرة بالغيرة عليه مع ان أميناً كتب من ودلاي في ٦ يوليو سنة ١٨٨٦ يقول انه لا يريد شيئاً وان المديرية في منتهى الراحة والسكون . وكتب قنصل انكلترا في زنجبار ان المصريين بقيادة أمين باشا لا يرضون مغادرة مديريتهم وانهم هناك جميعاً مخلصون لحكومة الخديوي . وكانت قوة أمين باشا مؤلفة من أورطتين مصريتين فأذيع بينهما في ١٨٨٧ ان امين باشا سيتخلى عنهما فذهب اليه ١٩٠ جندياً من تينك الأورطتين وأبلغوه انهم لا يدعونه يغادر البلاد . فافهمهم أمين باشا الحقيقة وظل في منصبه يدير البلاد باسم خديوي مصر . ولما وصل ستانلي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٨ الى تلك الجهة بحجة انقاذ امين باشا قال له شكري أغا من ضباط الأورطة الأولى « ان جندياً واحداً من جنود الخديوي لا يرضى الانسحاب من هذه البلاد »

وكتب جون روث تروب رفيق ستانلي في مذكراته « ان أميناً لا يود الانسحاب فلا يصح لنا الافتخار بمحملتنا التي لم يكن الغرض منها خدمة الانسانية بل خدمة المطامع وحب الثروة » ولما عرض ستانلي على امين باشا أن يستلم منه المديرية باسم انكلترا أجابه « اني لا أسلم وماذا تقول عني

حكومة مصر اذا أنا فعلت ذلك » وأغرب ما في هذه القصة ان ستانلي الذي أرسلته انكلترا بدعوى انقاذ أمين باشا من خط الاستواء أرسل الى أمين باشا يطلب منه المساعدة لينقذه مما هو فيه حتى يتمكن من الوصول اليه فأرسل اليه أمين قوة انقذته . ولما قابله ستانلي وطلب منه العودة معه أجابه ان الحكومة المصرية لم تأمرني بالجللاء بل تركت لي حرية العمل . فاقترح عليه ستانلي بعد رفضه الجللاء ثلاثة اقتراحات (١) اما أن يكون حاكماً لخط الاستواء باسم بلجيكا وباعتماد مالي قدره ٣٠٠ ألف فرنك في السنة وبراتب ٣٧ ألف فرنك (٢) واما ان يكون حاكماً لاقليم الشرق الجنوبي باسم انكلترا براتب يتناوله من انكلترا (٣) أو الجللاء والعودة الى مصر . فرفض أمين باشا ان ينتقل من ظل علم الى ظل علم آخر . وهكذا فشل ستانلي ورجع بخفي حنين الا انه تلقى في شهر يناير سنة ١٨٨٩ كتاباً بان « الضباط المصريين داخلهم الشك بأمين باشا وخافوا ان يجلو عن البلاد فأخذوا يرقبونه . وهؤلاء الضباط والموظفون الذين لم يتناولوا قرشاً واحداً منذ خمس سنين صانوا ملك بلادهم واحتملوا كل شيء في سبيل وطنهم » على ان الانكليز ظلوا يضغطون على أمين باشا حتى جلا عن البلاد بالتهديد في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وبذلك الجللاء تقلص ظل مصر عن سائر جهات السودان وطوي العلم المصري الذي ظلل تلك الربع نصف قرن وأخذت انكلترا تنظم اعمالها فبسطت حمايتها على الأوغندا وعقدت مع المانيا اتفاقاً سنة ١٨٩٠ تعترف به المانيا بنفوذ انكلترا في أعالي النيل وعقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقاً آخر في سنة ١٨٩٤ يقضي بان ترضى حكومة الكونغو بمرور سكة حديد الكاب بأرضها وترضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غرباً حتى فاشوده . فلما أعلن أمر هذا الاتفاق قال الموسيو هاتوتو وزير خارجية فرنسا : « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لا تملكه انكلترا وهو ملك السلطان المضمونة صيافته بمعاهدات دولية والمتولي أمره خديوي مصر بمعاهدات تقضي

بولايته ». ثم اتفقت فرنسا مع حكومة الكونغو على أن تحمل عليها في تلك المنطقة « الى أن يتمكن خديوي مصر من استعادتها فتعيدها اليه كما هي » وفي سنة ١٨٩٥ خطب السير أدوار غراي مطالباً بحق مصر بحجة ان الانكليز قوامون على مصالحها فرد المسيو هانوتو منكرأ ذلك على انكلترا وكانت حملة مرشاش سائرة الى السودان وتبعتها . الحملة المصرية بقيادة السردار كتشفر وهي مؤلفة من ٢٤ الف مصري وه آلاف انكليزي واتفقت مصر على هذه الحملة بحساب جار فتحته لها خزانة انكلترا لأن فرنسا وروسيا انكرتا على مصر أخذ المال من صندوق الدين حتى تكرر انكلترا على اعلان خطتها في مصر . ولما دخل كتشفر بربر طلبت انكلترا من فرنسا التخلي عن السودان المصري لأنه من املاك السلطان وان الانكليز الذين يساعدون الخديوي انما هم يساعدونه في استعادة املاك بلاده . وعلى هذه القاعدة تنازلت فرنسا عن اتفاقها مع حكومة الكونغو الى أن جاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انكلترا ومصر أو بالأحرى بين انكلترا ونفسها فقال الناس جيماً انه اتفاق لا يتفق مع شرعة أو قانون . ولكن اللورد كرومر امتدح اللورد سالسبوري مبرمه لأنه « لم يعبأ بنص قانوني فأظهر شجاعة كبرى »

ذلك التاريخ نوره على علاقته وفيه الدليل الصحيح لمن اراد دليلاً صحيحاً على حلقة من حلقات القسر والشدة اللذين حلا بمصر منذ قرن كامل حتى وصلنا اليوم الى سماع الكتاب الانكليز وهم يقولون . أين انتم من السودان وأين السودان منكم . بل حتى رأينا النيل ويكادون يخرجونه من قبضة مصر ليكون غلا في عنق سكانها . ومصر لم تترك السودان من يدها باخلائه . ومصر استعادت السودان بدمها ومالها وهي لا تزال وحدها الحارسة الأمانة عليه المنفقة على أهله لتنظيمه وجيش مصر والميزانية المصرية أكبر شاهد لمن اراد الشهادة

فتح السودان واتفاق ١٨٩٩

زحف الجيش المصري بقيادة السردار كتشنر باشا فالتقى بالسودانيين في عكاشه في أول مايو سنة ١٨٩٦ وفي ٧ يونيو استولى على فكره وهي على بعد ٤٥٠ ميلاً من حلفا وفي ٢٥ اغسطس وصل الى كوشه وفي ٢٢ ستمبر وصل الى دنقلة (١) وتقدمت طلائمه الى المتمة وعاد الانكليز الى مصر ليرتاقوا واقامت للسردار كتشنر مأدبة خطب فيها اللورد كرومر فقال « ان استعادة مديرية دنقلة ليست سوى الخطوة الاولى وقد حل الوقت الذي يتحقق فيه العلم المصري على ابراج الخرطوم »

(١) كانت حملة دنقلة مؤلفة من ١٢٥٣ فارساً و ٩٥٣ طوبجياً و ١٨ مدفأ و ٦١٨ مجاً وثمانى اوروب مصرية من المشاة وهي الاورط التي الفت بعد حل الجيش سنة ٨٣ ومن خمس اورط سودانية الفت أثناء ثورة للهندي والجملة ١٠٧١٥ مقاتلاً يتبهم اركان الحرب وعددهم ١٦٠١ و ٩٤٢ عسكرياً غير منظم و ٦٠٠ من حملة النقل والجملة ١٦٦٨٠ منهم ٧٠٠ ضابط وقبل زحف الجيش أنشئت اورطة سودانية جديدة واورطتان مصريتان واحد السردار أكثر من الف رجل من قبائل الميادية والكبابيش والمليقات لحية الصجراء الغربية والشرقية وامتدت انكثرا هذه الحملة بألاى عدده ٨٧٠ رجلاً من بعض الهندسين والطوبجية وأرسلت الايا من الهنود احتل اسوان وكان مع الحملة ٥٠٠٠ من اخيل والجنج وعشرة بلوكت من حساكر القرعة القصار القائمة وثلاثة بلوكت للحملة وجندت اورطة لمد الخطوط الحديدية وكان للنقل ١٢ وابوراً حريباً و ٧ وابورات مدرعة مائدا المراك والزوارق وبعد واقعة المعبرة في ٨ ابريل ١٨٩٨ وتغزق جيش الأمير محمود أستعد السرد دلتزحف على الخرطوم فزاد اورط السكة الحديد فهدا من ابي حمد الى المعبرة ومد لخط التلغرافي من بربر الى سواكن وارسلت انكثرا لنجدته آلايا آخر ليجد دلتزحف فصار الجيش الذي زحف به على الخرطوم مؤلفاً من ٤ اورط من الفرسان الانكليز و ٩ من الفرسان المصريين و ٨ بلوكت من المجندة وبطارتي مدافع انكليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية وفرقة من لئشاء الانكليز مؤلفة من آلاين أو ٨ اورط وفرقة مصرية أي ١٦ اورطة والجملة ٢٥ ألف يلقى بهم الفد من متطوعة العربان وزيد الاسطول النيلى ثلاث مدرعات مصار عدده عشرين أما جيش الخليفة فكان عدده نحو ٥٢ ألفاً منهم ٤٩٥ فارساً وعدد المسلحين بالبنادق ١٤٣٠٠ مقتل وكانت للمركة الفاصلة في بحر الجمعة ٢ أكتوبر ١٨٩٨ في سهل كرري قتل من الدراويش عشرة آلاف وجرح أكثر من هذا العدد وقتل وجرح من الانكليز والمصريين ٤٩٠ وقتلى الانكليز ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً وقتلى المصريين ضابطان و ٢٧ عسكرياً وجرحى الانكليز ٨ ضباط و ١٢٥ جندياً وجرحى المصريين ١٥ ضابطاً و ٢٨٦ عسكرياً

وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ استؤنف الزحف ودخلت الجنود أبو حمد في ٧ اغسطس وفي ٧ سبتمبر استولت السفن على بربر . ووصف الحملة يومئذ أحد المراسلين الانكليز المرافقين لها بقوله « وانا لتساءل اليوم عن خطر المهدي الذي كان يهدد مصر فأين هو وما هو ؟ » وفي ٢٥ أكتوبر وصلت السفن الى ائمة وقال المستردوكنس وكيل المالية المصرية في تقريره « ان مديرية دنقلة كلفت الميزانية المصرية ٨ ملايين جنيه » ووصل الخبر بان القرناويين يحتلون فاشوده فاسرع السردار بالزحف فوصلت طلائعه وسفنه الى شندي وفي ٢٦ مارس وفي ٨ ابريل ايدت قوة الامير محمود وقررت الحكومة الانكليزية أن تتنازل لحكومة مصر عن المال الذي اخذته منها في الحساب الجاري وقدره ٧٩٨٨٠٣ ج لان ثلث هذا المال اتفق على الخط الحديدي الذي مد مع الجيش وهو يمد بمثابة شطر أو قطعة من سكة حديد « الكاب - القاهرة » وفي الوقت ذاته تألفت في لندره شركة لمشتري خطوط السكة الحديدية السودانية ووصل سسل رودس الى القاهرة ليفاوض حكومة مصر في ذلك فأذاعت « الاهرام » خبر محادثته مع مصطفى باشا فهمي يومئذ فاهتزت صحف العالم لهذا النبأ حتى أرسل السلطان عبد الحميد الى الخديوي عباس مذكرة يحذره فيها من التنازل عن هذا الخط الحربي لدولة أجنبية لان هذا التنازل يعد مصادرة لنصوص فرمانات الولاية . وفي أول سبتمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان وهدمت قبة مقام المهدي وعند فجر ٢ سبتمبر هجمت جموع الدراويش فحصدتهم المدافع والرشاشات حصداً ودخل كتشنر أم درمان

وفي ١٥ سبتمبر ١٨٩٨ استولى على معسكر الدراويش في رتنج واخبره أميرهم انه ذهب لامتياز الفلة في بلاد الشلوك فصدته جماعة من البيض يتمتعون في قلعة فاشوده وكان اللورد سالسبوري قد أرسل الى اللورد كرومر في ٢ اغسطس تلغرافاً يقول له فيه « اذا وصل الجنرال كتشنر الى الخرطوم

فليرسل السفن في النيل الأزرق والنيل الأبيض فاذا عثر في أحدهما على الفرنسيين أو على الاحباش فليحذر أن يعمل أي عمل يمد اعترافاً بنفوذهما في مجرى النيل »

وفي ١٩ ستمبر وصل السردار كتشنر الى فاشوده حيث التقى بمارشان وفي تلك الساعة حان وقت حل المسألة بين فرنسا وانكلترا . وفي مساء ٢٠ ستمبر رفع العلم المصري هناك وترك لحراسته نصف أورطة وطاد كتشنر الى الخرطوم . ومما يذكر من أقوال وزراء الانكليز قول السيرادوار غراي « انا لا نستطيع التسليم للفرنساويين بأعلى النيل ، لان النيل هو مصر ومصر هي النيل » ووصل الامر بين فرنسا وانكلترا الى الحرب فاستشارت فرنسا روسيا فاجابتها حكومة القيصر بان تسوي المسألة حياً مع محافظتها على شرف عليها . وفي ٤ اكتوبر قررت حكومة فرنسا سحب جنودها من فاشوده وفي المساء ذاته اعدت في دار بلدية لندره حفلة نغمة اكراماً للورد كتشنر واعلن رئيس الوزارة خبر جلاء مارشان عن فاشوده التي « لا أهمية لها في نظر حكومة الجمهورية » وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ وقع الموسيو كمبون سفير فرنسا والورد سالسبوري اتفاقاً خلاصته ان حدود نفوذ فرنسا هي الجبال الفاصلة بين نهر الكونغو ونهر النيل وانجبت الجود الفرنسية عن بحر الغزال . ولكن هذا الاتفاق لم يمس بشيء حقوق مصر ولكنه ميسر نفوذ فرنسا في واداي ، ذلك النفوذ الذي بدأت وزارة فرسينيه بهدمه في سنة ١٨٨٢ واتمت وزارة دلكاسه ذلك الهدم في سنة ١٨٩٩ وذا كان ديسكس من قواد نابوليون قد حفر اسمه على جدار أنس الوجود في اسوان وهو يطارد المالك فحذا ذلك الاسم عسكري انكليزي لا يعرف قيمة للتاريخ فان حاكم السودان غير اسم فاشوده بكذلك حتى لا يظل ذلك الاسم تذكراً سيئاً بين الانكليز والفرنساويين

على ان الانكليز لم ينتظروا توقيع فرنسا لاتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

ليأمرؤ مصر بأشراكهم بملك السودان بل وقع اللورد كرومر باسم انكلترا وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ يناير من تلك السنة اتفاقاً في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

» وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الحاجات المتنوعة

» وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والتأون الا كف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

» وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصولية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتوحة المجاورة لها

» فلذلك قد صار الاتفاق والافرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

« الاول — تطلق لفظة السودان (وقد اعملوا بالاتفاق كلمة السودان المصري) على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها مؤقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد تفتحتها بالاتحاد من الآن فصاعداً

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري

« المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

« المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلوتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر منشور من الحاكم العام وهذه القوانين ولاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو اية لأئحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

« وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وفصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجباب العالي الخديوي

« المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر بأجرائها منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

« المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوروبية

« المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل

الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه
« المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينه سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام
« المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

« المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه . وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين علي وجوب انحافضة منهما علي تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال لاسلحة انذرية والدخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها وتشغيلها » اهـ

بعد الاتفاقين

بعد جلاء الفرنسيين عن فاشوده وقبل إبرام اتفاق ١٩ يناير بين مصر وانكلترا واتفق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين انكلترا وفرنسا تساءل الانكليز وقد خلا لهم الجو فأتوا ولا منازع ولا خصيم لهم يتساءلون أي السياسة يتبعون ؟؟ ايضمون السودان الى أملاكهم ؟ انهم اذا ما فعلوا لا يجدون مقاوما بعد اغضاء أوروبا وخرول تركيا . وقالوا : ذا ماضمت انكلترا السودان الى أملاكها بات السودان وكأنه الزورق المعلق به خيط كل ذي نسمة حية في مصر وضربة واحدة من مقص خفيف على ذلك المحيط النحيف تقطع المحيط وضربة معول في مجرى النيل تحول مائه أو بعض ذلك الماء عن مصر . وقال اصحاب هذا الرأي منهم ان انكلترا اذا ضمت السودان الى أملاكها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تحول الموقوت الى دائم . ألم ترفع عليها على الاوغندا وخط الاستواء واونيور وبحر الغزال والخوضوم ؟ ألم تنزل جنودها في سواكن وزيلع وبربره ؟؟

على ان قوما آخرين اعترضوا على الضم واخذت الحكومة توازن بين الفائدة والخسارة ولم يخطر ببالها ان تنظر الى المسألة من الوجهة القانونية ولا الى مواعيدها بالجلاء ولا الى ما مائل ذلك وحاكاه بل نظرت الى المنفعة وكانت للورد كرومر في "نهيمة الكلمة العليا" أبرم اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بنصه وآرائه . واليك خلاصة ما قاله عن ذلك في تقريره لعام ١٨٩٩ وقد كان ذلك القول قاعدة سياستهم في ما بعد :

« السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في حر الشمس فهو سبب وهرن المالية المصرية ، وقد اتفقت فيه انكلترا مبالغ طائلة املت استعادتها عند تصفية الحساب في ٤ اغسطس ١٨٨٤ قرر مجلس النواب فتح اعتماد ٣٠٠ الف جنيه حجة ونسلي اينمقد غوردون فوصل هذا الاعتماد الضئيل

الى ١١ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنها لا ترتكب مثل هذه الهفوة مرة اخرى . فاذا ضمت السودان الى املاكها فانها تضاعف تلك الهفوة »

ذلك ما دعا اللورد كرومر الى جعل السودان شركة بين مصر وانكلترا فتغنم انكلترا وتتحمل مصر متاعب الخدمة واعباء النفقة . فصر انفتحت على حملة دقلة وحدها ٨ ملايين جنيه وانكلترا اقرضت مصر مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج ثم تنازلات لها عن هذا المبلغ وأخذت حكومة مصر تبيع ما استطاعت بيعه بأمر انكلترا ، فباعت البواخر الخديوية والحياض وحولت جميع الاعتمادات المفتوحة في أبواب الميزانية الى نفقات السودان وباعت التفاتيش والأراضي حتى أخذت صحافة مصر تعنون تلك المبيعات بعنوان « مصر في المزاد »

وقبل أن يعلن ذلك الاتفاق خطب اللورد كرومر في الخرطوم في ٥ يناير فأشار الى هذه الشركة الغربية

غربية لأنه اذا ما قيل ان من الشركة بالحكم ما يكون مثنوياً فان هذه الشركة لا توازن فيها بين الشريكين لأن لانكلترا على ما نص قانون الشركة التفرد بالسيادة واذا ما قيل ان من الشركة في الحماية ما هو معروف كحماية انكلترا وأميركا والمانيا لجزر سامواي ففى الفعل هذا القول لأن الحكومة الانكليزية تعتبر السودان المصري أرضاً مفتوحة بقوة جيوشها ويتولى ادارتها رجالها . قال المسيو دبانيه « المسألة ليست مسألة قول وكلام فصر تحت نظام الحماية الانكليزية ، وأما السودان فان عمل مصر السلبي فيه يحمله فعلاً أرضاً من أملاك انكلترا » أما اذا نظرنا الى الاتفاق من الوجهة القانونية فثانحكم بلا تردد بانه اتفاق باطل لأنه لم يكن يسوغ لمصر عقد مثل هذا الاتفاق . ولا بد من غش خديوي توقيعهم وهو موافق من السلطان مع املاك سلطانية . ولا يجوز لانكلترا ابرامه لارتباطها بعهود ومواثيق مع الدول . وفوق هذا كله انه لا يحق لمصر ولا لانكلترا المساس بحقوق للدول

ولما سئل اللورد سالسبوري في مجلس نوابهم في ٦ فبراير ١٨٩٩ عن اتفاق ١٨٩٩ كان جوابه غريباً كقوله « لقد ينقضي زمن طويل قبل أن يستولى الهدوء والسكون على السودان كما يستولى الآن على أحد شوارع لندن . وأوجه نظر السائل الى رجل اشتهر في تاريخ انكلترا حتى لقبوه بفليوم الفتح على أنه لم يفتح انكلترا وبلاد الغال كلها - الى أن قال - انا فضع يدنا على السودان لسببين الأول أن السودان من املاك مصر التي نحتلها والثاني حق الفتح » ولكن هذا القول يدفعه كتاب بطرس باشا غالي الى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٨ وصدور الأمر الخديوي في ١٥ يناير ١٨٨٤ بالحقاق السودان بوزارة الحرية فالسودان لم يكن في حين من الأحيان « ملكاً بلا مالك » حتى يصلح الادعاء فيه بحق الفتح وانكلترا ذاتها احتجت على هذا الادعاء في سنة ١٨٩٨ لما وصل مارشان الى فاشوده فقالت ان للسودان مالكا هو الخديوي فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكة أما حق الفتح فهو محفوظ لمصر وحدها لأن محمد علي واسماعيل لم يكونا مندوبي انكلترا في فتح السودان واذا كانت انكلترا قد ساعدت الخديوي عباساً الثاني على استعادة أملاكه أو بالأحرى على تسكينها وقطع دابر الثوار فيها فهي لم تدع الى ذلك ولم تشتط على الخديوي شرطاً في عمل تطوعت له وتبرعت به ولو انها عقدت معه شروطاً لسكانت تلك الشروط باطلة لأنه لا يمكن حق التعاقد على أرض هي تحت سيادة سلطان تركيا . فأصبح من قول اللورد سالسبوري يومئذ قول وزير الخارجية برودريك في جلسة ١٨ فبراير ١٨٩٩ « نحن لم نرتبط في مسألة السودان بعهد ولا بقانون ولا نظام »

على انه جاء في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ان العلم المصري وحده يظل خافقاً على سواكن أي المدينة التي ظلت مصرية باعتراف الانكليز ولم تلغ منها سلطة المحاكم المختلطة الا في ٢٠ يوليو ١٨٩٩ فلما ذا أبقوا العلم المصري وحده مرفوعاً عليها ؟

هذا السر كشفه أحد الموظفين الانكليز لمراسل جريدة الطاق الفرنسية بقوله « ان الانكليز (المعارفين) مرتاحون الى اتفاق ١٩ يناير وأبقينا سواكن تحت العلم المصري كما كانوا يفعلون قديماً بوضع الجريح في ثغرة السور قبل الهجوم أو كما يفعلون اليوم بنصب مستشفيات الصليب الاحمر بدلاً من الابراج المدرعة فنحن نبتى سواكن نصف مستقلة في طريق السودان لهذا الغرض وماذا يهمنا بعد ذلك ما دام نفوذنا كاملاً ؟ »

واذا كانت انكلترا قد اشترطت في الاتفاق إلغاء سلطة المحاكم المختلطة . فلأن انشاء هذه المحاكم في سنة ١٨٧٦ كان رغم ارادتها بعد ما اتفقت في سنة ١٨٧٠ مع ألمانيا على أن تطلق يدها في مصر ولم تنس حكم تلك المحاكم في سنة ١٨٩٦ بإعادة الأموال الى صندوق الدين وكانت تعتمد على ٦٢ مليون فرنك متوافرة في ذلك الصندوق للاتفاق على حملة السودان . ومما يدل اكبر دلالة على فعل السياسة في النفوس والآراء أن السير مكلريث - الذي امتدح المحاكم المختلطة في احدى الجلات الانكليزية امتداحاً فضلها فيه على كل نظام قضائي - حمل عليها في سنة ١٨٩٨ حملة شعواء وطلب الغاءها وجس بطرس باشا غالي بإشارة اللورد كرومر نبض الدول في ذلك فقابلت طلبه بالرفض وكان أشد الدول رفضاً ألمانيا فأجل الانكليز المشروع الى وقت ملائم وهذا الوقت هو الحرب . وقد رأيناها بعد أجل هذه المحاكم سنة فسنة الى أن تلغى أو نجعلها لها - أي محاكم انكليزية - لولا هبة مصر للاستقلال والحيولة دون مشروع الانكليز



هذا ما يقال في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الذي مكن انكلترا من السودان ولكن السردار كتشنر أراد مطاردة عبد الله التمايشي ليقضي عليه فوجه أخاه بحملة عددها ٦ آلاف مقاتل فأت منها ربعها اعياء وتعباً ، فعزله وتولى هو ذاته قيادة القوة التي فاجأت محمد شريف واثنين من أولاد المهدي في

شكابة فقتلهم وأحرقت القرية . وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ فتكت حملة ونجت بعبد الله التعايشي وأمرائه ولم ينج سوى عثمان دقنه وقصد الجنرال ونجت ديريكات معسكر عبد الله التعايشي فتقدم اليه غلام في الخامسة عشرة وقال له « الخليفة مات وانا ابنه » ثم وجد جثة عبد الله وهي ممزقة بالرصاص وفوقه الأمير علي ودهيلا واحمد فضيل والى جانبه جثث الأمراء الآخرين ونهض من بين هذه الجثث يونس الدقي حيا وفي شهر يناير ١٩٠٠ أخذ عثمان دقنه اسيراً في جبل طوكر وبذلك انتهت سلطة الدراويش

ولما عين ونجت باشا حاكماً للسودان طلب ارسال الزبير باشا اليه وكان غوردون قبل سقوط الخرطوم يطلبه فلا يرسل وكان الجنرال ونجت يقول لو انهم ارسلا الزبير الى الخرطوم عند ما أحرق الخطر بغوردون لما هلك غوردون ولما سقطت الخرطوم . ولكن الاسباب التي حالت دون ارساله أو ارسال عبد القادر باشا في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ زالت في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ فأرسل الى تلك البلاد بلاده وقد كان له فيها التاريخ المجيد فهو الذي سلم درفور لحاكم السودان اسماعيل باشا أيوب بلا حرب ولا قتال

ولما استتب الأمر في تلك البلاد أخذوا بمد الخطوط الحديدية ووصف اللورد كرومر تلك المشروطات في تقريره سنة ١٨٩٩ . وفي سنة ١٩٠٢ انتهت حرب انكلترا في الترنسفال وحان الوقت لإنجاز مشروع الكاب - القاهرة وجاء نا تشمبرلن وزير المستعمرات زائراً فقابل الخديوي في ٦ ديسمبر من تلك السنة وغادر السويس في ٧ منه قاصداً الاوغندا وافرقيما الجنوبية وفي ٣ يناير ١٩٠٣ جهر اللورد كرومر بتلك المشروطات الكبيرة وهي استعمار السودان ثم وصل مصر والسودان بجنوب افريقيا

ومنذ اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وانكلترا لم يقع حادث دولي آخر يستحق الذكر سوى اتفاق ١٩٠٢ التجاري بين فرنسا ومصر فقد وقعت مصر وحدها ذلك الاتفاق النافذ في مصر والسودان معاً خلافاً لما ورد في

المادة السابعة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وانكلترا وعدا برام هذا الاتفاق فوزاً سياسياً عظيماً للسيو كوجردان معتمد فرنسا السيامي في القاهرة ولا مندوحة لنا في ختام هذا الفصل عن ايراد كلمة غلادستون في سنة ١٨٧٧ عن عزم انكلترا على احتلال مصر وبسط سلطانها على السودان. قال في فصل نشرته مجلة القرن التاسع عشر في شهر ستمبر من تلك السنة « اذا وطأت اقدامنا مصر كان ذلك بذرة صالحة لانشاء امبراطوريتنا الافريقية الشمالية ثم تتجاوز النيل الأبيض والنيل الأزرق الى خط الاستواء ونمد من هناك ايدينا الى الناتال والكاب ونبتلع الحبشة ونحن سائرُونَ في طريقنا »

فا يستثمرونه اليوم وضعوا أسسه منذ عهد بعيد ، متذرعين بالقوة وبالقوة وحدها لافرق بين الاحرار منهم والمحافظين وغلادستون الذى نورد اقواله شيخ أحرارهم بلا منازع



احرار ومحافظون

نشرنا كلمة المستر غلامستون زعيم الاحرار في سنة ١٨٧٧ عن تطلع لانكايير الى احتلال مصر والمروء منها الى السودان والمروء من السودان الى خط الاستواء ومد اليد من هناك الى الناقال والكاب وهضم بلاد الحبشة أثناء السير . والاآن رجع الى آراء النواب والصحف في ذلك بعد تجريد حملة « كتشنر » ففي منتصف ١٢ مارس ١٨٩٦ تلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومته بالزحف وفي مساء ١٣ مارس أبلغ الخبر الى رئيس الوزارة المصرية الذي حملته الى الخديوي عباس في الليل، وفي ١٤ مارس دعي الرديف المصري الى حمل السلاح، وفي ١٥ منه سافر الجنود الى السودان وعينت عكاشة محلاً لأمحمد وفي ٢٧ تولى السردار كتشنر قيادة الحملة ومن ١٣ الى ١٦ مارس ١٨٩٦ شغل مجلس نواب انكلترا أمر هذه الحملة فقالت الحكومة انكليزية « انها أمرت بها لصد الاحباش الذين استفحل أمرهم بعد وقعة عدوة وانكسار الطليان وانحصار قوتهم التي تحمي كدله » وقابلت لندره خبر زحف الحملة بملء الارتياح ووقف لايوشير يستنكر أمر هذه الحملة في مجلس النواب فأعلن رئيس المجلس اقلد باب البحث والمناقشة وقالت الدالي كرونيكل في وصف هذه الحملة « انها بمثابة وضع اليد نهائياً على القطر المصري ومحو المواعيد التي كررت منذ سنة ١٨٨٢ وابلأغ فرنسا انا لانبأ بمصالحها ولا بأمانيتها ولا بمواقفها ولا بصداقتها ولا بغضبها »

ووصفت الطان الفرنسية الحملة يومئذ بقولها : « ان الشعب الانكليزي شعب متاجر وهو ينزل السياسة منزلة الاعمال التجارية والقاعدة في التجارة »
« الرمح جهد الطاقة وقلة النفقة جهد الطاقة »

واتتقد السير ويليام هر كور الحملة لانها تكلف انكلترا أموالاً وفيرة فرد اللورد كرزون « ان تقعات هذه الحملة التي لا يمكن تقديرها الاآن حتى تقدير

تقريبى ستكون على طاق مصر» فارتضى النائب الحر بهذا البيان . ثم سأل المستر لا بوشير وزير الخارجية بلفور عن قدرة مصر على الاتفاق فأجاب : « انا ابلغت سفراءنا لدى الدول انه اذا لم تستطع خزنة مصر الاتفاق فانا سنأخذ المال من صندوق الدين المصري . ثم زاد على ذلك قوله : « أما نحن فإذا أقدمنا على أمر فانا لا نتقهقر ، وأينا نزل العسكرية الانكليزي يجب ان يظل الى الابد » . فلم يرد لا بوشير زعيم الاحرار بكلمة واحدة على هذا القول لانه عده قولاً مرضياً مقنعاً

ولما دخل كتشنر الخرطوم وعرف ان مارشان في فاشوده اتحد الاحرار والمحافظون ضد الفرنسيين ، فالدالى تلغراف مثلاعدت مارشان وقوته جماعة من الشاردين الذين لامندوحة عن عقابهم ، والتمس أنذرت فرنسا بان أقوال السير ادوارغراي في ٢٧ مارس ١٨٩٥ لا تتغير ولا تتحول وهي : « حيثما نزل جندي انكليزي ظل أبداً الدهر »

وفي ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ خطب اللورد روزبرى الحر في ابسوم فقال : « ان فرنسا ارتكبت ضدنا عملاً عذائياً فالأمة كلها وراء الحكومة تؤيدها فاذا هي ترددت لا تظل ساعة واحدة في كراسيها فاذا ادعت فرنسا ان في المسألة شرف علمها فان العلم شيء ينقل ويحمل » وخطب المستر اسكويت الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه « ان الأمة تؤيد الحكومة وليس بيننا وبين فرنسا خلاف في المبدأ أي ان الملك لمصر » . وفي ٢٦ أكتوبر ألقى المستر ريتشي الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه : « انا لا نسمح لفرنسا بأن تقاوم مشروعنا وهو وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح » فقال السير ادوارغراي : « ان انكلمنا لا تتساهل بشيء مع فرنسا فصر هي النيل . والواجب أن تكون لنا الرقابة على مجرى النيل كله من منبعه الى مصبه »

ومن هذه الأقوال كلها يعرف القاري ان الاحرار الذين كانوا ينادون بإجلاء عر - مصر باتوا على رأي المحافظين عند ما وصل كتشنر باشا الى

المحرمون وتوج اللورد سالسبوري اجمعهم بتلغراف الى سفير انكلترا يباريز قال فيه : « ان جميع الاراضي التي كانت خاضعة للخليفة قد انتقلت الآن الى يد الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية . فالأمر في ذلك لا يقبل الجدل »

فاذا ما تعلم المصريون الاتحاد في مرافقهم ومصالحهم فان أجلاً درس يتلقونه انما هم يتلقونه من الانكليز قبل سواهم ويتلقونه في سياسة انكلترا في وطنهم وسودانهم أي في أنفسهم وما تريد أن يفعل الناس بك افعله أنت بهم



اتفاق السودان

في نظر رجال السياسة والقانون

كان اللورد كرومر صاحب اتفاق السودان أول المعترفين ببطلانه من الوجهة القانونية فامتدح اللورد سالسبوري الذي أقر هذا الاتفاق لشجاعته واقدامه على عمل لا تجيزه الشرائع المعمول بها ولا القوانين النافذة أو المتفق عليها بين الأمم والشعوب ، وقد كتب في ذلك رجال القانون والسياسة طويلاً فقال السياسيون ان الانكليز نظروا الى السودان المصري بعد اخلائه وبعد استعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الحول والاهمال نظرتين : نظرة الطامع به وضعه الى املاكهم . ونظرة السيطرة عليه وحصر مدفعه بهم وتكليف مصر القيام بنفقاته واعبائه . فقال دعاة الضم منهم انا اذا ضمنا السودان الى املاكنا لا نكون قد فعلنا شيئاً جديداً بل نكون قد حولنا هذه الحالة الموقوتة الى حال دائمة . ألا ترانا وقد أخذنا من مصر الاوغندا وأونيرو وخط الاستواء وبربره وزيلع ؟ ؟ فاذا كانت نتيجة ذلك ؟ ان الأمم وقف عند حد احتجاج الباب العالي احتجاجاً ضعيفاً لم نعبأ به وقال دعاة الانتفاع وابقاء عبء النفقات على مصر : لماذا نكلف أنفسنا تحمل المتاعب والنفقات مادام مضموناً لنا الربح ؟

فالحكومة الانكليزية ترددت بين النظريتين وعادت الى اللورد كرومر لتسأله رأيه فاجاب اللورد كرومر انه يميل الى النظرية الثانية لأنه متشائم من مصير السودان وقال في تقريره لسنة ١٨٩٩ « ان السودان كان دائماً كاهوتة تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلك الملايين التي تأتي فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس في الصحراء واليه يمزى افلاس الخزانة المصرية . ولقد اتفقت عليه انكلترا مبلغ كبيرة كانت تأمل استعادتها عند تصفية الحساب ولم يفرب عن الذهب ان حكومة انكلترا لما وجهت حملة ولسلي لانتقاذ غوردون سنة

١٨٨٤ فتحت لذلك اعتماداً قدره ٣٠٠ ألف جنيه فوصل هذا المبلغ الى ١١ مليون جنيه كذلك كانت حملة ١٨٩٦ - ١٨٩٩ فاق مصر تحملت نفقاتها الا ٧٩٨٨٠٢ ج تنازلت عنها انكلترا لحساب الخط الحديدى فرعاً من سكة الكاب الى القاهرة ولكن مصر جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وفقاً على الحملة وبعث البواخر الحديدية والخياض والسرايات والحدائق والاراضي وكل ما استطاعت يده لا تقاؤه فى هذا السيل كقلنا فى كلمة سابقة أما أسباب تفاؤم اللورد كرومر من مستقبل السودان فهي : « قلة السكان وقلة الزراعة وانعدام الري واضمحلال التجارة والصناعة » لذلك أخذ الانكليز بنظرية اللورد كرومر وهي ان يدعوا مصر تقوم بنفقات السودان وتعميره رويداً رويداً مع حفظ سيطرة انكلترا وتقديم هذه السيطرة وتوسيعها مع تقدم السودان وحرمانه . ذلك هو منشأ اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي لا مثيل له فى المعاملات الدولية لأنه ليس بالحكم المثنوي تعادل فيه سلطة دولتين ، والسلطة كلها محصورة بيد الانكليز ، ولا حماية مزدوجة لان الانكليز يدعون ان السودان ملكهم بحق الفتح

أما رجال القانون والشرع فانهم يقولون ان اتفاق ١٨٩٩ باطل كل البطلان لأنه لا صفة لمصر تخولها حق التعاقد لان مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها ان تعقد اتفاقاً دولياً اضافة الى ما تقدم ان الملكية محفوظة لتركيا وخديوي مصر الذي يعين بفرمان سلطاني هو فى الحقيقة والى . فهو حارس لاملاك السلطان لامالك لها فلا يجوز له ان يتجاوز فى اعماله حدود الفرمان الذي عين به ، وهذا الفرمان قد بين سلطته وحددها تحديداً تاماً ففي فرمان تولية عباس باشا الثانى سنة ١٨٩٢ مذكور نصاً بأنه لا يجوز له ان يتنازل عن أي امتياز ممنوح لمصر ولا عن أية أرض مصرية وتابعة لمصر ، فاتفاق ١٨٩٩ يخالف كل فقرة من فقرات نصوص ذلك الفرمان أما من جهة انكلترا فانها اعترفت بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية

بصيانة الاملاك العثمانية واعترفت باتفاق الاستانة ١٨٨٢ على وجه التخصيص بالألا نطلب شيئاً لنفسها وايدت فرمان ١٨٩٢ الذي يحرم على مصر التنازل عن اية أرض مصرية واعترفت أيضاً بأن الاملاك السودانية أملاك مصرية صرفة وذكرت ذلك صراحة باتفاقها مع حكومة الكونفو البلجيكية (١٢ مايو ١٨٩٤) وتذرعت بهذه الحجة ضد فرنسا في ازمة فاشوده سنة ١٨٩٨ فن هذه الوجوه أيضاً يعد اتفاق ١٨٩٩ باطلاً

وقوق هذا كله اغتصب هذا الاتفاق الحقوق التي اكتسبتها الدول بمواده ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ لأنه منع سريان احكام المحاكم المختلطة على السودان وهو أرض مصرية وحرم تعيين القناصل بدون تصريح من انكلترا وكذلك حقوق التجار والملاك الاوروبيين . ومما يذكر في هذا الباب انه لما احتلت فرنسا تونس وبسطت عليها حمايتها لم تستطع إلغاء الامتيازات الا بعد مفاوضة الدول والاتفاق معها على ذلك

كذلك دعوى الانكليز بالفتح فانها دعوى باطلة لان السودان في مدى ١٦ سنة دامت فيها ثورة المهدي والخليفة لم يكن ملكاً بلامالك لان مصر لم تتنازل عن هذه الملكية . ولما ادعى الفرنسيون ذلك في ازمة فاشوده احتجت انكلترا على ادعائهم فسلم الفرنسيون بحجة الانكليز

أما ادعاء الاستعادة بالفتح فهذا يصح لمصر وحدها لأن مصر هي المالكة الوحيدة فهي التي يحق لها وحدها استعادة ملكها



السودان

مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر

بقلم صاحب الدولة حسين باشا رشرى (١)

— ١ —

السودان حياة مصر

انما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان في الاصل ولم ترض في هذا السبيل بأية ضحية بالرجال أو بالمال . وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي وتم على عهد اسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي . وجعل الاوغندا تحت حماية مصر . ونال من الباب العالي ادارة سواكن وزيلع وملحقتهما واتخذ لنفسه لقب خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار . واعترفت القرمات السلطانية التركية لمصر بامتلاك هذه الاقاليم السودانية واعترفت الدول بهذه القرمات ذاتها

وفي سنة ١٨٨٥ أجلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية . ولكنها خرجت منها على نية العودة اليها ومع العزم الأكد على احتلالها ثانية عند سنوح اول فرصة ملائمة . وهذا العزم واضح كل الوضوح من المستندات الرسمية المصرية فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً وفي ٩ ديسمبر ١٨٩٤ ارسل رياض باشا الى السير ايفلن بارنج مذكرة قال فيها :

(١) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عند ما نصت لجنة الدستور في المشروع الذي كلفت بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان

« لا يستطيع اي انسان ان ينازع في ان النيل هو حياة مصر . وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج الى مناقشة وحيث ان النيل هو السودان فلا جدال في ان العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن ان تقبل اي انفصال . وما مثلها في هذا التماسك الا كمثل الدلاقة التي تربط الروح بالجسد واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على مصر »

« فن هذا كله يتبادر اذن الى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا لاترضى قط بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة اكرهاها بمثل هذا التهمج على وجودها » (١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالديبري في سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشودة كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه :

« ان حكومة الخديوي كما تعرف سيادتكم لم يغيب عن نظرها في حين من الاحيان العودة الى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر . وهصر لم تنسحب من تلك الاقاليم الا عقيب ظروف قوة قاهرة . وان استعادة الظروف تنقذ الغاية منها اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله التضحايا العظيمة

» ولمعرفة الحكومة المصرية ان مسألة فاشودة في هذا الاوان هي موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فهي (الحكومة المصرية) تكمل الي أن اطلب من سيادتكم ان تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد اليها الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد احمد (٢)

هذا وفي نظر اوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية - التي تركت تركاً

(١) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ الملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥

(٢) راجع الكتاب الأزرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

موقوفات - معتبرة مصرية

وانا لنورد دليلا على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم بصدد
حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية ١٨٩١ - ١٨٩٤

١ - في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ صرح اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان
وادي النيل كان ولا يزال ملكا لمصر . وان جميع العوائق وكل الانتقاص
الذي احده ففتح المهدي واخلاقه في صفة هذه الملكية قد زال بفعل انتصار
الجيش الانكليزي المصري في ام درمان ^(١) »

٢ - قال اللورد روزبري في خطاب ألقاه في ابسون في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨
« نحن نعمل الآن لرجع الى مصر ما يؤلف - حسب تصريحات جميع
الوزارات الفرنسية - ارضا مصرية ^(٢) »

٣ - وأثبت اللورد كبرلي في مأدبة اقيمت اكراما للورد كتنشر مايلي :
« ان الجلاء عن فاشودة لا يمكن ان يحس كرامة فرنسا لان الحكومة
الفرنساوية ذاتها صرحت بان الاراضي المختلف عليها هي ملك مصر ^(٣) »
ومن جهة اخرى أن البند الثاني من الاتفاق الانكليزي الطلياني المبرم
سنة ١٨٩١ و ١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قيا ما بحاجة موقتها
العسكري أن تقبل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى الابرة . الا انه يكون
معروفا لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوف للاراضي الاضافية
المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي
فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط الى أن تتمكن الحكومة المصرية من
استئناف احتلال المنطقة المشار اليها »

(١) راجع الكتاب الازرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨

وعندما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً
طاوتها انكلترا في ذلك ولكن

اولاً - ان استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها، وكانت
انكلترا تعمل بمعاونتها بوصف انها حليفة بالواقع لمصر . وهذا ما يستنتج
استنتاجاً مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آتفاً ثم أن اللورد كيتشر قائد
الجيش المصري صرح للقومندان مارشان في فاشوده بقوله « ان التعليقات
التي تلقاها تقضي بان يعيد بسط « السلطة المصرية » على مديرية فاشوده
وانه يحتاج على رفع العلم الفرنسي على « املاك سمو الخديوي »
ثم كتب اليه بعد ذلك :

« يجب عليّ ان ابغلك اني وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشوده
بان حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد
كرومر السنة الثالثة ١٨٩٨)

الثاني - ان القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من
جانب المصريين ٢٥ ألفاً أما التي كانت من جانب الانكليز فقد كانت من بادي
الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها الي جندي

الثالث - ان نفقات الاستعادة ٢٤٠٠٠٠ ر ٢٤٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها .
واذا كانت انكلترا قد تحمات الثلث الثالث فالحظاً ليس خطأ مصر ولكنه
ناشئ من معارضة صندوق الدين انكليزية

الرابع - ان مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال
وامشروعات معدة حزان مكور قبل ما اتفقتة نحو ٦٠٠ ر ٦٠٠ جنيه
ومصر وحدها هي التي دفعت العجز استوائياً في ميزانية السودان قبل ما دفعته
في هذا السيل ٣٥٠ ر ٥٠٠ جنيه

الخمس - منذ استعادة السودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي
مصري في السودان - دفع في الخارج رابع كل ثورة في الداخل فتحملت

مصر من وراء ذلك اتفاق ١٣ مليون جنيه مع ان القوة الانكليزية في السودان نحو الف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه
ان مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل
سجلات الحسابات وقد تحمات هذه الاعباء رغم الديون المتركة عليها ورغم
شدة حاجتها الى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لاسباب اعمال الري التي يحول
بها رى المياض الى ري دائم وقد كان بالامكان اصلاح مليوني فدان لاتزرع
الاكن بنصف الاموال التي انفقها

فالاستفنتاج الطبيعي المعقول من كل ماتقدم هو انه يجب اعتبار السودان
جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى ان اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك .
فان ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في
الادارة . واذا كان العلم الانكليزي قد ظل يحقق على السودان الى جانب العلم
المصري فراجع ذلك الى الاهتمام باتقاء العراقل التي تنجم عن تنفيذ حكم
الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد

وفي الواقع ان اتفاق ١٨٦٩ قد تضمن مانصه « من حيث انه صار لازماً
اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعادة المذكورة » وزاد على
ماتقدم قوله « ومن حيث انه ضاهر ولاسباب عديدة يمكن ان تدار وادي
حلقا وسواكن ادارة افضل اذا ضمتا الى الاقاليم المستعادة » وبالفعل تم ضم
حلقا وسواكن الى الاقاليم المستعادة حتى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم
الذي قرره الاتفاق

وهذه وادي حلقا وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما
الى الاقاليم المستعادة يثبت ان ذلك الاتفاق ما كان يرمي الا الى الوجهة
الادارية ولم يكن الغرض منه ان يخرج السودان من اسيادة المصرية
وتأييداً لهذا الايضاح لاتق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي

هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذي وضعه فاليك ما يراه القاريء في
تقريره لعام ١٩٠١ و ١٩٠٣
ففي تقرير ١٩٠١ ما نصه :

« لاحظ في اعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله « ان
المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً
لا ينفصل عن مصر » وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم
السياسي في السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى
ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض
اعضاء مجلس الشورى غير ملين تمام الامام بفحوى ذلك الاتفاق فاني
انتهز هذه الفرصة لايين انه لم تكن هناك نية أو رغبة عند صوغه في
انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رعى اليها
واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً ضمان وجود حكومة صالحة للأمة السودانية
وثانياً انقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها اسلوب الحكم الدولي بمصر
في السودان »

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت احياناً : لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسماً من نفقات
الادارة في السودان ما دامت الالية البريطانية تحقق الى جانب الالية المصرية
على ربوعه ؟ وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عليه سهلة جداً على جميع
الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب انصوحه أوجدت
للسودان حالة سيامية خاصة . وذلك ان حكومته شكلت لفرض صريح وهو
انقاذ السودان — وبناء على ذلك انقاذ مصر — عند حكمها تلك المديرات
من جميع تلك الاوضاع الدولية المعقدة التي لها النصيب الاوفر في تمقيد
الادارة في مصر ، ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الالية البريطانية على
الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية — من سبب أدعى الى رفعها على

اسوان أو طنطا»

وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان ان يشارك اتفاق ١٨٩٩ انكلترا مع مصر في السيادة على السودان؟ فليس ارسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا اتفاق بعض المال القليل مما يسوغ مثل هذه الشركة. فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقاً ما، فإن الواجب ان يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وامدادها الجيش الانكليزي بالأكل والماء والمعدات من كل نوع سهل فتح تلك البلاد واتفتت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أنشائها ما جمعه الجيش الانكليزي حتى ان هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الجبوب من كل صنف والمواشي التي تقصت الثلث مدة الحرب

وقد اعترف المارشال الذي بقيمة المساعدة المصرية ابان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملتر قوله « ليس من العدل الا ان نذكر الخدمات التي اداها فينق المتطوعة المصرية فان قيمتها كانت فوق التقدير، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين »

ان كان لمصر دلي انكلترا دين أدبي لتساعدتها على استعادة السودان . أو لم يكن اخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر؟ ألم تكن انكلترا بمثابة القيمة على مصر؟

فقد قال السير ادوارد غري أمم مجلس النواب لانكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥ « ان انكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصانع مصر المركز الخاص لقيم ، فطالب مصر لم نسمح بها نحن وحدنا بل سمحت بها أيضاً وأثبتنا كل الثبوت الحكومة الفرنسية »

✽ - ✽

ويفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين المصريين ، فإن هناك اعتبارات

اقتصادية تربط السودان بمصر

فالسودان بلاد لا تزال بكرا وتجارته معدة للنمو وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فإذا كان له منفذ الى البحر في بور سودان فان هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان ، لا سيما اذا بدت المزاخمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الاخصر . وأكبر شطر من اتجار السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تمجز عن أن تكفي هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتعرجة التي يقضى على السلاطة الآتية حلها فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بمحطة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع ومن جهة أخرى اذ من المبدأ المسلم به من الجميع الآن والذي كان مرشداً وهادياً لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة اذا كانت من عنصر واحد . وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان لأن غالبية السودان من العنصر العربي يتكلم لغة المصريين وله دين غاليتهم ومتخلق بأخلاقهم



— ٢ —

بحث في حالة السودان السياسية

بقلم صاحب الدولة مسير رشدي باشا

ان اتفاق ١٨٩٩ — بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية — هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الانكليز صحيح ترتبط مصر بأحكامه

وتستند حجة المصريين في بطلانه الى أن تركيا لم تقر ذلك الاتفاق . ثم يزدرون على ما تقدم : أن مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به الا مكرهه مقسورة بقوة انكلترا

ويرد الانكليز على هذه الحجة بأن اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لانها وقعته وان لم تكن تركيا قد سلمت به . اما مسألة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه من الوجهة المصرية ان مصر تعاقدت على ملك الغير وفي هذه الحالة لا يكون للمغتصب أى مصر حق انكار عقد انتماءه بل ان هذا الحق لصاحب الحق المنقصب وهي تركيا . ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ ان عقد الاغتصاب الذي وقعته قد تأيد بمسؤول تركيا عن ادعاء أي حق لها على مصر

واذا كانت معاهدة سيفر لاتزال قيد التعديل فأن من المأثور أن التعديل المطلوب فيها يرمى الى وجوه اخرى غير ذلك العدول عن حقها في مصر ، وهو العدول الذي صار نهائياً

اما الزعم بانقلابات مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة ان رضاها به كان مشوباً ومشوهاً بقوة الاكراه من جانب انكلترا اكرهاً لم يكن بالامكان دفعه ، فهو ملابسة بين مباديء الحق المدني ومباديء الحق العام . وهذه معاهدات الصلح التي اكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز

لهؤلاء ألا يحترموا احكامها ؟

والذي نعتقده نحن ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للاسباب الآتية :
ان السبب الذي دعا الى ابرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ
الامتيازات في السودان ووقاية مصر ولو في هذا الشطر من الاراضي المصرية
من مساس نظام الامتيازات بسيادتها

فهذا الاتفاق اذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة انكلترا ، وفي الواقع
ان انكلترا لم يكن لها في ذاك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق
لأنها كانت تحكم مصر ذاتها

فأية حاجة كانت بها لأن تبرم مع مصر اتفاقا يخولها ادارة السودان ؟ فهل
هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي التي استطاعت
ان تكره حكومة مصر على اخلاء السودان رغم ارادتها لو أنها طلبت من
الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأمامنا السابقة في مسألة
غوردون — ان تسلم حكم السودان الى حاكم تام حتى ولو كان انكليزيا
تختاره انكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام ؟ سؤال لا يجاب عليه
بغير « لا »

ان تلغراف غرنيل المصهور جعل للعشيرة الانكليزية صبغة الأمر،
وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين : اما الخضوع ، واما الاستعفاء
وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص تعاقد مع آخر على مصلحة له من أن
يتنزل عن تلك المصاحبة ، فكذلك مصر لا يمنعها مانع قانونياً عن أن تعدل
عن تفق ١٨٩٩ إذ هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات
أو أي نظم يقوم مقامه

وهذا ماورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بأن الفرض
الوحيد منه هو انشاء مصر في السودان من عرافيل الامتيازات . نعم انه
أضاف الى هذا الفرض غرضاً آخر جعل في المقام الأول وهو ضمان الادارة

الحسنة لأهالي السودان ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا هل النظام الاسامي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩ أو بعبارة أخرى هل الحكم الانكليزي المصري المزدوج هناك يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر؟ ! انهم اذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع : ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر . واذا كانت له شخصية ممتازة فصر لم تتعاقد مع السودان ولكن ما الفائدة من الوقوف أمام هذه الافتراضات ؟ فلنجابه الحقيقة وجهاً لوجه . والحقيقة هي كما قلنا انه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر . ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر

لقد قلنا وقررر هنا القول : ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية . ولكن اذا وصلنا الى العمل نجد أن مفاوضاتنا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب انكلترا العاضة بكل نواجزها على ذلك الاتفاق . وهذه الأموال الانكليزية قد استخدمت أو هي على وشك الاستخدام في السودان ، وبجال العمل الواسع في السودان - وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتى الآن - ليتجلى أمام أصحاب الاعمال من الانكليز ، وخطأ الرأي العام الانكليزي الذي يعتبر نصف السودان ان لم نقل السودان كله ملكاً انكليزياً ، واهتمام الانكليز بانجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح

هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الانكليزية على ان تتفانى بالتمسك بذلك الاتفاق . فاذا فرضنا انا توصلنا غداً الى الاتفاق المرضي مع الانكليز على التحفظات التي وردت في « التصريح لمصر » ولم يبق من وجه للخلاف الا على السودان هل يقطع مفاوضاتنا المفاوضات من أجل ذلك ؟ ؟

ان الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من ح البلاد وبعبارة أخرى انه يكون من شأن نواب الامة الذين تستشير الحكومة . ولكن اذا هم عقدوا العزيمة على ان يقبلوا في المسألة هواده :

يجوز بحال من الاحوال أن يكون ما ل الحل جعل مركز مصر ادى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا : اليس الافضل سياسيا الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح الى المصريين وخدم لاسيا ممثلى الامة ونوابها وللحكومة وللمفاوضين في المستقبل

وبمناسبة ذكر التحفظات الانكليزية غير مسالة السودان نذكر عرضاً ان لجنة الدستور القرية قد ازال كل سبب كان يدعو الى وجود واحد من تلك التحفظات وهو تحفظ يس مساساً خطيراً بالاستقلال لان اقل ما يرمى اليه تتبى سيادة انجلترا على مصر - ونعنى بذلك : التحفظ الخاص بحماية الاقليات

فان تلك اللجنة - اذا صح مالدينا من المعلومات - قد قررت ان تدهج في الدستور المصري المبادئ المسماة « بضمانات الاقليات » وأعلنت عدم امكان المساس بتلك المبادئ . لحماية الاقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الاساسى ، والغرض الذى يرمى اليه التحفظ المحكى عنه قد اصبح محققاً . وسيكون المفوضون المصريون والحالة هذه في أحسن مركز لا بعداد هذا التحفظ الممقوت ابعاداً تاماً لاسيا وانه يعد مطلباً جديداً من جانب الانجليز لاننا نعرف من مصدر موثوق به انه لم يصدر مطلقاً من المفوضين الانجليز في خلال مفاوضات الصيف الماضى ما يؤخذ منه طلب اعتراف مصر لانجلترا بحق حماية الاقليات بمصر « أه



شركة الذئب والحمل

كيف يحكم السودان على عهد الشركة

الورد كرزون والوفد السوداني ١٩١٩

عرفنا من اتفاق ١٨٩٩ أن المادة الثالثة تنص على « تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم السودان العام ويكون تعيينه بأمر حال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر حال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية » فكل ما لحصر من الشركة في تعيين الحاكم العام توقيع الأمر العالي واما ترشيح الحاكم وتعيينه وعزله فمن اختصاص حكومة انكلترا وحكومة انكلترا لا تدين حاكماً مصرياً وهذا الحاكم الانكليزي قد خول بالمادة الرابعة من الاتفاق المشار اليه سن القوانين والنساء فكل منشور من الحاكم العام هو قانون مسنون . ولقد سئل أحد كبار الانكليز عن السبب الذي دعاهم يوم ابرام الاتفاق مع مصر الى استثناء سواكن وترك العلم المصري وحده يحقق فوقها فأجاب « ان سواكن من السودان هي المحل المعرض للهجوم ، فقد تركناها يوم وضع الاتفاق على حالها كما يترك الجريح في ثغرة السور فيحترم المهاجم جراحه وآلامه أو كما يوضع مستشفى الصليب الأحمر في نقطة ضعيفة من ميدان القتال » تلك كانت حججهم قبل ضم سواكن وانشاء بورسودان ففي يوم توقيع الاتفاق عين الورد كرتنر حاكماً عاماً للسودان فأعلن فتح السودان للتجارة في ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ وخلفه في حكم السودان في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ ونجت بأشأ فأصدر للسودانيين منشوراً يعدم فيه بالاصلاح ويهددهم بالعقاب اذا هم خالفوا القوانين ثم ألف الحكومة المركزية وجعل كل رجالها من الانكليز وعين لكل مديرية مديراً عسكرياً انكليزياً وعين

المصريين مأمورين فظهرت الحكومة السودانية بمظهرها الصحيح أي أنها حكومة انكليزية بمحبة ولما تعلم بعض السودانيين انزلوهم في وظائف المأمورية منزلة المصريين وأحلوهم محلهم وبذلك صحت كلمة اللورد سالسبوري الذي سأله اللورد كبرلي زعيم المعارضين في جلسة ٦ فبراير ١٨٩٩ « هل السودان صار بالفعل شطراً من الامبراطورية البريطانية ؟ » فأجاب « لقد ينقضي بعض الزمن قبل أن يصير السودان هادئاً آمناً كحي ييكابيلي أو بلول . واذكر اللورد السائل برجل اشتهر بتاريخ انكلترا وهو غليوم الفاتح فانهم لقبوه بالفاتح قبل أن يفتح جميع اقاليم انكلترا وبلاد الغال »

كذلك كانت انكلترا مالكة السودان وكذلك كان السودان شطراً من الامبراطورية البريطانية قبل أن يكون لانكلترا يد عليه وقبل أن تخادع انكلترا مصر بشأنه

فقد اتفرد الحاكم العام بالحكم فاختر رؤساء الحكومة السودانية جميعاً من الانكليز وضنوا على المصريين شركائهم بالسودان بمنصب واحد من المناصب العليا . وفي سنة ١٩١٠ رأوا أن يؤثفوا للحاكم مجلساً عاماً أو مجلس شورى يعاونه بالحكم لاتساع المصالح والأعمال في تلك البلاد فأثفوا هذا المجلس من الانكليز وحدهم . واليك نص النظام الذي وضعوه لذلك

« حيث ان الوقت المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجنب العالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرئاسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه . وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب إيجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

فقد صدر الامر بما هوأت :

١ - يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠

٢ - ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من اعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن اعضاء اضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة يعينهم الحاكم العام يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجوز اعادة تعيينهم واذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالاجازة أو تعذر عليه الحضور للمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون أو من طريق التناوب

واذا غاب احد الاعضاء الاضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام ان يعين بدله مؤقتاً

٣ - يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لاقدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣

٤ - للمجلس جميع السلطة المخولة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب اجرائها بمعرفة الحاكم العام في المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . أما غير ذلك من المواد الاخرى التي قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام

٥ - جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به

٦ - يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الايرادات العادية

٧ - يجري الحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب اجرائها فيه بمقتضى أي قانون معمول به أو على القواعد التي يقرها الحاكم العام في مجلسه

٨ - تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه بأغلبية اصوات

الاعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فإذا تساوت الاصوات كان الترجيح للجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس في سجل محضره مع بيان رأي كل عضو على انفراد ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر

٩ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لاسباب تدون في محضر المجلس ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس

١٠ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩

١١ — للحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم ١٢ — اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تمذر عليه القيام باداء وظيفته لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته

١٣ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفاً ينوب عنه في رياسته وفي ما له من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة

١٤ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجاز ذلك بقرار من المجلس

١٥ — لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تحويل الحاكم في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أولاي اتفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان اه

ذلك هو نص القانون الصادر بإنشاء مجلس يساعد الحاكم العام

أما هذا المجلس فقد صدر قانون آخر بأن يكون مؤلفاً من السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي وهم الاعضاء القانونيون والحاكم العام ان يعين اعضاء اضافيين لا يقولون عن اثنين ولا يزيدون على خمسة

واذا بحثت عن المصري في هذا المجلس وسواء فانك لا تجده لان المصري موكل بالخدمة ومسخر للقيام بالاعمال الشاقة وليس له رأي وليس له ارادة في تلك البلاد التي تولى الانكليز أمرها وصرفوا همهم لفصلها عن أمها مصر ولقد هنا اللورد كرزون نفسه وامته بأن السودان لم يحدد سنة ١٩١٩ حذو مصر وان السودانين أرسلوا الى انكلترا وفدأ يقدم ولاءه لجلالة الملك وفات اللورد ان يقول لهم ماهي الوسائل الشديدة التي تذرعوها بها لاطهار السودانين بهذا المظهر ومن هو هذا الوفد وكيف القوه وكيف أرسلوه الى لندره محجوراً عليه حتى انهم لم يدعوه يقيم يوماً واحداً بالقاهرة أو يختلط باحد من المصريين

وهذه كلمة اللورد كرزون القاها في مجلس اللوردات في شهر ديسمبر ١٩١٩ أجل فيها الكلام عن الخطة التي تتبعها الحكومة الانكليزية في مصر حتى اذا ما وصل الى السودان قال :

« ولا أرى بدأ من الاشارة الى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة (يعنى صورة مصر) وهي صورة السودان فان أهل تلك البلاد لا يزالون محافظين على النظام التام بحسن ادارة السري ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من اعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضي فاستقبلهم جلالة الملك فأعربوا له أولاً ولي ثانياً عن حسن تقديرهم للعمل الذي قامت به بريطانيا العظمى لاهياء بلادهم وتنصلهم من الحوادث التي جرت في مصر وقالوا ان همم الوحيد هو ان يبقوا في الامبراطورية ولا يفصلوا عنها . وهذا الدليل السار على الولاء سببه جله أو كله العمل المعجيب الذي تم على يد المر رجنلد ونجت الحاكم العام السابق فانه

وقف مقدراته العالية سنين كثيرة مع زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطرائق الحكم البريطاني فيها كل التصديق « اه

وثائق رسمية

بشأن السودان

﴿ مذكرة الوفد المصري ﴾

لما كان الوفد المصري في باريز وجه الى انكلترا والى الدول مذكرة بشأن السودان وضرورة ارجاعه الى أمه مصر هذا نصها :

« اذا كان المصريون يطلبون ارجاع السودان اليهم فليسوا مدفوعين لذلك بحب التوسع والاستعمار ، وانما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني

لقد كان السودان منذ الأزمنة الغابرة جزءاً متمماً لمصر

واذا كان قد فصل عنها في وقت من الأوقات فان مصر وهي مستقلة استقلالاً ادارياً جعلت سيّ في مقدمة واجباتها وأعمالها اعادته الى حظيرة الوطن الأكبر

على أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط بل ان مصالح مصر والسودان مرتبطة بحكم الطبيعة ارتباطاً يجعل كلا من البلدين متمماً للآخر وكلاً منهما في حاجة الى الثاني ليستطيع الحياة والتقدم والرفي ، فاذا تسلمت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار

ولقد أشار الى ذلك المستشار المالي الانجليزي لدى الحكومة المصرية في تقريره الصادر يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله : - « ان الأرض التي يرويها النيل من جبال الحبشة والبحيرات الكبرى الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مهما كان الاسم الذي يطلق عليها هي كل لا يقبل التجزئة . ونظراً

لتقدم فن الهندسة ذلك التقدم الذى بلغ الاوج فان الدولة التي تبسط حكمها على منطقة أعالي النيل تملك مراقبة المياه في مصر . وعلى ذلك فالسودان ضرورى لمصر ، بل هو ألزم لها من مدينة الاسكندرية »

على أن أهالي السودان من جهة أخرى ينتفعون كثيراً من اتصالهم بالمدينة المصرية التي لا يوافقهم سواها ، فهم يعتبرون مصر بمثابة أختهم الكبرى التي يتكلمون لغتها ويرانحون لظلماتها وأخلاقها

وهذا الميل المتبادل ، وذلك الاتحاد في الأخلاق والأفكار ، هما نتيجة طبيعية لذلك الحادث التاريخي ، وهو أن العرب الذين جاءوا الى مصر والعرب الذين توزعوا وانتشروا في السودان يرجعون لأصل واحد ؛ ولا يخفى أن سلالة هؤلاء هم اليوم الأعظم شأنًا والأكثر استنارة بين سكان السودان وانا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكاً لنا له مالنا وعليه ما علينا

اخلاء السودان واستعادته

ليس هنا محل الخوض في الظروف التي أدت الى اخلاء السودان في عام ١٨٨٤ وانما نكتفي بالإشارة الى أن الوزارة الشريفة عارضت في هذا الاخلاء ، وعند ما أرغمت عليه استقالت مصرحة بأن « مصر لم يكن يحق لها الموافقة على اخلاء السودان ، وأن قبول نصائح انجلترا بدون مناقشتها يعد منافياً للدستور ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقضي بأن الخديوى يحكم بالاشتراك مع وزرائه »

ولما أعيد فتح السودان أرغمت مصر أيضاً على قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان تحت حكم انجلترا ومصر معاً بعد ان كان ايلة مصرية . وهذه الاتفاقية التي لم تجعل لمصر الا مركزاً سلبياً بحتاً واسمياً محضاً قد أدت في الحقيقة الى ضم السودان الى الامبراطورية الانجليزية ضمّاً فعلياً لكن ما هي قيمة الاتفاقية المذكورة قانوناً ؟

إنها اتفاقية باطلة ولا محل لأي شك في ذلك فقد تمت تحت تأثير الأكرام الذي جعل وجودها فاسداً

وفوق ذلك فإن من البديهي أن مصر بمقتضى أحكام المعاهدات الدولية والفرمانات التي تحرم عليها التنازل عن أي جزء من أراضيها لم تكن لها أية صفة في عقد مثل هذه الاتفاقية . وبما يزيدنا اشتداداً في الاحتجاج على هذه الاتفاقية أن مصالح المصريين واحساساتهم قد دبت فيها وتسر على العقل أن يفهم كيف تمعد شركة يختص أحد الفريقين فيها بكل الحقوق ويلزم الآخر بكل الواجبات

بينما انجلترا تسود وتحكم بمفردها تلك الاقطار الواسعة فإن مصر هي التي تدفع من أموالها ما يسد العجز الفاحش في ميزانيتها فضلاً عن الاتفاق على الاعمال الكبرى التي تلزم لاصلاح الأراضي ولقد دفعت ٣٥٠٠٠٠٠ ج . م لمد المخطوط الحديدية ومليون جنيه لميناء بور سودان (١)

ومن عجائب الامور أن مصر بانشاء ميناء بور سودان من أموالها الخاصة أوجدت لتجارة السودان مخرجاً جديداً من شأنه أن يقلل مقدار المنفعة التي كانت تعود على مصر من تجارتها مع السودان !

وزيادة على ذلك فإن الجيش المصرى المعسكر جله في السودان هو الذي يستخدم لاختضاع الأراضي الخارجة عن الطاعة ولفتح بقاع جديدة لمصلحة النظام المشترك ، ومصر وحدها هي التي تتحمل بطبيعة الحال النفقات الجسيمة اللازمة لذلك

وليت شعري ماهي الفوائد التي تجنيها من وراء تلك الضحايا ؟ اذا تساءلنا فلا من حبيب

ليس هذا فقط بل أن الموظفين المصريين يخنفون شيئاً فشيئاً ليفسحوا المكان لهوظفين الانجليز في المناصب الكبرى على الخصوص ، وليس بعيداً

(١) ان مبلغ القدمة من مصر تتجاوز اليوم ١١ مليون جنيه مصري

ذلك اليوم الذى يخلوفه السودان من أى موظف مصرى ما عدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر ثقتها
 . فلهذه الأسباب كلها نلج في المطالبة بإرجاع السودان الى حظيرة الوطن
 الاكبر « مصر » وفقاً للحق والعدل اهـ

﴿ في تقرير اللورد ملتر ﴾

لما قدم اللورد ملتر مذكرته الى الوفد المصري في ٨ اغسطس ١٩٢٠
 اعمل في هذه المذكرة ذكر السودان فابدى له - كما جاء في التقرير - عدلي
 باشا ملاحظته على هذه المذكرة وافهم اللورد ملتر انها خالية من ذكر
 السودان وان مسألة السودان مسألة حيوية لمصر . فارسل اللورد ملتر الى
 عدلي باشا الخطاب الآتى :

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعرد فاقول مرة أخرى انه
 ليس بين اجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على
 السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ
 وسوء فهم في المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأي اللجنة وهو ان موضوع
 السودان الذي لم تتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه . خارج بالكلية
 عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر من البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما
 ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه
 البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد
 اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر
 السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على
 نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل اليها ماراً في السودان ، ونحن نازمون على ان تقترح اقتراحات من شأنها ان تزيد هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية « اه ملنر

ولما عرض مشروع اللورد ملنر على الهيئات النيابية في مصر قدمت الجمعية التشريعية تحفظاً بشأن السودان « بأنه جزء من مصر وبأنه لا مندوحة عن ادخاله في الاتفاق »

ولما قدم سعد باشا التحفظات الى اللورد ملنر كان هذا التحفظ منها ولما اجتمع اللورد ملنر بالوفد المصرى الاجتماع الاخير وطلب تأجيل البحث في التحفظات وفي غير ذلك الى المفاوضات الرسمية نختم سعد باشا الكلام معه بقوله :

« ان مجهوداته لا تأتي بنتيجة ما لم يطمئن اهل القطر المصرى على ما جاء بالتحفظات ويتأكدوا ان بريطانيا العظمى الفت الحماية فعلاً »

﴿ في مشروع اللورد كرزون ﴾

في ١٠ نوفمبر ١٩٢١ قدم اللورد كرزون الى الوفد الرسمي المصرى برئاسة عدلي باشا مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد جاء في هذا المشروع عن السودان ما نصه :

المادة ١٧

حيث ان رقى السودان السعي من اصراريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لا تتمتع مصر بأمر تستر أن تقدم للحكومة السودان نفس المساعدات الخارجية التي كانت تقدم بها في الماضي أو ان تقدم بدلاً من ذلك للحكومة السودان عانة مالية محدودة تيسر الاتفاق بين الحكومتين وتكونه اتقوات المصرية في "سودان تحت أمر حاكم ادم وغير ذلك تتمتع بريطانيا

العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلقا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا » اهـ

﴿ رد الوفد المصري ﴾

قال الوفد الرسمي في رده على مشروع اللورد كرزون ان هذا المشروع تضمن المبادئ التي عرضت علينا منذ أربعة أشهر ورفضناها « أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حقوق السيادة التي لا نزاع فيها مع حق السيطرة على مياه النيل »

﴿ في مشروع الدستور ﴾

ولما رفع دولة بحبي باشا مشروع الدستور الى جلالة الملك في ١٩ ابريل ١٩٢٣ قال في كتابه الى جلالاته : « وقد وضع النصان المختصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكيد بان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً ان تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل » وجاء في المادة ١٥٩ من الدستور ما نصه : « تحرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك معطية بما لمصر من حقوق في السودان » وكان الأصل (ان السودان وان كان جزءاً من مصر لا يجزأ) لانه يدار بنظام خاص »

وجاء في المادة ١٦٠ « يحين الزمان الذي يكون ملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المنصوصون بنظام الحكم منتهي للسودان » وكان الأصل « ان ملك مصر ينتخب بملك مصر والسودان »

نظرة في المستقبل

ومستقبل مصر في السودان وحده

لا تعيش الامة ليومها ولكنها تنظر من حياة اليوم الى غدها . فاذا نظرت الامة المصرية الى هذا الغد القريب عرفت أن ارضها ضائعة بها وانه لا مندوحة للسلالة الآتية عن المهاجرة فعدد السكان الذي يناهز الآن ١٣ مليوناً يزيد في كل سنة ٣ بالمائة وهذه الزيادة مضطردة لتحسن الاحوال الصحية وما بقي من أرض مصر بوراً أو غامراً لا يزيد على مليون و ٨٠٠ الف فدان فضلاً عن انهاك قوة الارض بكثرة الزرع وتواليه . فالنيل هو الطريق الوحيد لهجرة المصريين . ومما وجدوه في الآثار القديمة قول الاله آمون « كل بلاد يفرها النيل في فيضانه لحي من مصر وكل من يشرب من مياه هذا النيل فوق مدينة القاتنين هم مصريون »

ولقد اتجهت انظار الباحثين الى أرض تصلح للزراعة ويجد فيها المصري رزقه يوم تضيق بلاده به فاتجهت الانظار الى صحراء مربوط قد فيها الخديوي . عباس الثاني خطأ حديدياً الى حدود طرابلس الغرب وأخذ بتعمير العزب . ولكن الارض بحاجة الى الماء وماء المطر لا يكفي وماء النيل يحول الآن الى ري الجزيرة ومساحة هذه الجزيرة بين النيل الابيض والنيل الازرق عشرة ملايين فدان يقول الانكليز ان سبعة ملايين فقط صالحة للزراعة ويريدون بالزراعة زراعة القطن وبما انهم خصوا الجزيرة بماء النيل الازرق فاي أرض يمكن أن تصلح بماء النيل الابيض الذي تركوه لمصر وهو ماء جيري لا يصلح لتغذية النبات خلافاً للنيل الازرق الذي يحمل الطمي الذي يغذي التربة المصرية ويجعلها تربة خصبة . ومصر مهددة الآن بالحرمان من ماء هذا النهر ومن طميه ومادامت سنة الطبيعة ان يتقاذف السكان اذا ازدحت بهم الارض.

وأرض مصر ستزدحم قريباً بسكانها وفي المنوفية الآن ٣٦٠ نفساً في الكيلومتر المربع ، فالتقاذف حادث لا محالة بأن ينتقل أبناء اسوان الى دنقله وابناء قنا الى اسوان وهكذا يصعد المصريون من الدلتا مع مجرى النيل الى السودان فيعمرونه. ومنذ استعادة السودان الى اليوم هجر كثيرون بلادهم الى دنقله وبربر والجزيرة وسواها

وقد كان اللورد كرومر والسير غارستن يتشاءمان من مصير السودان لثقة السكان فاقترح بعض الانكليز ان ينقلوا اليه جماعات الهنود ولكن التجربة لم تنجح ولا يمكن ان تنجح ، وهذه مشروعات الري في الجزيرة يقوم بها المصريون يؤخذون عمالاً أجورين ولكن على نظام يكاد يكون عسكرياً لأنهم يستأجرون العامل لمدة سنة أو سنتين ويمطون لكل واحد منهم غمرة خاصة وكل عامل ملزم بصرف المدة التي تعهد بصرفها في السودان واتباع النظام الذي وضعوه . وقد علمت حادثة كينيا الانكليز الا يكثروا من الهنود في احدى مستعمراتهم فأنهم ملأوا كينيا بالهنود والاسكوتلانديين فقام الهنود يظنبون حقوق الانكليز لذلك عدلوا في السودان عن استخدام الهنود الى استخدام الصوماليين

ولما كانت الارقام لا تحظى فانا نقبس هنا بياناً قدمه سمو الامير عمر طوسون الى المعهد العلمي المصري في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٤ مبيناً فيه بالارقام كيف ينتظر أن تضيق مصر بأبنائها وكيف ان هذه الزيادة في عدد السكان لا تجد لها مرتزقاً في غير السودان وقد جعل سمو الامير عنوان بيانه:

« مالية مصر من عهد الفراغة الى اليوم »

والذي يهم انقاريء المصري على وجه التخصيص خاتمة هذا البيان وتعزيزها بالارقام

عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة ارض مصر الزراعية ولاخراجها . غير أن مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ، ولكن جسامه المبالغ والمساحة التي ذكروها تدبو بنا عن الركون اليها وهذا ما قالوه مقدراً بالجنيه المصري :

المؤلف	الحاكم	الخراج بالجنيه المصري
ابن خردادبه	الفراعنة	٥٦٠٠٠٠٠٠
ابو صالح	يوسف بن يعقوب	١٤٧٦٠٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	١٦٨٠٠٠٠٠
« « «	فرعون موسى	٤٣٢٠٠٠٠٠
المقريزي	الريان بن الوليد	٥٨٢٠٠٠٠٠
« « «	« « «	٦٠٠٠٠٠٠٠
أبو المحاسن	كيكاوس	٦٠٠١٨٠٠٠
المسعودي وابن أياس	« « «	٠٠
الارض المزروعة	بالفدان	١٨٠٠٠٠٠٠

ولكنني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكري أن عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليوناً أو ٢٠ مليوناً على الأرجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان ثم اذ بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبي الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسه . فاذا راعينا هذه النسبة مع انحصار الذي كان ينتجه أنقطر في هذا العصر وجب أن يكون خراج كالاتي على قول هؤلاء المؤرخين :

مؤلف	نسبة مئوية	مساحة مزروعة	الخراج بالجنيه المصري	عن الفدان بالقرش
سيرو ونيروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠	٣٥
هارتمان	٢٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠	٧٠

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى أي نص عن الخراج في هذا العصر ولسكننا استنتاجناه استنتاجاً مما ذكره ديودور الذي زار مصر في أواخر هذا العصر حيث قال : —

ان أرض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الكهنة كان أعظمها والثالث أقلها فرأيت ان القسم الثاني كان ثلث مساحة أرض مصر المزروعة وحيث أنها ٦ ملايين فداً كجاً أشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالآتي :

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠

قسم الملك ٢٠٠٠٠٠٠

قسم الجيش ١٥٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكرن معنى من الخراج بظبيعة الحال والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠ ج م . بناء على حسابي وباعتبار ١٩ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها وصفاً جغرافياً مستفيضاً ولكنه بخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال مكاروت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ ٪ من محصول الارض وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها أرض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب أن نستخلص أن المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يقلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يقوّه . ولهذا أرى أن القطر

كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر البيزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تفيد فائدة تامة وإذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا أن متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن الستة الملايين ١٨٠٠٠٠٠ ج . م

الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد . وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٣
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب أول مرة على يد ابن رفاعه عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ (سنة ٧١٥ م) وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثانياً مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لامير المؤمنين هشام بن فرج بنفسه فمسح ارض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين الف الف فدان . اهـ

وبلغ خراجها في عهده أربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨ قروش عن الفدان . ويؤخذ من المقرري أن مساحتها في عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فداناً وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار (٢٥٥٤٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد ابن المدير عامل الخراج في خلافة المعتز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقرري وبلغ خراجها ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠٠٠٠ ج. م.) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠ ج. م.) وكان زمنه زمن رضاء . وفي حكم الاخشيدي بن محمد طغج بلغ الخراج على ما ذكره المقرري مليوني دينار عبارة عن (١٢٠٠٠٠٠ ج. م.)

وفي خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ما ذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠ ج. م.) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠ ج. م.) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠ ج. م.)

وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفلووط ومنقباط سنة ٥٨٥ هـ على ما ذكره القاضي الفضل ٤٦٥ ٣٠٢٩ ديناراً (٢٧٩ ١٨١٧ ج. م.) ومسحت أرضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٤٨٩٩٥٠ ج. م.) بواقع $\frac{1}{4}$ ١٢٦ قرشاً عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م.) فبلغت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً (٥٦٥٦٩٧٣ ج. م.) بواقع $\frac{1}{4}$ ١٠٩ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرتنا عليها في هذا العصر

عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حياً في السنين الاولى لافتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠ دينار (٧٨٠٠٠٠ ج . م) و ٦٠٠٠٠٠٠ أردب من القلال في ٣٥ قرشاً يساوي ٢١٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠ ج م ويؤخذ مما ذكر استيف في كتاب (وصف مصر) ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً ٢٣ قرشاً عن القدان

عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكاً (٨٦٩٦١٣ ج م) نقداً وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ١٩ قرشاً عن القدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر مانجان عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدادين أي بواقع ٣٢ ١/٢ قرشاً عن القدان وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هي ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها يبلغ ١٠١٤٩١٢ ج م أي بواقع ٢٩ ١/٢ قرشاً عن القدان

واني مضطر لان أنزل عن عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م وأترك ما بينهما لاني لم أعتز على ما أعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولأن سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين

محمد علي وعصرنا الحاضر، ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الانجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤١٨٠٥١٨ ج. م. بواقع ١٠٣ ١/٣ قرشاً عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها ٥١٣٤٦٦٠ ج. م. بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونالد مستشار وزارة الاشغال العمومية عن اعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م :

ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاسماك وقدره ٢٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

قد تبين مما سبق ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧١٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠) فدان تربي فيها الاسماك والمقدار الاول قسماً (٥٦٠٠٠٠٠) فدان تجبي منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و (١٥٠٠٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ١٢٧١٨٢٥٥ حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر المديريات سكاناً بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ ينحصر كل ثلاثة من سكانها فدان واحد . وما زال المصريون منذ

احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٣٤٤٥٩) وفي سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٥٣٦) نسمة وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في ان متوسط هذه يبلغ سنوياً ٢٥٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم بأود معيشتهم فيها على اتنا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الغدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة:

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٦٠٠٠٠٠) تكفي لمعيشة (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها (٢٥٠٠٠٠) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ (١٣٨٠٠٠٠٠) وبطرحه من (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠٠٠٠٠٠) نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها (٢٥٠٠٠٠٠) سنوياً يتلاشى هذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة على اني أقول ان عشر سنوات فقط تكفى لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير مزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (١٥٠٠٠٠٠) لزمها من السكان (٤٥٠٠٠٠٠) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان في مدى ثمان عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خسا

وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا امام احدى حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجف مياها اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الأكثر

الثانية — اذا جففت مياهاه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى اطولهما أقرب البنا من جبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سبرى بعينى رأسه انقضاء هذه السنين فاذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة في السكان ؟

لا ريب انه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرده لهذا المبحث . الجزء المروي والممكن ربه من القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالي بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوبيا غربا . وليس في الامكان ري أرض الصحراويين المذكورين بمياه النيل لارتفاعهما وعدم استواء مسطحهما فسيستمر جديهما لهذا المائق الذي لا يمكن تذييله الى ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصري الغربية فاننا لانجد ما يحقق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلدين طقسا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي للمعيشة فضلا عن ان مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يأنفة فانه مورد محدود من المستحيل ان ينتفع به

عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض انهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وانه لا يحل المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية ونماز أرضه مماثلة لقطرنا : المصريون وحدهم هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لا مزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسهل الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب ان تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



مراقبة مياه النهرين الكبيرين ^(١)

يريدون ان يبيعوا مال النيل لمصر يبعاً

يقول الانكليز ان رقابة النهرين مضمونة لمصر وبان مياه السودان في قبضة الحكومة المصرية ويقدمون البرهان على ذلك بقولهم « ان الحكومة المصرية اسرعت بمد فتح السودان الى معرفة حالة النهرين - النيل الابيض والنيل الازرق - وأشار السير ويليام غارستن في وضع مسائل الري بين يدي الحكومة المصرية وان لا يصرح الحكومة السودان بان تعمل عملاً ذا علاقة

(١) النهران الكبيران هما النيل الابيض والنيل الازرق

أما النيل الابيض فانه يخترق السودان من الجنوب الى الشمال وهو يخرج من ثلاث بحيرات عند خط الاستواء هما بحيرة مكنوريايا نازا وبعد أن يجري ٢٩٠ ميلاً شمالاً الى الغرب يصب في بحيرة البرت نيازا ويصب في جنوب هذه البحيرة نهر آخر أت من بحيرة ادوارد نيزا ويطول مجراه ١٨٠ ميلاً ثم يجري النيل من بحيرة البرت نيازا ويخترق مديرية خط الاستواء باسم بحر الجبل وبحر الزحف وبعد ٤٧٠ ميلاً يتفرع منه نهر يعرف ببحر الزراف ويسير النهران شمالاً منفردين على نحو ٢٠٠ ميل يلتقي بحر الزراف ببحر الزراف وهو نهر جار من الجنوب وهو مؤلف من عدة انهار شهيرة بحر الغرب ثم يسير شرقاً فينتقي ببحر الزراف وبعد ٢٥ ميلاً يلتقي ببحر سبت لآتي من الجنوب ويسير النيل الابيض من هنالك ٥٠٠ ميلاً فيلتقي بالنيل الازرق عند خرطوم واصله من منبعه في خرطوم ١٥٣٠ ميلاً

أما النيل الازرق فانه يخرج من بحيرة تانا في بلاد خنشة ويجري منها الى الجنوب ثم يتحول شرقاً الى الغرب في نهر من بلاد سرتي نحو ١٦٠ ميلاً من خرطوم حيث يصب فيه نهر الدندر وبعد مسيرة ٢٠ ميلاً يصب فيه نهر الرهد وكلام يجري من جبال خنشة ويخفان في الصيف يلتقي النيلان عند خرطوم - مسيرة ١٤٦ ميلاً من بحيرة تانا ويسير النيل الى بحر خرطوم في لدمري مسيرة ١٨٠ ميلاً فينتقي نهر لا بيرة وهو مجموعة نهيرات تجري في هذه الجهة من جبال خنشة وتحت هذه ستة شهور ومن لنداس في نهر يصب بالبحر المتوسط يمر - خلفه - جهة ومتوسع اتسع النيل الازرق ٥٥٠ يرداً ومتوسط تسع انبيل الابيض ١٨٦٠ يرداً ويصب من مدينتي الازرق عند خرطوم في نهر تنحريق ١٥٩ متراً مكعباً في الثانية ١٦٠٤ متر في الثانية ويصب من انبيل لايس ٢٧٩ متراً مكعباً في الثانية وتنحريق ٥٩٠٧ متر في الثانية فينبض معه النيل لايس لايصح لمصر فلتأولون على ضفتيه بحفرون لا يبرر الاستعمال وتكون جانيه يستفيض على مساحة واسعة تتكون فيها السدود وهي غشبية فتمس مجراه

بمياه النيلين الا بتصریح كتابي من حكومة مصر . فقبلت حكومة السودان هذا الشرط ولا تزال مقيمة عليه الى الآن »

« وفي نوفمبر ١٩١٤ صادق مجلس النظار على انشاء فرع لاري في السودان وهو موجود الى الآن وله سلطة تامة في مراقبة مياه النيلين . وفي مارس ١٩٢٢ كتب احد كبار رجال الري في وزارة الاشغال اثناء قيامه باعمال وزيرها الى الوكالة الانكليزية وهي وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية في أمر المياه يقول « ان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل الصعاب القائمة في سبيل مشروع الري هناك ولا تسمح مطلقاً بتدخل أي سلطة كانت في رقابة المياه اللازمة لمصر أو في أمر المشروعات المنوي انشاؤها لفائدة هذه البلاد كما جرت العادة منذ فتح السودان الى الآن »

« ان وزارة الاشغال لا تزال تشدد في الرقابة على مياه النيلين كما فعلت في الماضي فسمحت بعد اتمام خزان اسوان بري ١٠ آلاف فدان رياً دائماً ثم رفعت هذا المقدار الى عشرين الف فدان بعد تلبية ذلك الخزان . وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ري ٣٠٠ الف فدان فن حكومة السودان لم تقدم عليه الا بعد موافقة الحكومة المصرية وللحكومة المصرية مهندسون يراقبون المشروع المذكور وهم مسؤولون امامها ويتناولون روايتهم منها وينفق على المشروع من القرض الذي عقدته حكومة السودان بانكلترا . والحكومة مصر تقتيش لمعوم الري وسنراد ميزانية هذا الفرع عشرة آلاف جنيه ينفق معظمها على توسيع مجرى النيل وازالة السدود »

ذلك ما توخوا نشره ظانين انهم به يغطون الحقائق بل ظانين انهم به يقابلون صيحة الشعب المصري « السودان لنا » 'ذ يدخلون على ذهن هذا الشعب ان النيل في قبضة مصر وان مياهه تجري برادة مصر . فتقول مصر ويقول الشعب المصري : ان مسألة السودان منحلة . بل يظنون انهم يقولون

مهمهم « كل شيء جار على أتم حال وليس في الامكان احسن مما كان »
ولكننا نتساءل هنا ما هو المقصود بقولهم « ان وزارة الاشغال هي التي
قررت ما قررت في سنة ١٩١٤ ؟؟ » فهل يستطيع الذين نشروا تلك المذكرة
الشبه الرسمية ان يسمروا لنا مهندساً مصرياً واحداً ذا الملم صحيح بما جرى
وما يجري بمياه النيل وبالسودان ؟؟

هل في هذه البلاد مهندس مصري واحد يعرف ما تضمنته التقارير
السرية التي كتبها البعثات التي أرسلت الى أعالي النيل متوالية متتابعة سنة
بعد أخرى ؟؟ وهل ظهر شيء في مصر أو وصل شيء الى علم مصري واحد
عن المباحث في بحيرة تسانا، وعن المشروعات المنوية فيها؟ وهل يعرف
مصري واحد ما اتفق من الاموال ووُزع من الهدايا على رؤساء الاحباش
في تلك المنطقة وكلها من أموال مصر والمصريين ؟؟

انا لذكر ولا ننسى ذلك المنشور الذي أذاعوه « بأن مصلحة ري
السودان تخاض مباشرة وكيل وزارة الاشغال الانكليزي الذي يستخدم
سكرتيراً انكليزياً فلاتمر أوراق السودان بيدىوان الادارة المصرية »! انما كفاها
دليلاً على حقيقة الواقع ما قاله امسترتوتتهم لبعض الصحافيين بعد عودته من
أعالي لنير انه اتفق مع ولادة الامر في الأوغندا على ان يسمحوا باخذ الارصاد
على بحيرة ابوت لمعرفة من سينب المياه التي تنبع مصر ؟؟

أهدأ ما يعتبرونه رغبة على مياه نهري نكبيرين ؟؟ نالا ننسى اعمالهم
ولا يمكننا ان ننسى ان الوزارة تعدلية مرت باية فلبنة في انقناطر الكبيرة
في السودان الى أن تم المفاوضة بين مصر وانكلترا فلم يحترم حاكم السودان
هذا لقرار . وبينما كان الوقت الرسمي يفوض الموردي كروز ووزير الاشغال
المصرية الى جانبه رس ذلك الحكمة تنغرة بهول قرار الحكومة المصرية
وبمواصلة العمل في خزان مكور الذي أوشك ان ينتهي

فهل هذا هو احترام رأي الحكومة المصرية في مياه النيل ؟



على ان اللسان مهما ضبط وعقل فهو ينم عن الافكار وما تكن الصدور، فقد نمت السنتهم عليهم وعما يضعرون بقولهم « في مارس ١٩٢٢ كتب وزير الاشغال الى سلطة كبرى - يريدون الوكالة البريطانية - بان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل العقبات القائمة في سبيل مشروع الري هناك الخ » فنحن نعرف ان وزارة الاشغال صرحت برى ٢٠ ألف فدان كما قالوا ولكنه لم يزرع من هذه المساحة حتى الآن سوى ١٢ ألف فدان فماذا تكتب وزارة الاشغال ياترى عند ما تكون حكومة السودان قد زرعت ٣٠٠ ألف فدان وهي المساحة التي يهتمون الآن بانجاز الشطر الاول من ترعها ؟ ان كل ما تعرفه وزارة الاشغال انها سمحت برى ٢٠ ألف فدان فقط فن سمح برى ٣٠٠ ألف فدان وهم ينوون الزيادة الان .

وكيف يصح ان تكون لمصر اليد العليا على مياه السودان وهم يقولون ان ذلك الموظف الكبير الذي قام مقام وزير الاشغال ابان غيابه كتب الى « السلطة التي تعتبر وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية » فهل من طريقة لتفصل السودان عن مصر اكبر من هذه الطريقة وهل من سلطة تعطى تلك السلطة الكبرى فوق هذه السلطة ؟ فالوكالة البريطانية اذن هي الحكم في ماء النيل ومتى كانت كذلك فهي المسطرة على مصر والسودان معاً

انا بتساءل عن ذلك لان حياة هذه الامة ليست قصيرة المدى بل هي حياة خالدة تتجدد

ونحن لا ننظر الى اليوم الذي نعيش فيه بل الى المستقبل الذي يضطر فيه ابناؤنا الى صلب الرزق

بل ماذا يعنون بقولهم « وكذئذ كنت في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ارواء ٣٠٠ ألف فدان فان الحكومة لم تقدم عليه الا بعد مصادقة الحكومة المصرية التي هي مهندسون يرقبون المشروع المذكور الخاص بحكومة السودان وهم مسؤولون اسم الحكومة المصرية عن نتيجة اعمالهم

ويتناولون رواتبهم من خزانة مصر ، أما نفقات المشروع فمن القرض الذي عقد في انكلترا »

فهل باستطاعة أحد من في الارض أو السماء ان يقول لنا من هي الحكومة المصرية التي سمحت بارواء ٣٠٠ ألف فدان في الجزيرة ؟ ومتى كان هذا السماح وما هي صيغته . ام ان هذا يعد شرطاً من التقارير السرية ؟ ؟ واذا كانت الحكومة أمضت هذا التصريح فبأية سلطة أمضته ؟ ؟ بل من هم المهندسون المصريون الذين يراقبون المشروع وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية ؟ ؟

ان هذه الكلمة لا يقصد منها في الحقيقة التحليل الماهية الضخمة التي تدفعها خزانة الحكومة المصرية لأولئك المهندسين الذين يخاطبون وكيل الاشغال الانكليزي ولا تعرف الوزارة المصرية الوطنية شيئاً عنهم يقولون ان تلك الاعمال التي يؤخذ بها الماء لثلاثمائة ألف فدان ينفق عليها من القرض الذي عقد في انكلترا ، ونسوا واغفلوا عمداً ان يقولوا ان مصر تنفق جزءاً من المال على هذا المشروع كأنما مال مصر حل هضمه واكله . وأما مال سواها فهو يسجل ديناً على السودان دون علم مصر ان مصر اقضت السودان المال من يوم استعادته بمالها ودماء ابنائها الى اليوم . فلماذا لم يكن الاتفاق على هذه الاعمال من قروض مصر ؟ ؟ ولماذا لا تحسب قروض مصر انى جانب هذا القرض ؟

بل ما قيمة سبعة ملايين جنيه هي "قرض لانكليزي في جانب ما انتفعت مصر في الماضي وما تنفق الآن وما ستنفق في المستقبل ؟

.. * ..

أما تفتيش لري الذي قالوا ان مصر تنفق عليه من خزائنها وعمله « لرقابة على المياه » فهو مؤلف من الانكليز وحدهم دون شريك لهم وتي داع كان يدعو الى اهدى الاموال الفانية والسودان لا يزرع ولا يروى رياً دائماً سوى ١٢ ألف فدان ؟ ؟

فاسألوا هذا التفتيش المبارك هل دل مصر وحكومة مصر في الوقت المناسب على حالة الفيضان وهل ارشدها الى الفرق أو الى الشرق حتى تتخذ الخطة لهذا ولذاك ؟ وهل جمع لمصر المعلومات حتى تتدبر بالوسائل النافعة في الوقت المناسب ؟

ان في تقرير السير مكدونالد الذي نشر في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ والذي قامت له القيامة يوم قضية السير ويلكوكس الارقام التي دلت على ان خزان جبل الاولياء غير ممكن ملؤه وايصاله الى المنسوب المقرر وانه عند البدء في ملئه في أول الفيضان يؤثر على حالة النهر حتى يتعذر على الفلاحين في صعيد مصر زراعة الدرة قبل نهاية شهر مسرى . فمن كان له أقل الملم باحوال الزراعة في هذا البلد يعرف ويدرك ما يترتب على ذلك من الضرر بمحصول الدرة ثم بعد ذلك بالزراعة الشتوية لتأخر مياه الفيضان عن دخول الحياض

على ان الانكليز الذين كانوا يحققون بالامس مقاصدهم وغاياتهم وينفطونهم باسم مصر ومصلحة مصر ، قد كشفوا الآن الستار عن تلك المقاصد فلم يبق وجه للانخداع باقوالهم أو بوعودهم ، فقد رأينا اللورد ملزيهمل في مذكرته الى الوفد المصري ذكر السودان والاتفاق بشأنه بوصفه جزءاً من مصر وبوصف مسألته شطراً من المسألة المصرية فقال في مشروعه الاول الذي عرضه على الوفد المصري في البند الثالث عشر « تكون مسألة السودان موضع اتفاق خاص » وقال في كتابه الى عدلي باشا في ٨ اغسطس ١٩٢٠ عن سبب اهمال ذكر السودان في الاتفاق « ان موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في احوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تقييد يحصل في حالة

مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج كل هذه النتائج الحسنة على أننا ندرك من جهة أخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها ماراً بالسودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

وهذه الاقتراحات التي أشار اليها اللورد ملتر بسطها اللورد كرزون للوفد الرسمي في مذكرته بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ بقوله :

« حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتمهد مصر بأن تستمر في أن تقدم للحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقدم اليها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك للحكومة السودان إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين » اه فهم يطلبون من مصر صراحة ثمن المياه التي تمر بالسودان الى مصر ويخبرونها بين أمرين فما أن تدفع هذا الثمن مالاً عيناً واما أن تقدم قوة عسكرية تقوم مقام البوليس في السودان لأن الانكليز حولوا الجيش المصري الى قوة بوايس بسيطة وهم الآن قد حولوا أكثره الى قوة سودانية كما نبين ذلك في مقال خاص



القبض على نواصي الامم

بالماء والبوليس

يتلاعبون بالسودان ويدعون ادعاء باطلاً أن لوزارة الاشغال المصرية حق الاشراف على ماء النيل والتصرف به ويعتبرون الزكاة الانكليزية بالقاهرة « الوسيط » بين مصر والسودان فيعطونها باسم الوساطة السلطة على ماء النيل ويمدون على السودان القروض المالية لبناء الخزانات لري ٣٠٠ ألف فدان ولا يحسبون لمصر شيئاً مما دفعت من الأموال ولا تزال تدفع الى الآن ويدعون ملكية البلاد باسم أموال الشركات وليس للشركة الا منفعة ما ملكت ويدخلون الاوغندا في اشراف على ماء النيل ويمدون « قوة ثالثة » حتى جعلوا ماء النيل في نظرهم مشاعاً بين مصر والسودان والاوغندا وقد يدخلون الحبشة غداً « قوة رابعة » فيزداد اشراف انكلترا وحدها على هذه القوى الثلاث أو الأربع ثم توقع بين هذه الاقطار لتظل لها سلطة الحكم. ان الانكليز سائررون معنا على الطريقة التي اتبعوها في الهند فالواجب علينا أن نعرف غرضهم وأسلوبهم لنعرف كيف نحفظ حقوقنا وكيف نحول دون لمهم بنا وكيف نتمسك بملك السودان الذي اذا ضاع ضاعت لضياعه مصر وروثها واستقلالها الذي غني النفس به ونجاهد ونكافح في سبيله

الهند بلاد ذات مدينة قديمة معروفة بالتاريخ كمدينة المصريين . دخلها لانكليز بشركة تجارية تسمى « شركة الهند الشرقية » وهي اذا قورنت بشركة استثمار اراضي الجزيرة في السودان كانت شديدة الشبه بها بل كانت هي هي . فتلك الشركة التجارية التي دخلت الهند صعب غلبا في حين من الاحيان موصلة عملها فاشترتها الحكومة الانكليزية فصارت أملاك تلك الشركة « رضاء منتج » وهذه لارض « رضاء منتج » ليس فيها راجات ولا أمراء وهي محروقة بعدة مقاعدات مستقرة كجيدرا آباد وبلوخمتان وفيها مندوب ساه

بريطاني كما نحن نرى الآن في السودان والاوغندا وفلسطين وان يكن حاكم السودان ومردار الجيش المصري لا يلقب بالمندوب فانه بسلطته العليا على السودان وهي سلطة مستمدة من حكومة جلالة الملك ، التي قراراً أصدرته حكومة مصر بايقاف العمل بخزان مكوار . فحدث أن المندوب السامي في المقاطعة الهندية المستقلة طلب السماح له بتحويل المياه الضائعة بمقاطعة الى جهة أراضي التاج لحياتها ولنفع الأهالي ممن هم تحت رعاية جلالة الملك بها فتم لهم ما يريدون لأنهم هم الذين يطلبون وهم الذين يعطون . ومهمة المندوب السامي في الهند كحكم بين المقاطعات

ويك نبتة مما كتبه مجلة المهندسين الهندية عن مشروع يسمى مشروع باربار وهو أكبر مشروع للري بالهند فقلت في ١٢ اغسطس ١٩٢٢ عن هذا المشروع :

« ان مشروع « باربار » هو أكبر مشروع للري في الهند فلم يكن يستناد اليه ، مضى من المياه المبررة في أراضي حكومة ترافانكور لأن نهر « باربار » كان يجري من منبعه في مصبه في البحر دوز أن تحتج أدنى فائدة كبيرة من مياهه . فحكومة مدراس أدركت فوائد هذا النهر الجسيمة فتدوشت حكومة ترافانكور بشأنه للتوصل الى اتفاق للاستفادة من المياه الضائعة وفي النهاية تم اتفاق بينهم برضيت حكومة ترافانكور بإنشاء سد وحوض عظيم على النهر تتحول به المياه الى مقاضعت واسعة واقعة في المنطقة البريطانية

وكان المشروع عظيمًا انفق عليه ملايين من روبيات وعند ما اكمل فظهر أنه خير وسيلة للاستفادة من ملايين المائتة من المياه التي تجري الى مقاطعات يسكنها ائلاف من الناس ويستخدمونها لزراعة ولضرع

وقد نشيئ السد في ٧ سنوات فتم انشاؤه سنة ١٨٩٥ وتزوي ميه هذا السد أراضي واسعة جداً تحولت من صحراء جرداء

الى مروج خصبة . ولم يكن هذا المشروع ثروة عظيمة للمزارعين فقط بل كان عملاً مالياً جليلاً . وقد بدأت أرباحه بالظهور منذ ابتدائه تقريباً وما زالت في ازدياد متواصل وزادت في سنة ١٩١٥-١٩١٦ على مائة ألف روية وكان دخله نحو ٤ في المئة . وهكذا نرى أن مشروع « باربار » لم يقتصر على احياء ألوف من الأفدنة من الارض الموات بل عاد على الحكومة بأرباح النفقات التي انفقته » اهـ

أفلا يشتم القاريء من ذلك راحة مشروع الجزيرة وتحويل أحد النهرين الكبيرين اليه برضا المندوب السامي الذي وصفوه بأنه خير وسيط بين مصر والسودان كما فعل المندوب السامي بين باربار وترافنكور



لا ننسى أن انكرا تذرعت قبل "يوم بكل الوسائل ليكون مكتشفو منابع النيل من الانكليز على تفقة لحكومة المصرية ، لأنها كانت ترمي بأنظارها الى مصر منذ أخرجت منها نابوليون سنة ١٧٩٨ ومنذ فسخت معاهدة أميان سنة ١٨٠٥ فأطلق صموئيل باكر والذين تقدموه اسم ملكتهم وولي عهدهم على منابع النيل كبحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت نياز لا احتراماً لملكتهن وزوجها فقط بل لتظل هذه الاسماء راسخة في أذهان الشعب الانكليزي يشعر أنه ورثها عن آبائه وأجداده لا يجوز أن ينازعه فيها منازع واذا كان بعد النظر في الأفراد فضيلة فانه في سياسة الدول والأُم من أجل القضاة وأسند زعمائها فالانكليز لم يكتفوا بما تقدم بل زادوا عليه بعد احتلال السودان بحر اسماء لمصريين كإبراهيم واسماعيل وغيرهما بعد أن اضطت على الأنهر والبحيرات والمدن والمواقع والقلاع والحصون التي أقامها المصريون في تلك بقع والأصقاع فصارت انكليزية بعد أن كانت مصرية فاحت من تلك البلاد اسماء المصريين وحات محلبا اسماء الانكليز

واذا ما أردنا شاهداً أجنبياً غير تاريخ الانكليز في مصر والهند والسودان فلدينا كتاب اوجين اوين في « الانكليز بالهند ومصر » بعد ما صرف هذا الباحث السنين الطوال في الهند وصرف مدة غير قصيرة في مصر فقال في الصفحة ٢١٧ « ان مصر اقليم زراعي قوام حياته ووجوده الري والمصريون شعب هاديء يعرف الانكليز عنهم ذلك وقد دلم طول الاختبار في بلاد الهند علي أقوم طريق وأسهل سبيل في حكم المصريين فوضعوا منذ الساعة الأولى يدهم على الري وعلى البوليس ، فبواسطة البوليس والري استعبد الانكليز مصر »

وهذا الكلام يذكرنا بأقوال صحفهم وجرائدهم عند ما هبت البلاد لطلب استقلالها فقد قالوا ان كل استقلال تناله مصر ان هو الا مهزلة مادام السودان في قبضة يدنا . وهم يعنون بالسودان الري ومنبع حياة مصر



واذا نحن القينا نظرة على الحالة لحضرة نجد في الانكليز تمسكوا منذ الساعة الأولى بأن يكون « حكدارت » القاهرة والاسكندرية والقناة ، وهي أمهات المدن ، من الانكليز كما تمسكوا بالسودان (منبع النيل) .
واذا نحن القينا نظرة أخرى على مصلحة الري في مصر ذاتها نجد - كما قلنا قبل - أن وكيل الوزارة لانكليزية هو الذي يتلقى انباء الري بالسودان دون سواه ونجيب العنصر المصري بالري حط مقاماً كان عليه قبل الحرب : لمفتش في خزان أسوان انكليزي ووكيله انكليزي والمفتش بقنا مصري ووكيله انكليزي . وكذلك في قنطرة أسيرط وري زفتي بالمنصورة ومفتش 'تقسيم ثلاث في الاسكندرية انكليزي ووكيله 'انكليزي وكذلك في القسم الثاني بطنطا وفي القسم الأول بالقاهرة وقنطرة الخيرية والقسم الرابع ببني سويف

ونجد في تعتيش عموم ري الوجه القبلي المفتش العام مصري ووكيله
انكليزي وفي عموم ري الوجه البحري المفتش ووكيله انكليزيان وهؤلاء
جميعاً باقون حتى سنة ١٩٢٧

ان الانكليز كما قال اوين اوجين قد جعلوا الري غلا في عنق مصر
وقيدا في رجلها دون الاستقلال فالدين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكول
اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل اجزائه والأمة من ورائهم تسند ظهورهم
وتؤيدهم كل التأيد



مشروعات الري الحديثة

في وادي النيل

والإيراد المائي اللازم لريه

— بيان السير مردوخ مكدونالد مستشار الأشغال —

كتب السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال مذكرة عن الإيراد المائي اللازم لري الأراضي المصرية وتكلم فيها بالتفصيل عن تقدم الزراعة وطرق الري وهي المذكرة التي انبرى المهندسون لتنفيذها وهي مع ذلك تدل على أن سد مكوار لا يفيد مصر بل يضر بها . واليك نص المذكرة :

« ان كيفية جعل المقدار الطبيعي لمياه النيل وافيًا في جميع موسم السنة مما يتطلبه تقدم الزراعة التي كانت ولا تزال نصب أعين القائمين بشؤون الري في القطر المصري . وقد تقدمت الزراعة تقدماً عجيلاً خلال القرن الماضي الذي شهد تحويل الوجه البحري من نظام الري التقليدي نظام ري الحياض بمحصوله السنوي الوحيد ، الى النظام الحديث نظام الري الصيفي الذي معه تستطيع الأرض أن تلتج في المتوسط محصولين في السنة أحدهما محصول القطن الثمين . وشهد القرن الماضي أيضاً تحقيق تلك الفكرة الباهرة فكرة قناطر الدلتا واستخدامها في بعد نري

أما في القرن الحالي دللتقدم في توسيع أراضي مصر ، الزراعة زرداد زدياداً عظيماً . اذ في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منه تم إنشاء خزان اسوان الاول وتناظر أسبوط وزفتى واسن والسدود الغامضة التي عند قناطر الدلتا وخزان اسوان الثاني ، وبعبارة أخرى عملية الخزان الاول

ولما كانت مصر بلد زراعياً محضاً كان ازدياد السكان العظيم الذي بدأ في العقود الأخيرة من القرن الماضي ولا يزال مستمراً الى الآن ، عاملاً سرياً جعل التسهيلات المتزايدة لانتاج الحاصلات لا تكاد تفي بحاجاته

وبناء عليه ما كاد يتم آخر الاعمال العظيمة المذكورة آنفاً حتى قضت الحاجة بالشروع حالا في طائفة جديدة لكي تزيد حاصلات البلاد نماء بمعمونة ايراد من المياه اكثر وفاء بالمطلوب

وقد جاء في تقرير وزارة الاشغال لسنة ١٩١٤ بيان اجمالي لطائفة أعمال من هذا القبيل والفرص من هذه المدكرة أن تكون بمثابة شرح أوفى لهذه المشروعات « اهـ

رأي سري باشا

وقد كتب حضرة صاحب المعالي تحت هذه المقدمة ما يأتي :-

« ان المشروعات الوارد وصفها في الصفحات التالية هي المشروعات التي درستها مصلحة الري بمباشرة السرمودوخ مكدونال وتناقشت فيها معه مراراً . وقد وافقنا معاً على تلك المشروعات بالشكل المقدمة فيه الآن ولي الامل ان الحكومة ستوافق عليها . وتضمنها موضع التنفيذ في الوقت اللازم

في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الامضاء : اسماعيل سري

العودة الى مذكرة مستشار الاشغال

﴿ الباب الاول ﴾

الحاجة الى الماء في المستقبل وشدة هذه الحاجة

ضرورة التوسع في أرض الزراعة

« ليس ايراد المياه الصيفي في النيل في جميع السنين تقريباً بكاف تمام القديم يربي لأراضي متفرقة زراعتها عليه في الوقت الحاضر وهناك في الوقت ذاته حاجة ماسة الى التوسع في زراعة -دخانيات- مناطق جديدة لا تزال الى الآن في حالة تروعدم توفر المياه

وهذه الحاجة نشئة عن ضغط تزايد السكان السريع اذ بلغ عا دهم في الأربعين سنة الاخيرة نحو مئتي ماذ عليه ان قبس مع أن الزيادة في مساحة

الاراضي المنتجة لم تجار هذا النماء بحال من الاحوال
 ويقدر هذا التزايد الآن بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة كل عام، ولما لم تكن
 مصر الا بلداً زراعياً وجب أن يسير التوسع في الزراعة بسرعة معادلة لسرعة
 نماء السكان الى ان يبلغ هذا التوسع منتهاه
 اذن الحاجة شديدة الآن الى زيادة الضبط في التصرف بمياه النيل لترضين
 أولها منع الخسارة الفادحة التي تكاد تحدث كل عام بسبب قهري وهو ضيق
 فطاق الزراعة، والثاني تدير كمية المياه الاضافية اللازمة للنماء
 وقبل البت فيما هي أعمال الضبط هذه وما موقعها وما مقدارها يجب
 باديء بدء التأكد من مساحات الاراضى التي ستستمد المياه الى النيل في كل
 عقد من السنوات حتى تبلغ مساحة الزراعة غايتها القصوى
 مساحات الزراعة في مصر

تتضمن حدود مصر السياسية متسماً خطها من الاراضى . الا أن معظمها
 صحراء رملية واقعة بوجه عام على منسرب أعلى من تنيل بكثير
 أما مصر الحقيقية والصغيرة في ذاتها، فيجزر في رصفها بأن يقال بالحرف
 الواحد « النهر الذي هو مصر » أي الارض المتكونة من راسب الفيضان
 السنوي المتشبع بالطمي ومعظم هذه الاراضى هي الدلتا أو مصر السفلى
 وهي على شكل مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته على البحر ومساحتها
 ٨٠٠ ٠٠٠ ٤ فدان منها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ من الافدنة مزروعة

وفي امتداد النيل من القاهرة جنود الى اسوان وهي الحد الجغرافي لمصر
 العليا يجري الماء في مذهب واسع في هضبة افريقيا الشمالية حيث تخلقت منه
 مساحات شديدة من التربة تبلغ مساحتها نحو مليونين وخمسمائة الف فدان
 يزرع منها الآن ٢٢٠٠٠ ٠٠٠ فدان. وبذا يكون إجمالي مساحة جميع الاراضي
 النيلية المتكونة في مصر نحو ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ فدان منها نحو ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ فدان
 مزروعة فعلاً الآن ومن هذا الاجمالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان « في الوجه القبلي »

يسري عليها نظام ري الحياض ذي المحصول السنوي الواحد والباقي يروى رياً صيفياً وينتج بوجه عام محصولين في السنة

فيتبين مما تقدم ان مساحة الاراضي النيلية التكوين المتيسرة للزراعة هي ٣٠٠ ٠٠٠ فدان الا انه لا ينتظر ان يخصص منها للزراعة سوى ٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان لان مساحات معينة (نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري يجب ان تخصص لتربية الاسماك وبذا تقدر النهاية العظمى لما يمكن زيادته من المساحة للزراعة بمصر بنحو ١٩٠٠ ٠٠٠ فدان في حين انه فضلا عما ذكر توجد في الوقت ذاته ١٢٠٠ ٠٠٠ فدان يجب اعتبارها محولة من نظام ري الحياض الى نظام الري الصيفي

مقادير المياه اللازمة لمصر

والخطوة الثانية في حل المسألة هي حساب كمية المياه التي تستنفدها المساحات الحالية كل سنة وبذا يمكن تقدير حاجات المستقبل

ففي جميع العصور الحالية حتى عهد ليس ببعيد كان عدم الانتظام في جريان فيضان النيل سبباً لتعاقب السنوات الممان والسنوات العجاف في مصر فعند ما كان الفيضان شحيحاً كان يحدث نقص في المحصول وتكن هذا النقص لم يكن ناشئاً عن قلة مقدار المياه اللازم في النهر بل عن أن منسوب المياه لم يكن من الارتفاع بالدرجة الكافية لأن تجعلها تفيض على جانبي النهر أو بعبارة أدق تسيل في الترع المغذية لمناطق الحياض

أول طريقة اتخذت لتغلب على هذه العقبة هي اطالة هذه الترع ونقل انمامها الى نقط مواقعها على أنهر أعلى مما كانت عليه من قبل

وحدث تغيير كبير في السنوات الأولى من القرن الماضي حين أدخل محمد علي باشا النظام الحديث بتحويل الوجه البحري من ري الحياض الى الري الصيفي وبه كاد يكون من الممكن في المساحات التي سري عليها هذا النظام

ان ينتج حاصلان اثنان كل سنة بدلا من الواحد الذي هو نتيجة النظام القديم وبسبب هذا التغير صارت الضرورة أدعى ما تكون الى الحصول على تحكم تام في ضبط جريان النيل والى انشاء أعمال موازنة يمكن بها في أي وقت من أوقات السنة الوصول بالدقة الى منسوب المياه اللازم للماء الترع

وينبغي ان نلاحظ ان كثافة الزراعة ليست على وتيرة واحدة في جميع أنحاء القطر المصري وان المساحات المزروعة لا تتطلب في كل مكان قدرا واحداً من الماء لكل فدان وأسباب هذا هي في الغالب اختلافات المناخ وان المناطق التي هي أقرب الى الجنوب تكاد تكون بأكملها الى الآن قاصراً ردها على نظام الحياض

ففي المستقبل حتى لو لم يحصل توسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة وهو أمر لا يمكن تصوره في حد ذاته ستكون كميات المياه المطلوبة وتوزيعها طول مدة السنة على المساحات المزروعة الآن عرضة للتغير حسب التدرج في تحويل المساحات الباقية من أراضي الحياض في الوجه القبلي من نظامها الى نظام الري الصيفي وسيكون تحويل معظمها بالطريقة المأثوقة في الوجه القبلي وسيكون ردها بالراحة اما بمرور كل المياه اللازمة لها من قناطر اسنا الحالية واما بمرور بعضها من هذه القناطر والبعض الآخر من قناطر تنشأ عند نبع حمادى وتبقى بعدئذ مساحات صغيرة معينة ستستمد المياه الصيفية اللازمة لريها بالراحة من آلات رافعة تنشأ لهذا الغرض

وتدل التجارب على أن البلاد يلزمها في الوقت الحاضر نحو ٢٣٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لري أرضها رية كافية لملاح حاصلاتها في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ التي كان فيها انخفاض مفيضات خارقة للمعدة مر باسوان بين يوليو سنة ١٩١٣ ورونيه سنة ١٩١٤ نحو ٤١٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه وسيوضح أن هذا المقدار من المياه وهو أقل مما دون حتى الآن كان أكثر مما يكفي للقيام بجميع المصائب الحقيقية وأنه وزع طول السنة حسب

حاجات الزراعة . ولكن التوزيع كان بطريقة غير متساوية بحيث مرت المياه بلا حساب الى البحر في فترة معينة في حين انه في فترة أخرى حصل عجز حقيقي أما الزيادة في فترة معينة فيمكن تعديلهما كثيراً في سنة رديئة كالسنة المذكورة ولكن لا يمكن منعها بتاتا نظراً الى غنف قدوم فيضان النيل الأزرق المتشعب بالطمي

وبعجده الاطلاع على الجدول الآتي يتبين الحال :

« الجدول ١ »

المعز	الزيادة	المقادير اللازمة للزراعة الحالية بدون تقيد	سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ حقيقة المقادير المنصبة في النهر عند اسوان	من يوليو الى ديسمبر من يناير الى يوليو الاجمالي في السنة
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	
٨٠٠٠	١١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٩٠٠٠	
			٤١٠٠٠	

لولا خزان اسوان لكانت مكعبات المياه الحقيقية أكثر مما هو مبین بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الفترة بين يولييه وديسمبر وأقل منه بنحو هذا المقدار في المدة من يناير الى يونيه

وقضلاً عن تدبير الماء اللازم لسد العجز المبین بعاليه بواسطة الخزن وأعمال الموازنة يقتضي الحاء أيضاً القيام بالمطالب التي سيستلزمها التوسع الذي سيحصل لا محالة في المساحات الحالية من حيث كمية المياه وأوقات السماح بها

وبالنظر الى فئة الضبط لم يتيسر لمصلحة الري فيما مضى الترخيص بتوسيع الزراعة على الوجه الذي كان يرغبه الجمهور ومع هذا فنذ سنة ١٨٨٢ تقريباً زادت المساحة المزروعة في مصر نحو ١٠٠٠ ٠٠٠ من الأفدنة تقريباً

وفي هذه الفترة عنها تم تحويل معظم الأراضي التي تروى الآن رياً صيفياً بالوجه القبلي أي نحو ١٠٠٠ ٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تروى من قبل بطريقة الحياض

وبفضل الأعمال الاتي يانها يسهل في المستقبل الحصول على المياه اللازمة لتوسيع نطاق الزراعة والتدرج الممقول في تنفيذ مطالب الجمهور من حيث استصلاح البور يقدر بـ ٦٠ ألف فدان سنوياً في المتوسط ومن حيث تحويل ري الأراضي في الوقت ذاته من نظام الحياض الى نظام الري الصيفي بـ ٤٠٠٠٠٠ من الأفدنة في العام الواحد

فاذا أمكن الاحتفاظ بهذين التقديرين في التوسع تيسر لمصر الوصول الى غاية نموها الزراعي في ظرف ٣٠ عاماً من الآن

المساحات الزراعية بالسودان وما تتطلبه من المياه

ان المنشق الذي يجري فيه النيل هو في السودان من حدود مصر الى الخرطوم أضيق منه في الوجه القبلي والمساحات التي يرسب فيها الطمي في تلك المنطقة أقل منها في الوجه القبلي

ومن المشكوك فيه ما اذا كان السكان في الأيام الغابرة وصلوا الى درجة في التضامن تمكنهم من الزراعة بنظام ري الحياض والأرجح أن كل ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة بالجريان الطبيعي لمياه النيل والاستعانة معه بالمجهود الفردي باستعمال كل مزارع ما تيسر له من الآلات الرافعة العتيقة

أما في الأزمان الأقرب عهداً بنا فقد زرعت بضع مساحات صغيرة بطريقة ري الحياض ولكن لم يقر الرأي على التوسع في الزراعة في أوائل القرن الحالي حيث ادخل نظام الري الصيفي لأول مرة الا اذا استثنينا بضعة أفدنة متفرقة هنا وهناك

وجنوبي الخرطوم حيث يبتديء التفرع الرئيسي للنيل يحترق النيل الأزرق سهلاً مترامي الأطراف أرضه كثيرة التعرض لهبوب الرياح وربما كانت الأرض الواقعة شند مجتمع النهرين آمنة بقعة في ذلك السهل لأن زراعتها خصبة الى حد ما منذ أجيال بعيدة بفضل قليل المطر الذي يصيبها كل سنة

وفي سنة ١٩٠٣ شرعت حكومة السودان في القيام بتجارب لمعرفة ما كان من الممكن بواسطته الري انتاج حاصلات ذبابة لتصدير كالكمح ونقطن والسكر الخ. فبرؤيته انه لا يمكن حصره على نتيجة مرضية قد تدعو لحجة ان استعمال مياه النيل في الري لا يمكن ان لا يبراد المتبسر منها محدوداً بحد لا يمكن تخفيضه فقد أبرم تفق بين حكومتين المصرية والسودانية على تعيين مقدار أراضي سودانية التي يجوز ريها بالمياه الصيفية بجمعه ١٠٠٠٠

فدان ومما ساعد على جعل هذا الاتفاق ممكناً هو انشاء خزان أسوان الذى أصبح به مركز مصر أكثر ضماناً فى نيل الفيضانات المنخفضة مع حفظ الحق فى تعديل هذا الاتفاق عند ما تضبط مياه النيل أكثر مما هي عليه ويصبح ايراد المياه للقطين أوفر كما حصل فعلاً فى سنة ١٩١٢ حين علي خزان أسوان وزيدت مساحة الصيفي فى السودان الى ٢٠,٠٠٠ فدان والى الآن (سنة ١٩١٩) لم ينتفع تماماً بهذا الحق الذي يخول زرع ٢٠,٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ومع هذا الحكومة السودان تهيب الآن مشروعاً يرمي الى استثمار ٣٠٠,٠٠٠ فدان فى القريب العاجل يتطلب نحو الثلث من المياه فى ربيع كل سنة . وهذا المشروع ممكن لأن كلا القطين يدبر أمر الحصول على ايراد أوفر من المياه هذا هو البرنامج العاجل ولكن هناك مشروعات كبرى مؤجلة للمستقبل لأن مساحة الـ ٣٠,٠٠٠ فدان ما هي الا وحدة مساحات يبلغ اجمالها ثلاثة ملايين من الأقدنة تقريباً . قد يكون من المستطاع انماؤها تحت نظام الري الصيفي حوالي نهاية القرن الحادي

ولكن قبل ذلك الحين بكثير أي بعد ٣٠ سنة من الآن ستكون مصر قد بلغت غاية شأوها ، زراعي ويكون السودان قد أصلح فيه نحو مليون من الأقدنة فقط وليس من الضروري النظر في أي اصلاح زراعي آخر في السودان الا بعد الوصول الى ذلك الحد حوالي سنة ١٩٥٥

اخلاصة

يلخص البيان التالي برقم ٢ الاعتبارات "مخالفة بوجه الاجمال ويدل على مساحات التي ينتظر تيسرها للزراعة في كل عقد من السنين :

الجدول - ٢

بيان النمو الزراعي المنتظر حصوه في التعبيرين المصري والسوداني مقدرًا بالعدادين

الجموع	نظام ري الجياض	المساحة المزروعة في مصر		المساحة المزروعة في مصر		في الوقت الحاضر
		نظام ري الصيفي	نظام ري الجياض	نظام الري الصيفي	نظام الري الصيفي	
٥٣٠٠٠٠٠	٨٠ ألف	٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٤ ملايين		في سنة ١٩٣٠ إلى بعد أقام خزان النيل اللابيض بمصري سنة
	٨٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠		في سنة ١٩٤٠ إلى بعده بمصري سنة
٧ ملايين		٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠		في سنة ١٩٥٥ إلى بعده بنيلين سنة
٨ ملايين و ١٠٠ ألف		١٠٠٠٠٠٠٠		٧١٠٠٠٠٠٠		

لا تدخل في هذه الخانة الاراضي التي تغطيها المياه وتنحصر عنها بمجرد ارتفاع وانخفاض النهر حتى ولو كانت فيها زراعة

مقادير المياه اللازمة

حصلت مصلحة الري من المجلس الزراعي الاستشاري للحكومة على إحصائيات وعينت مصلحة الطبيعيات بمقارنتها وتحويلها وتدل نتيجة هذه المباحث على ان ٥٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة تكفي أقصى مطالب القطر المصري في المستقبل وهي عبارة عن زراعة ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان بنظام الري الصبني . وفي الوقت الذي فيه تكون مصر قد وصلت الى تلك الحالة النهائية يكون قد استصلح في السودان نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان باستعمال نحو ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة وبذا يكون مجموع ما تتطلبه أراضي القطرين من الماء في تلك الآونة نحو ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب

وبمساعدة الاعمال اللازمة لضمان مركز مصر في جميع الظروف مضافة الى الاعمال اللازمة للسودان ذاته يتيسر لتلئيل سد المطالب التي تقتضيها زيادة التوسع في السودان

ولا يفين من الدهن عند احتساب كميات المياه اللازمة للسودان أنه نظراً الى الاعتبارات الجوية قد يستنفد كل فدان على حدة حال كونه مزروعاً زراعة معينة قدرأ من المياه أكثر مما يلزم لفدان مزروع في مصر بالزراعة عينها . ولكن نظام الزراعة في السودان مع هذا تراعى فيه بنسبة عظيمة من البوار

وهذان العاملان (أ) كثرة الحاجة الى الماء في كل زراعة وأقلية كثافة الزراعة في ذاتها (غير متكافئين تماماً ولذا يكون ما تتطلبه زراعة الفدان في الجلة أ كثر في مصر منه في السودان

ومن المقننات المائية والنتائج الملخصة في الجدول ٢ يتكون الجدول

٣ الآتي :

﴿ الجدول ٣ ﴾

بيان تقريبي لمطالب الزراعة الحالية والمستقبلية مقدرة بملايين الامتار المكعبة

عند تمام نحو مصر الزراعى	في الحالة الحاضرة	
٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	من بوليه (مصر
٤٠٠٠		الى ديسمبر) السودان
٣٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	المجموع
٢٠٠٠٠	١١٠٠٠	من يناير (مصر
٢٠٠٠		الى يونيه) السودان
٢٢٠٠٠	١١٠٠٠	المجموع
٥٦٠٠٠	٣٣٠٠٠	الاجالى

(تنبيه) : —

ارقام هذا الجدول مجبورة الى قرب ٥٠٠ مليون وهي تبين مقادير المياه المطلوب وجودها في النهر بعد خزان اسوان وقد اعتبرت حاجات السودان في الوقت الحاضر كمية مهملة

ابراد النهر المتيسر في الوقت الحاضر

ان كميات الماء المتيسرة في سني انخفاض النيل هي التي ينبغي بالطبع أن يعول عليها في القيام بالمطالب المبينة في الجدول ٣ ولدينا من منسبب النهر مدونة يوماً بيوماً في الحسین سنة الاخرة ما يلزم اتممين دورية الفيضانات المنخفضة وكية مياهها . ويظهر الجدول ٤ نتائج فحص المعلومات المتيسرة وبيان التصرف التقريبي عند اسوان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده مع مقارنتها بكمية مياه فيضان عام ١٩١٤—١٩١٥ الذي يوازي تقريباً متوسط فيضان العشرين سنة الاخرة

«الجدول ٤»

التصرف التقريبي عند اسوان خلف الخزان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده اثناء الخمسين سنة الاخيرة

السنة	الفيضان	الصيف	التصرف	
	يوليه ديسمبر	يناير يونيه	مليون متر مكعب في السنة	
٩١٣-٩١٤	٣٢٠٠٠	٩٠٠٠	٤١٠٠٠	سنة فيضانها أشد الفيضانات انخفاضاً فيما يعلم
٨٩٩-٩٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠٠	
٩٠٧-٩٠٨	٤٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٣٠٠٠	سنوات شديدة انخفاض الفيضان
٩١٥-٩١٦	٥٢٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	
٩٠٢-٩٠٣	٥٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	سنوات معتادة
٨٨٨-٨٨٩	٥٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	نخضة من الفيضان
٨٧٧-٨٧٨	٥٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٧١٠٠٠	
٩١٤-٩١٥	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	وهي سنة فيضانها منخفض قليلاً عن المتوسط

(تأنيبه) :- من شدة انخفاض فيضان سنة ١٩١٣ كانت خارقة للمعادة

عرف ان أقرب فيضان آليه في الانخفاض دونه في كمية الماء بنحو ٥٠ في الوقت الذي كان اختزان الماء فيه مصوباً أي من يوليه (والغاية دخله) ولما كان مثل هذا الفيضان لا يقع لا ندراً جداً يمكن بلا احتراز

اعتباره النهاية الصغرى

ولفيضان عام سنة ١٩١٣ أثر في حالات مصر زرعية يختلف اختلاف عظيم عما كان يحدثه فيضان مثله قبل تاريخه بعشرين سنة وأكثر ذك أن من المحقق حينذاك ان يعقبه تمحف ولكن بفصل القنطرة المنشأة على النيل

في مواقع مختلفة أمكن رفع منسوب المياه الجارية في الترع وبذا مدت الاراضي المقتضي ريهما بكيات الماء المعتادة مهما بلغت شدة انخفاض الفيضان غير انه يوجد في الوجه القبلي منطقة واحدة لا تصل المياه الى ترعها الكبرى بهذه الكيفية وهذه لحقتها خسارة في سنة ١٩١٣ ولو كانت الاعمال المنوي انشاؤها في السودان موجودة حينذاك لكنت الخسارة أعظم ولكن كل خطر على مزروعات هذه المنطقة في الشتاء والخريف في المستقبل يزول بإنشاء قنطرة أخرى عند نبع حمادى وتحديد الترع الآن الآخذة من امام قناطر اسنا وفي الوقت ذاته يتيسر بهذه الوسيلة تحويل المنطقة المنتفعة بهذا المشروع الى نظام الري الصيفي ، وبذلك يكون في المستقبل لعودة ظروف سنة ١٩١٣ ضرر في مناطق الحياض ابان الفيضان حتى اذا كانت جميع الاعمال المقترحة الآن تسحب ماء من الفيضان في السودان ولا يراد فسلبي الصيف والربيع علاقة كبيرة بما يسبقه من مياه الفيضان ولم يشذ فيضان سنة ١٩١٣ عن هذه القاعدة فقد أعقبه ربيع كان انخفاض الماء فيه بالغا غايته ونجم عن هذا كما قيل شيء من النقص في محصول القطن المعتاد ولا ريب ان النقص الناتج في تلك السنة لا يمكن ان يهزى كله الى قلة الماء وحدها بل هناك عوامل أخرى كعامل الاآفات أعاقنت انتاج المحصول المعتاد ويصح ان تعزى الخسارة كلها الى هذا العامل غير ان زراعة الارز في مساحة الـ ٢٠٠ ألف فدان المعتادة كادت تنعدم كلية اذ لم يزرع الارز الا في ٢٥ ألف فدان

واذن لو فرض بقاء المساحة المزروعة كما هي عليه الآن وجب التدبير المستقبلي بما اذ وقعت سنة كسنة ١٩١٣ بزيادة كمية الماء اللازمة لري القطن بمقدار ١٠ ٪ لاجل امداد ١٨٠٠٠٠ فدان بالماء الكافي لزراعة الارز فيها وللوصول الى هذه النتيجة يكفي خزن ما لا يزيد عن ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ولكن بسبب توسيع مساحات الزراعة وتحويل نظام الري استدعو الحاجة الى كميات أخرى من الماء لسد مطالب المستقبل في فصل

الصيف كما هو مبين في الجدول ٣ وسيبحث الآن في الاعمال اللازمة لهذا الغرض :

الاعمال اللازمة لسد الحاجة الى المياه

الآن وقد عرفنا مطالب كل عقد من السنين ومقدار الماء الذي أمكن الحصول عليه في السنين التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده صار من الممكن أن نرسم برنامج الاعمال اللازمة لضبط النهر بحيث يسهل في جميع الاوقات تدبير الماء الكافي للري ولكن أثناء البحث في أعمال الموازنة على النهر نصالح الايراد الصيفي ينبغي أن لا تتنامى الضرورة القصوى ضرورة انقاذ القطر المصري من غوائل الفيضان العالي ولما لم يكن لمصر من وسائل الوقاية سوى الجسور ما كان لها مناص من الاعتماد عليها ولكن هذه الجسور طالما خانتها في الماضي ومع ما بذل من عظيم الجهود في سبيل تقويتها في السنوات الاخيرة فانها ليست مأمونة واذا امكن تخفيف وطأة الفيضانات العالية بواسطة الموازنة كان هذا ادعى الى الاطمئنان . واذا كان عمل واحد كفيلا بالقيام بجميع هذه الحاجات وجب بذاهة الشروع فيه حالا ولكنه لسوء الحظ ليس مثل هذا الحل البسيط متيسراً ومن جهة أخرى فهناك أعمال يجب انشاء كل منها في حينه لضمان احكام ضبط النهر . وبعد البحث الدقيق في كثير من المشاريع ومختلف الوجوه من حيث ترتيب تواريخ البدء فيما اذا اختير منها اقترحت الاعمال الآتية على ترتيب سردها

- ١ — خزان على النيل الابيض وسد بالبناء عند جبل الاوليا لزيادة ايراد مصر الصيفي وليكون بمثابة وسيلة مؤدية الى درء غوائل الفيضانات العالية
- ٢ — خزان صغير على النيل الازرق يسد عند سنار لرى سهل الجزيرة
- ٣ — قناطر عند منبع حمادى لوقاية المزروعات النيلية في ذلك الجزء من الوجه القبلي الذي لم يحول بعد الى الري الصيفي ولامداده بالمياه الصيفية

عند ما يتم تحويله

٤ - خزان في أطالي النيل الأزرق ليزيد إيراد السودان وليساعد على ضبط الفيضان

٥ - خزانات على بحيرة البرت لتكثف تخزين الماء اللازم لسد أقصى حاجات مصر

٦ - قناة في منطقة السدود لضمان وصول ماء خزان بحيرة البرت إلى النيل الرئيسي

ومن المعلومات المتيسرة يتضح أن إنجاز هذه الأعمال على الترتيب المذكور تكون نتيجة التدرج خطوة خطوة حسب ازدياد الزراعة في ضمان الحصول على الماء اللازم لسد حاجاتها حتى في أشد السنوات

ويقتضي الحال الوقوف على معلومات أخرى قبل عمل مقايضة مضبوطة ضبطاً كافياً للبت فيما إذا كان يصح من الوجهة الاقتصادية العمل أثناء ظروف أشد ما علم من السنوات أم يكون الأرجح مالياً تحمل بعض النقص في زراعة الارز وبعض التأخير في ري الشراقي فيما إذا وقعت هذه الظروف وعلة ترتيبها هكذا بأن يكون كل منها بمثابة حلقة جوهرية في سلسلة كفيلة بمعادة وادي النيل وكل حلقة تمس الحاجة إليها لاعتماد نجاحها فقط على تعدد كمال السلسلة

﴿ أبواب اثنتى ﴾

أهم ضبط النيل

سنصف الآن دائرة الاعمال التي أجمل ذكرها بانفصل نأمل وسوف يتناول كلامنا على حدة فيما يختص بالفرض 'نقصود منه' أما وصف التصميم الفني ما فلا يدخل في نطاق هذه المذكرة

إن مقايسات أنبيل الأيخ عند جبين المأولياء وخزان أنبيل الأزرق عند مكوأر حملت حسب التصميمات الفنية التي هيئت هذين العنصرين وما امتقايسات

التي ذكرت بخصوص الاعمال الاخرى فانما هي تخمينات تقريبية تتجت من مقارنة الاعمال المقترحة بالاعمال التي تم انفاؤها بمصر من قبل ولا يمكن عمل مقايسات مضبوطة لهذه المشاريع الا بعد الاقرار على خصها خصاً تفصيلياً

(١) - خزان النيل الابيض

عند جبل الاولياء

تمت الموافقة على هذا العمل وقد شرع فيه فعلاً وسيشمل سداً من البناء المقابل على النيل الابيض على مسافة ٤٥ كيلو متراً جنوبي مدينة الخرطوم عند جبل الاولياء وسيكون خزاناً كبيراً يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر في مديرية النيل الابيض وسيمتد الفعالية حينما يستعمل حوضاً للتخزين أي كمية الماء التي تخرج منه فلا يعد احتساب النقص من التبخر الخ مقدرة بأربعة آلاف مليون من الامتار المكعبة ولكن لو فرض ان فيضاناً خارجاً للعادة في الانخفاض كفيضان سنة ١٩١٣ عاد قبل تمام التدابير للحصول على خزين من سنة لاخرى في بحيرة البرتفة - يكون من الجائز سحب مقدار من مياه النهر كاف لتمام استخدام خزان جبل الاولياء

فترتيب الاعمال المقترحة مقصود به التقييم بما تقتضيه هذه الظروف المفروضة حتى في مثل العام الاستثنائي المذكور يمكن ان تحفظ في هذا الخزان كمية من الماء كفيلة لايراد مصر فداناً فداناً بأيراد لا يكون على كل تقدير أدنى مما حصلت عليه فعلاً في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤

وسيأتي هذا الخزان ايضاً بنمأة محققة جداً في ضبط الفيضانات العالية اذ سمته أكثر مما يلزم لاضافة ٤٠٠٠ مليون متر مكعب الى مياه النهر لانه في الواقع يستطيع حجز ١٠ آلاف مليون متر مكعب

وسيم ضبط المياه باقوال بوابات الخزان بمجرد وصول مياه النيل الرئيسي عند الخرطوم الى منسوب يكون تجاوز مضر يسخ القصر مصري وباقائه مقللاً حتى تهبط المياه فتعود الى منسوب يضمن اليه وتكون نتيجة هذا

ان يوقف الوارد من النيل الابيض بالمرة وأن تنقص دورة الفيضان الى هذا الحد . على ان دورة الفيضان في ذاتها معظمها ان لم تقل كلها مكون من مياه النيل الازرق المنتشبة بالطمي التي ان لم يكن ضبطها ضبطاً كاملاً سيكون في الامكان نقصها كثيراً بل سيحصل ذلك فعلاً بتأثير خزان اعالي النيل الازرق وترع الجزيرة ولكن شدة ارتفاع الفيضان ليست وحدها مصدر الخطر على مصر بل هو على الأرجح ناشيء عن طول استمرار المناسيب العالية التي تدعو الى ازلاق جسور النيل وانقطاعها من الضغط المستمر وسبب استتالة مدة الفيضان في مصر هو ان كمية المياه التي في النيل الرئيسي عند الخرطوم لا تهبط بسرعة هبوط النيل الازرق ولا يمتصها عن هذا المبوط الا ما ينصرف اليها من المياه المحبوسة في ذلك الخزان الطبيعي الواسع وهو وادى النيل الابيض فزان النيل الابيض يؤخر هذا التصرف وكذا يؤخر الجريان الطبيعي لمياه النيل الابيض ذاته حتى يزول كل الخطر فيعين على حد كبير على ازالة ما يقع على الجسور من الضغط المستمر الذي هو الآن الداعي الاكبر الى القلق وبذا تكون نتيجة الاعمال المزمع انشاؤها على النيلين الابيض والازرق جميعا هي انقاذ مصر الى درجة كبيرة من خطر الفرق ولدى استعمال الخزان بمثابة جهاز صرف للفيضان فيكون النقص الناجم عن التبخر مفيداً بلا ريب في حين أنه متى استعمل حوضاً لتخزين فلا مرجح للحصول نقص في الكمية الميسرة ما دام الماء ماراً في الخزان والتسرب الى البحر مستمراً وبصد نجاز خزان اعالي النيل الازرق ولا سيما عند امكان خزن المياه السكفة في بحيرة البرت يطر استعمال خزن جبل الاوتبا لخزن مياه الفيضان بل يكون استعماله أيضاً بمثابة حوض موازنة لتعديل التصرف في النيل الرئيسي

وهذه الوظيفة جوهرية لان انماء يستغرق نحو ستة اسابيع في سيره من بحيرة البرت الى الخرطوم . ومن المستحيل التنبؤ بحالة النيل الازرق عند هذه

النقطة الأخيرة الا قبل الميعاد بأيام قلائل في حين أن الماء الذي يصلها من النيل الأبيض في أي تاريخ لابد من خروجه من بحيرة البرت قبل هذا التاريخ بستة أسابيع فإذا أريد التأكد من الحصول على مقدار الماء اللازم مروره من النيل الرئيسي خلف الخرطوم وجب اتخاذ وسيلة من وسائل الموازنة على أحد النهرين (النيل الأبيض والنيل الأزرق) على مقربة من ملتقاهما وفضلاً عن هذا فإن جريان نهر سوبات الذي يلتقي بالنيل الأبيض عند ملكاي يمكن ضبطه بواسطة خزان جبل الأوليا الذي بدونه تحتل بل تضيع في الغالب مياه هذا النهر ومياه سائر الفروع التي تكون جزءاً مهماً من فيضان النيل الأبيض ولما كانت وسيلة الموازنة هذه تستعمل في أيام الفيضان فلا يمكن بناؤها على النيل الأزرق لأن مياهه تكون مستقلة بالطمي في ذلك الاوان واذاً يجب ان يكون انشاؤها على النيل الأبيض

وفي الواقع يوجد على هذا النهر عند جبل الاولياء موقع صغرى صالح لان يكون أساساً يبنى عليه يقوم بهذه الوظيفة الجوهريّة وظيفه موازنة الايراد المنحدر في النهر حسب حاجات زراعة القطر المصري
والخلاصة :—

ان خزان النيل الأبيض أربع وظائف يؤديها وهي أن يكون بمثابة :—
(١) خزان لايراد المياه يطلق منه أربعة آلاف مليون متر مكعب لاستخدامها في القطر المصري

(ب) خزان لتصفية الفيضان يسع نحو عشرة آلاف مليون متر مكعب
(ج) حوض موازنة يتسنى بواسطته احكام ضبط ايراد مصر لمداء المستقبل
(د) وسيلة تخزين مياه نهر سوبات وسائر الفروع

والنفقات المقدرة لهذا العمل ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري يدخل فيها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة التعويض اللازم صرفه الى من تزع ملكيتهم من الاهلين وينبغي ان يتم العمل قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥

(٢) — خزان سنار على النيل الأزرق

وهذا العمل جار انشاؤه الآن على نفقة حكومة السودان والغرض منه أن يعد مياه الري بالراحة بقعة مساحتها ٣٠٠٠٠ فدان من أراضي الجزيرة بالسودان على مقربة من وادمني وهذا العمل يجمع بين وظيفتي قنطرة موازنة وسد. فمن حيث كونه قنطرة موازنة يؤدي ذات الوظيفة التي تقوم بها القناطر بمصر ومن حيث كونه سداً فهو يكون خزاناً يسع نحو ٥٠٠٠٠٠٠ متر مكعب مع ملاحظة ان سعة خزان اسوان يبلغ نحو ألفين واربعمئة مليون متر مكعب

وظروف الجزيرة بالسودان من حيث التربة والمناخ وإيراد الماء لا تسمح الا بالزراعة الشتوية وفوق هذا يجب بقاء الأرض بوراً مدة سنة على الأقل في كل ثلاث سنين وبناء عليه لا يمكن الزراعة الا بمئتي ألف فدان في السنة من الثلاثمئة ألف فدان التي تقرر اصلاحها ومن القدر الأول لا يمكن زراعة القطن الا في مائة ألف فدان فقط لأن الأرض ليس في استطاعتها أن تنتج القطن أكثر من مرة في كل ثلاث سنوات مقابل نظام سنتين في كل خمسة وهو النظام المستحسن اتباعه في القطن المصري وما عدا القطن من المحاصيل يتم حصادها في أواسط شهر يناير فلا حاجة بها إلى الماء بعدئذ وأما القطن فلا يتم نموه الا بعد ذلك التاريخ ويمنع عنه ذلك الماء عادة حوالي ٣١ مارس ولو أنه في بعض الاحيان تستمر الحاجة اليه حتى نصف إبريل ولذا فمن الطبيعي أن القطن في احتياج إلى الماء في فبراير ومارس في حين لا تستطيع مصر ان تتخلى عن مقدرات منحدراتها في النهر

ولهذا الحكومة السودانية أخذت في عمل خزان سنار الذي يكون مؤهلاً حوالي نهاية موسم الفيضان حينما يكون الماء دائماً متوفراً وسيكون الماء المخزون كافياً لري قطن السودان في فصل الربيع وبذا يمكن تغادي سحب المياه من النهر حين تكون مصر في احتياج إليها والنفقات

مقدرة لهذا العمل ١٣٥٠٠٠٠ ج . م وسيم حوالي يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) - قناطر نجع حمادى

يجب ان تنشأ بجوار نجع حمادي قناطر على نبط القناطر الحالية فى مصر يكون الغرض منها رفع منسوب الماء فى وقت الفيضان الى درجة يتيسر معها لحوض مديريه جرجا الحصول على ايراد كاف من الماء حتى فى أشد الفيضانات انخفاضاً كفيضان عام ١٩١٣ حيث اضطرت مساح كبيره الى بقاءها خالية من الزراعة وستشدد الحاجة الى هذه القناطر حينما تنشأ أعمال أخرى جنوباً اما لري الاراضي المجاورة واما لملء خزان لابراد صيفي من الفيضان وستبلغ مساحة أراضي الحياض المنتظر انتفاعها نحو خمسمائة الف فدان لاتدخل فيها حياض مديريه اسوان المنعزلة وبضع مساحات صغيرة على ضفة النهر الشرقية وبهذا الاعتبار تكون اقامة هذه القناطر خاتمة الأعمال التي شرع فيها منذ عدة سنين بقصد وقاية أراضي الوجه القبلي من الخسارة الناشئة من قصور الفيضانات المنخفضة عن الري

وبفضل هذه القناطر سيتيسر أيضاً لهذه الأراضي بعد تحويلها للحصول على الماء للري الصيفي بالراحة

ومما يذكر في هذا المقام أن من جملة أراضي الحياض الباقية بالوجه القبلي منطقة يتوقف ربحها على قناطر اسنا وهذه المنطقة يمكن تحويلها الى نظام الري الصيفي كلما كان الماء كافياً اذ القناطر الموجودة الآن سيكون في استطاعتها امداد هذه الأرض بماء الري الصيفي بالراحة عند ما يتم تحويلها

فلا يبقى انما بمصر من الاراضي ما يحتاج تحويل نظام ريه الى الري الصيفي سوى حياض اسوان الصغيرة وبعض أجزاء منعزلة أخرى قليلة المساحة على ضفة النيل الشرقية ، على انه من المتيسر تحويلها بواسطة آلات رافعة على النيل ، وليلاحظ أن ابطال زراعة الحياض بالوجه القبلي ستكون

نتيجته تقليل كمية المياه المأخوذة من النهر حال صعوده وعند ذروة الفيضان ذاتها وبقدر هذه النتيجة تكون الزيادة في ارتفاعه في مصر الوسطى وقياساً على الأعمال التي من هذا القبيل يحتمل أن تبلغ نفقات قناطر نيج حمادى مليوناً وخمسمائة ألف جنيه وينبغي انشاؤها قبل عام ١٩٢٥

٤ - خزان أعالي النيل الأزرق

وقد دلت المباحث التقريبية الحديثة على إقامة سد في موضع ملائم في المسائل العليا للنيل الأزرق ليكون بمثابة خزان سعته ٧ آلاف مليون متر مكعب حتى يتيسر بعض الضبط لمقدار الماء المنحدر في النهر ويقترح قسمة هذا المقدار الى قسمين :

الارامة ٣ آلاف مليون متر مكعب الاولى تدخر الى وقت الحاجة من سنة الى أخرى والثلاثة آلاف مليون متر مكعب الثانية تستقى من الفيضانات ماعدا شديدة الانخفاض منها للارتفاع بها في السودان في الربيع التالي أما اذا كان الفيضان شديد الانخفاض فلا يؤخذ ماء لاستعماله في الأشهر التالية بل على المكس يزداد الفيضان في أدواره الاخيرة بأن يضاف اليه جزء من الأربعة آلاف مليون متر مكعب المدخرة من السنين السابقة الكثيرة الايراد

وأما اذا كان عالياً جداً فمن حيث ان الثلاثة آلاف مليون متر مكعب تنسحب من النهر في الغالب حال مرور دورة الفيضان فينتقص مقدار ماء النهر في تلك الفترة نقصاً كبيراً وبذا يساعد مساعدة فعلية على تخفيض الفيضان في مصر وانشاء هذا الخزان من الأمور الجوهرية لانماء السودان في المستقبل لان مصر تستمد ما تحتاج اليه من الماء من النيل الأبيض ولكل ماء النيل الأزرق هو وحده الذى يفيد جزيرة السودان على أن مصر سيكون لها نصيب أيضاً من الفائدة التي تنجم عن انشاء ذلك الخزان لأنه يعتبر من أهم

أعمال ضبط النيل اذ النيل الأزرق هو الذي يحدث الفيضان وسيكون موضعه حيث المياه لا تزال خالية من الطمي لتيسر خزنها عند ذروة الفيضان أما من حيث السودان فانه لم ينشأ خزان في احدى نقط المسائل العليا للنيل الأزرق كما أن ما يراد ادخاله من التحسين في سهل الجزيرة سيكون محدوداً بمقدار المياه المخزونة في خزان سنار . فخزان أعالي النيل الأزرق بمحتوياته المتقدمة ذكرها سيقدم الى السودان كل ما يحتاجه من الماء حتى بعد تمام نمو أرض مصر في سنة ١٩٢٥ بمدة طويلة وقبل ذلك التاريخ والى أن تم أعمال السدود المتعلقة بخزان بحيرة البرت تستعمل المقادير الزائدة بتكبير ايراد مصر المائي ولا تمام نماء السودان في حينه يجب زيادة حجم هذا الخزان زيادة عظيمة في العقود الأخيرة من القرن الحالي ويرجح أن هذا يمكن اجراؤه عند الاقتضاء وينبغي انجاز خزان يسع سبعمائة مليون متر مكعب حوالي سنة ١٩٣٠

ويجوز تقدير النفقات اللازمة له بمبلغ مليون جنيه ونصف مليون ويقتضي الحال البحث في مقدار ما يتحتم على حكومة السودان القيام به من هذه النفقات



مصر بعد ٣٥ سنة

والسودان بعد ٥٣ سنة

لا يبقى في مصر بعد ٣٥ سنة شبر واحد من الأرض لم يزرع فإذا يفعل أبناء المصريين الذين يلدون بعد ان تضيق الأرض بآبائهم؟؟ انهم لا يجدون مكاناً يلجأون اليه سوى السودان . والسودان بعد ٥٣ سنة لا يتوصل الى اصلاح ثلث أرض الجزيرة ، اذا سلطنا بقول السير مكدونالد بأن الأرض المعدة لزراعة القطن في الجزيرة ثلاثة ملايين فدان ، مع ان مساحة الجزيرة وهي الأرض الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض عشرة ملايين فدان ، قالوا ان ثلاثة ملايين فدان منها صخرية . وايسر أراضي السودان محصورة بالجزيرة فقط فهناك السودان الشرقي و تربته خصبة وأوديته كثيرة يسهل حصر المياه فيها ومتى حصرت هذه المياه سهل الري وهذه أراضي كردوفان كانوا يصنعونها بأنهم أهراء السودان لكثرة غلالها . وهذه بلاد دارفور ذات أراض خصبة فضلاً عن المراعي الواسعة والمواشي العديدة والمعادن المتنوعة والاشخاب . فالسودان كبير جداً وغناه ناجم عن مساحاته الواسعة . ولقد عرفنا أن أول من زرع القطن في السودان هو ممتاز باشا الذي عين حاكماً عاماً . ولا يزال السودانيون يزرعون هذا القطن حتى الآن ويسمونه بقطن ممتاز ، ومنه يصنعون الدموور السوداني الذي اشتهر في مصر ذاتها بملايس الصيف

ان الدلتا - أي الوجه البحري من القاهرة حتى البحر المتوسط - أربعة ملايين و ٨٠٠ الف فدان يزرع منها الآن زرعاً دائماً ثلاثة ملايين فدان ، والصعيد أي الوجه القبلي مليوناً و ٥٠٠ الف فدان يزرع منها الآن مليوناً و ٢٠٠ الف فدان فمجموع مساحة القار المصري سبعة ملايين و ٣٠٠ الف فدان منها ٥ ملايين و ٢٠٠ الف فدان تزرع الآن . ولكن هناك البحيرات

ومساحتها ٢٠٠ ألف فدان تربي فيها الاسماك ولا يستطيع تحويلها الى أرض زراعية . ومن المعروف المشهور أن الاهالي يودون اعداد الكثير من الاراضي البور للزراعة ، ولكن الحكومة لا تجد الماء الكافي لري تلك الاراضي ، مع معرفتها ان عدد الاهالي يزداد في كل عام من ٢٠٠ ألف الى ٢٥٠ ألفاً ، وان الحاجة ماسة الى اصلاح ٦٠ ألف فدان من البور ليظل الرزق متوافراً للاهالي والا حل بفريق منهم الضيق والعسر

لقد كان السير جارستن يقول بتقاريره بعد استعادة السودان وقبل ظهور المطامع بظهورها الجلي : انه لا يجوز اعطاء السودان قطرة واحدة من الماء قبل ان تتم جميع السدود والخزانات في مصر . وقد قدر المال اللازم لهذه السدود والخزانات يومئذ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه . ولكن حكومة السودان أخذت منذ سنة ١٩٠٢ باختبار زرع القطن في السودان فلما ثبت لها نجاح الاشئوني والعفني حولت الأمر الى يد الشركة فاعطتها في سنة ١٩٠٣ امتيازاً بزرع عشرة آلاف فدان فقط ، واذا كانوا قد قالوا ان اللقمة مفتاح الفم فان الشركة لم تلبث ان طلبت عشرة آلاف فدان أخرى . وكانت حاجتهم لاخذ الماء أن خزان اسوان يوافر من الماء لمصر ما يؤخذ للعشرة الآلاف فدان في الجزيرة . ولما تم رفع الخزان في سنة ١٩١٢ قالوا ان رفعه يمكن حكومة السودان من اصلاح عشرة آلاف فدان أخرى ، كأن هذا الخزان أنشيء لديك وحقيقة الواقع انه أنشيء لغير هذا الغرض أي لامداد الزراعة الصيفية فهو يزن ٢٤٠٠ مليون متر مكعب فقط وهذه الكمية لا تكفي . أما خزان مكوار فقد قدروا له ٥٠٠ مليون متر مكعب لري ٣٠٠ ألف فدان . ولا ندخل هنا في التفصيل ولكننا نصح الخطر من جانبين : الاول تحويل قسم من مياه الري ، ومصر لا تجد من الماء ما يكفها . والثاني تحويل ضمي النيل الازرق الى الجزيرة وكل خصب تربة مصر من ذلك الطمي وحده ، واذا كانوا قد قالوا ان مصر بحاجة الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء ون السودان اذ يصلح فيه

مليون فدان يكون بحاجة الى ٦ مليارات متر مكعب وأن هذه الكمية من المياه لا تتوافر لمصر والسودان الا بأنشاء الخزانات . فان هذا العمل ذاته يقضي حتماً بأن تكون مصر والسودان متحدين تحت حكم واحد فيهما يوفق بين جميع المصالح ولا يجعل تلك المصالح متضاربة متناقضة ، ولا يجعل مصر عرضة للحاجة ولا استبداد من يحكم السودان بها

ومن العبث قول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حكم السودانين فان المصري لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يندمج أحدهما بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر حتى تكون مصلحة واحدة فلا تفضل الجزيرة على الدلتا ولا الدلتا على الجزيرة بل نعمل معاً لحياء الاثنين لنا . فالمصري سوداني في السودان والسوداني مصري في مصر . واذا أحيينا الجزيرة معاً وعمرناها فانا نجيبها ونعمرها لاهلها وسكانها لا للشركة التي تدفع الآن لاصحاب الاراضي في تلك الجزيرة ٥٠ قرشاً ثمناً للجدعة الواحدة (والجدعة تعادل خمسة أفدنة وثلاثاً) قال السير مردوخ مكدونالد في تقريره عن مياه النيل (١٩١٩) ان البحث الدقيق دلنا على ان مصر تحتاج في المستقبل الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء لتروي سبعة ملايين و ١٠٠ الف فدان . وعند ما تكون مصر قد بلغت هذا الحد من العمران - وهو الحد الاخير الذي لا زيادة بعده لمزيد - يكون قد أعد في السودان مليون فدان للزراعة يحتاج الى ستة مليارات متر مكعب من الماء لأن أرض السودان تحتاج من جراء حرارة الجو الى كمية من الماء اكبر من الكمية التي تحتاج اليها مصر . ولكن أرض السودان تحتاج الى الراحة أكثر من أرض مصر فلا يزرع القطن في الارض السودانية الا مرة في كل ثلاث سنين ، فاذا أعد ٣٠٠ الف فدان لزراعة القطن يزرع منها في السنة مئة ألف فدان فقط

هذا ما يقوله السير مكدونالد وفاته ان يقول ان خصب تربة مصر ناشيء

عن طمي النيل الأزرق فإذا تحول هذا الطمي الى الجزيرة وحرمت منه مصر
قل خصب مصر وزاد خصب الجزيرة

وقد ذكر السير مكدونالد في تقريره عن انخفاض النيل سنة ١٩١٣ فقال
ان مثل هذا الانخفاض كان يحدث قديماً المجاعة في مصر وان هذا الانخفاض لو
انه وقع واصمال الري في السودان قد تمت لكان الضرر بمصر اشد
واكبر. ونصح هذا المهندس بإنشاء قناطر نجح حمادى ومد الترع المستمدة
مياها من قناطر اسنا

ولا مندوحة لنا عن كلمة في خزان مكوار الذي ينشئونه الآن لري ٣٠٠
الف فدان في الجزيرة فهذا الخزان يقوم بمهتين : الاولى خزن ٥٠٠ مليون
متر مكعب من الماء ، والثانية رفع الماء على مثال القناطر في مصر حتى تروي
الجزيرة بالراحة ولولا زرع القطن في الجزيرة لما قام الاشكال العظيم التعقيد
بشأن المياه لان مشروعات السودان شتوية وتنتهي في شهر يناير ولكن
القطن في السودان يحتاج الى الماء في شهرى فبراير ومارس اي حين حاجة مصر
الى الماء وقد كان المهندسون المصريون واخصهم محمود باشا فهمي يرون
ان الغلال التي تنمو بأرض السودان تأتي بحاصلات للسودانيين فوق حاصلات
القطن فلو ان مراعاة مصلحة السكان دخلا في ذلك لكان الافضل للسودانيين
ان يزرعوا جميع المزروعات ماعدا القطن ولما قام النزاع بين مصر والسودان
على الماء ، وهذا القول يقوله السير مكدونالد في موضوع الري ، ولكن المسألة
ليست مسألة مصلحة السكان ولكنها مصلحة معامل لانكشير التي اخذت
اميركا تحبس عنها قطنها فوجهت الحكومة الانكليزية وجهها لشرق السودان
ووجهت عنايتها لاحتكار ثلاثة ملايين فدان في الجزيرة حتى انهم قالوا في
مجلس نواب انكلترا بتحديد سعر القطن السوداني وبمنع تصديره الى غير انكلترا
لذلك أخذوا أملاك الجزيرة من الأهلي وأنشأوا خزان مكوار لري ٣٠٠
الف فدان ثم باشروا وضع الرسوم لخزان آخر في أعالي النيل الأزرق

لخزن سبعة مليارات متر مكعب منها أربعة مليارات دائمة حتى اذا ما كان النيل واطناً استخدمت هذه الكمية من الماء لاري ولا ينقذ مصر من الشرق الا اقامة السدود في بحيرة البرت وانشاء الخزانات على النيل الايض الخ الخ وقد أظهر الانكليز سرعة وعجلة عجيبتين في انشاء خزان مكوار الذي ينتهى في سنة ١٩٢٥ أي في العام المقبل أما الخزان الكبير على النيل الازرق فانه ينتهى في سنة ١٩٣٠ وقد قدروا مذ الآن ثقته بمليون ونصف مليون جنيه هكذا يفعلون وهكذا تهدد مصر بقله الماء والمحسوبة وهم يقولون كما ورد في تقويم « ضبط النيل » ان حاجة مصر الى المياه بعد انجاز هذه الاعمال ستكون كبيرة جداً حتى أنه لا يفي بهذه الحاجة الا تحويل بحيرة البرت الى خزان لمصر ومساحة هذه البحيرة ٥٥٠٠ كيلو متر مربع فاذا ارتفعت حافتها متراً واحداً خزنت خمسة مليارات ونصف مليار متر مكعب فاذا ما أقيم سد على فوهة البحيرة بلغ المخزون ٤٠ مليار متر مكعب

تلك أقوالهم ولكنها حتى الآن تقديرية يفندوها كثير من المهندسين ولا يسمون بهذا الحساب وعلى رأس هؤلاء جميعاً السبر ويلكوكس ، أما المهندسون المصريون فهم لا يسمون بأنه يصل الى اسوان من وراء بحيرة البرت ٥٢ مليار متر مكعب كما لا يسمون بأن الماء الذى يمر بخزان اسوان اذا كان النيل واطناً كنبيل ١٩١٣ واحداً وأربعين ملياراً فاذا تركنا هذا الموضوع جانباً لانه لم يدرس الدرس الكافي حتى الآن بقى أمامنا أمر واحد ثابت لا يجادل به أحد ويعترف به جهاراً علانية أصحاب مشروع رى الجزيرة وهرأذ مصر لا تجد الآن وفي الحلة الحاضرة عن النيل الازرق بديلاً

وهذا ما يقضي على الذين يتحدثون تبعة شؤون الدولة المصرية تدبر الأمر ورفع الضرر

ولما ظهرت مشروعات رى الجزيرة الى حيز الوجود وأعلن عنها الانكليز وبين المهندسون المصريون وبعض المهندسين الانكليز ضررها وشدة خطرها

احتجت على ذلك مجالس المديريات واحتج أعضاء الجمعية التشريعية الذين اجتمعوا في ١٩ مارس ١٩٢٠ وطلبوا إيقاف الأعمال الى أن يفصل بالأمر ، وقرروا اعلان استقلال مصر والسودان وهذا ماجاء في قرار الجمعية :

« تحتج الجمعية التشريعية على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الامر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية :

(أولا) لان مصر والسودان كل لا يقبل انتزعة وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توفق الأمة عليه

(ثانيا) لان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر ولا مصلحة لاثنيين معا وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكاثة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الاجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الاموال وشركات من الانجليز » وهذا نص قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ مايو ١٩٢١ :

« بما أنه يؤخذ من مذكرة وزير الاشغال العمومية أن تمام خزن جبل الاولياء والقيام بأعمال الرى المتممة له في مصر يقتضيان اتفاق مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات المصرية :

وبما أن الحكومة المصرية لا يسعها لقاء حائتم النهاية الحاضرة ببقاء يمثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لا يمكن التفكير فيه في الوقت الحاضر ؛

وبما أن حكومة السودان أخذت على عاتقها الاتفاق على أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، ونظراً لاجل تنفيذ هذه الأعمال حصلت على مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه من قرض سنة ١٩١٩ وقدره ستة ملايين جنيه :

وبما أنه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء وفيما يتعلق بخزان مكوار

وترعة الجزيرة لا يسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال
الا بعد الوقوف على مآسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ؛
فلهذه الأسباب :

١ — قرر المجلس ايقاف الاعمال التي شرع فيها بحبل الاولياء مع اتخاذ ما
يلزم لصيانة مامل الى الآن ،

٢ — يرى المجلس ايقاف الاعمال بخزان مكوار (سنار) وبترة الجزيرة
غير أنه اذا رأت حكومة السودان مع ذلك الاستمرار في هذه الاعمال تحت
مسئوليتها فانه يجب أن يكون معلوما :

أولاً — ان الاعمال المذكورة لا يجوز أن يكون المقصود منها ري
مساحة تزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ فدان طبقاً للعهد الذي قطع بهذا الشأن ،

ثانياً — ان الحكومة المصرية تحتفظ بحريتها في ابداء قرارها بشأن
هذه الاعمال وسيتوقف هذا القرار على نتيجة المفاوضات السالفة الذكر «

ونشر رسمياً كذلك من مجلس الوزراء قرار آخر هذا نمه :

« على أثر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل
حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام الى حضرة صاحب المعالي وزير
الاشغال العمومية الرسالة البرقية الآتية :

« اتنا ننوي مواصلة العمل في خزان سنار الى شهر يوليو وذلك للمحافظة
على ما عمل الآن كما اتنا ننوي استئناف العمل في الحريف القادم اذا سمحت
بذلك الظروف «

ويرى مجلس الوزراء أنه بما أن وزارة الاشغال العمومية المصرية هي
المباشرة لاعمال ري الحكومة السودانية من عهد استرجاع السودان فقيامها
 بتنفيذ العمل في خزان سنار « مكوار » الى شهر يولييه سنة ١٩٢١ لا يترتب
عليه توجيه أية مسؤولية الى تلك الوزارة كما أنه ليس في القيام بذلك التنفيذ

رجوع أو تعديل في التحفظ الصريح الذي قرره المجلس بقراره الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ »

وقال وزير الأشغال في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ ردّاً على سؤال النائب عبد الرحمن الرافعي :

« قد طلبت الوزارة من تفتيش ربي السودان تقريراً وافياً عن الدرجة التي وصل إليها العمل الآن وعند وصوله ينظر في الامر »



مشروع ري الجزيرة

ليس لدى المصالح المصرية ولا في دواوين الدولة مستندات يرجع اليها في مسألة ري الجزيرة وقروض السودان التي بلغت حتى الآن ١٣ مليون جنيه ونصف مليون ٥٥

كأنما اتفاق ١٨٩٩ الذي يتمسك به الانكليز وقد اخذ من مصر كرها وقوة بات هو حبراً على ورق أو دخل في ذمة التاريخ فلا مندوحة للباحث المصري من الرجوع الى الكتب والمجلات والصحف الانكليزية ليعرف ماهو مشروع التعمير في السودان وما هي شروطه وما هي الاغراض التي يرمون اليها من وراءه.

وقد حدث مرة في مجلس نواب انكلترا سنة ١٩٢٠ أن احد النواب سأل وكيل الخارجية اباذ البحث بقرض سبعة ملايين جنيه للسودان « هل اطلع المصريون على شروط هذا القرض ؟ » فأجابه يكفي أن يطلعوا على المناقشة التي تجري الآن هنا ليقفوا على الحقيقة . ثم أرسلوا بعد هذا السؤال نسخة من المناقشة الى الحكومة المصرية مطبوعة بالانكليزية

لذلك نرانا مضطرين الى إختيار أخبار التعمير في السودان عن جرائدهم ومناقشات مجلسهم

ففي مجلة « موني ماركت » و« انستورز كرونكل » (مارس ١٩٢٤) ما محصله :

« شئت سائتة يجد مناطق واسعة لزراعة القطن بال كثير من رجال السياسة وزعماء صناعة المنسوجات في انكلترا أعواماً عديدة . وتتوقف صناعة الغزل في لانكشير على وجود كميات كافية من القطن الرخيص أما القطن الغالي فيقيد التجارة ويمنع تقدم المشروعات ويجعل الأعمال التجارية مقتصرة على سياسة « من أيدى انهم » . على أن القطن الرخيص يجب أن يتوقف قبل كل

شيء على قلة تفقات الانتاج، وهذا يعلل ما تراه بعض الدوائر وهو أنه يتعذر الحصول على القطن رخيصاً حيث يستخدم عمال من البيض بصرف النظر عن المجهودات التي تبذل الآن للحصول على كميات كبيرة من القطن اذ يقولون ان في البرازيل والمكسيك ما يبعث على الأمل بوقوع تطورات عظيمة في زراعة القطن خلال الأعوام القليلة المقبلة

على أن أوسع خطوة قطعت في الوقت الحاضر في سبيل زيادة محصول القطن زيادة عظيمة هي الخطوة التي قطعها نقابة السودان الزراعية . فقد تألفت هذه النقابة سنة ١٩٠٤ لتقوم بأعمال تجارية عامة تتعلق بالأراضي علاوة على زراعة القطن وانماه ، وفي السنة الماضية تحولت المنطقة الأصلية التي رخص للنقابة بزراعتها في البداية ، الى ملكية النقابة الحرة وهذه المنطقة تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وموقعها بجوار الزيداب شمالي الخرطوم

وقد عقد اتفاق مدته عشر سنوات تأخذ النقابة بموجبه ٢٥ في المئة من صافي أرباح مشروع الجزيرة العظيم وتستولى حكومة السودان على ٤٥ في المئة منه والباقي للفلاحين الوضنيين الذين يقومون بزراعة الأراضي . وهذه الانصبة يجوز تعديلها في نهاية العشر سنوات

عقدت حكومة السودان قروصاً تبلغ نحو عشرة ملايين من الجنيئات بضمان الحكومة البريطانية للاتفاق على بناء السد الكبير وحفر أنترع الكبيرة اللازمة لري أراضي هذا السهل العظيم التي ستزرع قطناً . والمنتظر أن ينتهي العمل في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ واذ ذلك يصير من السهل الحصول على الماء اللازم لري الجزء الأكبر على الأقل من الثلاثمائة ألف فدان التي يراد زرعها في البداية اذ تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن زرعها في هذا السهل نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة

وتستغل النقابة ريثما يتم بناء السد في القيام بالأعمال التهيدية كانشاء الطمبات في بضع محطات . وقد جاءت أعمالها هذه بنتائج مالية مرضية ولو

أن مجموع المنطقة التي زرعت في الجزيرة في العام الماضي لم يتجاوز نحو عشرة آلاف فدان

ولما كانت النقابة تملك جميع الأسهم الممتازة (وعددها ٢٥٠ ألف سهم) وتملك ٤٧٥ ألف سهم من الأسهم العادية وعددها مليون سهم فلها تستولى فعلاً على نصف أرباح شركة القطن في كسلا والمفهوم أن الأعمال جارية الآن بسرعة لانشاء الخط الحديدي في منطقة كسلا وهو العمل الذي يعد من الأعمال الأساسية اللازمة لترقية زراعة القطن في تلك المنطقة

حصلت النقابة في السنة الماضية (١٩٢٣) على نحو ١٢٣٠٠ بالة قطن من زرع ٦٨٦ ١٤ فداناً في مناطق مختلفة . وقد أخذت النقابة تشتهر في الأسواق المالية كشركة تدفع أرباحاً وافرة . والواقع أن مادفعته من الأرباح بلغت ٢٥ في المئة في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٠ (وقد زاد رأس مالها اذ ذاك الى ثلاثمائة ألف جنيه) و ١٥ في المئة في سنة ١٩٢١ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٢ و ١٧ في المئة في سنة ١٩٢٣ (ورأس مالها ٤٥٠ ألف جنيه كما هو الآن) أما رأس مالها المصرح به فهو ٧٥٠ ألف جنيه

وقد تم انشاء المضخات الجديدة في وادي النور وسيزرع في هذه المنطقة عشرة آلاف فدان اخرى في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ فتضاعف بذلك مساحة المنطقة التي تزرع قطعاً في الجزيرة بالنسبة الى العام الماضي

وتكلم رئيس النقابة في اجتماعها السنوي الذي عقده في شهر نوفمبر الماضي عن "تقدم المرضي الذي تم فيما يتعلق بالسد ومديرية كسلا وانتهاء محطة وادي النور ومن المسائل الهامة التي ذكرها توفّر المال الأكفء . ولدى الشركة أموال وأمانات مودعة تقدر بنحو ثمانمائة ألف جنيه ، وستنق في العامين التاليين أموالاً ماثلة من رأس المال ولذا ينتظر صدور أسهم جديدة بشروط سخية كما حدث في العام الماضي ، وهذا يعلل السبب في ارتفاع سعر السهم

الذي قيمته جنيه واحد الى سبعة جنيهات
لا يزال المشروع في عهد الطفولة وقد تمضي أعوام عديدة قبل أن تستطيع
تقانة السودان الزراعية أن تقول أنها لا تستطيع إيجاد اعمال لاستثمار رؤس
الأموال التي ستزاد تبعاً لحاجة الامبراطورية الآن وحاجتها الشديدة في
المستقبل لزراعة القطن داخل دائرتها . فقد بلغ محصول النقاية من القطن في
العام الماضي ١٢٣٠٠ باقة - وما تحتاج اليه مصانع لانكشير من القطن
سنوياً هو ٣٥٠٠٠٠٠ باقة

وفي الشهر ذاته بسط مراسل التيمس الكلام عن مشروع ري السودان
بمنوان « مليون فدان لزراعة القطن » فقال :

خطر مشروع ري أراضي الجزيرة بالسودان ببال السر وليم جارستن
في سنة ١٨٩٩ . وهذا المشروع يتعلق بمنطقة مساحتها ثلاثمائة ألف فدان
واقعة بين خطي العرض الشمالي ١٤ و ١٥ وتمتد على طول النيل الازرق .
وينتظر بعد اتمام المشروعات الاضافية في المستقبل ان تتسع هذه المنطقة
حتى تبلغ مساحتها مليون فدان يمكن ريها وزرعها

لم يفت الذين وضعوا مشروع السد ان يحسبوا حساب هذا التوسع في
المشروع فيما بعد بحيث يمكن سد الحاجة متى حان الوقت . فان الخزان الذي
أعد لحجز المياه بأقامة هذا السد يمتد في الواقع الى بلدة « سنجنا » أي الى
المسافة ٥٨ ميلا على طول النهر . وسيحجز خلفه نحو ٦٣٦ مليون متر مكعب
من الماء وهذا المقدار سيكون كافياً لري المنطقة الكبرى

وهناك نقطة هامة وهي ان الماء اللازم للمشروع الحالي زائد عما تحتاج
اليه مصر . ومتى حان الوقت لتوسيع نطاق المنطقة الزراعية أنشئ سد آخر
على المنابع العليا للنيل الازرق وبهذه الوسيلة تستخدم أرض الجزيرة المياه
التي كانت تصل الى البحر وتذهب عبثاً (كذا)

اما ثقات المشروع فتسد من القروض التي عقدت في انكلترا بضمان الحكومة البريطانية في سنى ١٩١٣-١٩١٤ و١٩١٩ و١٩٢٠ وبمجموع هذه القروض ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيه . ويتضمن المشروع انشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلاً وعرض الخمسة وثلاثين ميلاً الاولى منها - أي الى النقطة التي يخرج منها الفرع الاول - نحو ٨٧ قدماً ثم حفر ترع صغيرة طولها ٥٣٥ ميلاً وترع اضافية طولها ١٢٥ ٣ ميلاً وبحار وسط الحقول طولها ٥٦٢٥ ميلاً

وببلغ مجموع لاتربة التي حفرت من الترع الصغرى والترع الاضافية والمجارى الاخرى (عدا التربة الرئيسية) ثمانية اضعاف حجم هرم الجيزة الأكبر تقريباً . وربما يجد القارئ صورة أوضح تبين له مقدار الحفر من الحقيقة الواقعة وهي انه اذا صنع من الاتربة المحفورة طوب فانه يكفى لبناء سور ارتفاعه خمس اقدام وممكة قدم ، حول الارض عند خط الاستواء . وتتولى شركة بكيروس الاميركية حفر الترع الكبرى وهي تشغل ليلاً ونهاراً بآلاتها الضخمة لاتمام العمل قبل الميعاد المحدد في عقد الاتفاق

وتتولى نقابة السودان الزراعية نشاء المجارى في المزارع واعداد الأرض وتجهيزها للزراعة . وقد اكتسبت هذه شركة خبرة واسعة في زراعة القطن في هذه المنطقة . اما اعمار البناء الكبرى فقد عهد بها الى شركة الخواجات بيرسون وولده انديرسن تمهدوا بأب يسبروا بالاصمائل سيراً سريعاً يومئذ للحصول على محصول القطن في سنة ١٩٢٥

وتقترح النقابة ان تقسم الثلاثمائة ألف فدان الى عشرين منطقة مساحة كل منها خمسة عشر ألف فدان يدير كل جزء منها مفتش كبير . وستتولى النقابة أيضاً الاشراف على الزراعة وتنشئ مصانع الحلج اللازمة

وتدرك ضخامة المشروع لذي تقوم به النقابة الزراعية في السودان من معرفة المنطقة الجديدة لزراعة القطن فانه تعادل سبعة اضعاف مساحة أكبر

منطقة تزرع فطنا في أميركا وتملكها شركة واحدة
اما السد فبناء صلب من الجرانيت (حجر الصوان) المستخرج من
الحاجر المجاورة لنلال سيجادة وهو مؤسس فوق منطقة من الصخر اللامع
بارز في النهر عند هذه البقعة

ويتقدرون ماسيستخدم في بناء هذا السد بنحو ١٥٠٠ و ٤٠٠ و ١٥٠٠ قدم
مكعب من الحجر ومائة ألف طن من الاسمنت بورتلند . ويبلغ طول السد
ميلين تقريباً ومتوسط ارتفاعه تسعين قدماً . وسيكون به ثمانون عيناً كبيرة
ارتفاع الواحدة منها ٢٧ قدماً وعرضها سبع اقدام ، وأربع عشرة بوابة
لضبط مياه الترع ارتفاع الواحدة منها ١٧ قدماً وعرضها عشر اقدام أو
أزيد بقليل ، و ١١٢ مصرفاً . وسيستخدم نحو ٣٣٠٠ طن من المصنوعات
الحديدية في العيون والآلات الخاصة بها تقدمها شركة رانسومز وراير
الانكليزية في ابسوتس

ويصنع الاسمنت هناك من المواد المتوافرة كثيراً في الاراضى المجاورة .
وقد انشيء معمل من أحدث طراز مجهز بفران (قبان) وضواحين دائمة
العمل تصنع يومياً نحو مئة طن من الاسمنت لا يقل جودة عن الاسمنت
المصنوع في انكلترا

وقد ساعدت جزيرة صغيرة ناشئة عن تنوء صخرى في النهر على بناء السد
مساعدة مادية عظيمة ، فقد سهلت تحويل مجرى الماء وهو عمل لا مندوحة
عنه لوضع اساس السد في النهر . وقد وضعت الاسس في الجهة الغربية وحول
مجرى الماء نحوها . ثم أقيمت سدود موقوفة من الطين لتصل طرف الجزيرة
الشمالي بطرفها الجنوبي بالضفة الشرقية وبدأ السد الدائم يرتفع في المجرى
الرئيسى . وقد بانث الاجزاء المؤسسة من السد على ارض جافة في حين تم
انشاء الجزء الواقع على الضفة الغربية

ولا ريب في ان اتمام مشروع ري اراضى الجزيرة في السودان لا يكون
حجر الزاوية في سياسة انكلترا الامبراطورية فقط بل يرجى ان يكون بداية
عهد من الرخاء التجارى في بلاد استقر كثير من البريطانيين فيها لاعلاء شأن
حضارتها اه

ذلك هو مشروع ري الجزيرة وذلك ما يرمون اليه من وراء انجازهم



الجيش المصرى والسودان

مصر هبة النيل والجيش سباح الدولة

مصر هبة النيل كلمة مأثورة عن هيرودوت بل حكمة صادقة توارثتها الأمم جيلا عن جيل . ولقد صرفت مصر الحديثة نحو ١٠٣ سنوات وهي تقذف بمشروبات الالوف من ابنائها وبالملايين من مالها الى قباني السودان الشاسعة لضم ابنائها السودانيين أو المصريين السود الى احضانها فتقرب بينها وبينهم الشقة وتأمين على ماؤها وحياتها . اذ ان مصر والسودان شقيقان بل صنوان لا ينفصلان قد جمعت بينهما رابطة الدين واللغة والنيل والمصالح . والنيل وحده يحوي المملكة الممتدة من شواطئ البحر الابيض شمالا الى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم

فقبل هذا الخط يروي النيل شقة ضيقة من الارض على ضفتيه وتسعة اعشار الاراضي الأخرى تروىها الامطار الغزيرة التي تهطل هناك . وفي شمال هذا الخط حيث لا يهطل المطر فلا نبات ولا حيوان ولا انسان . فحياة كلها بالنيل أو بقرب النيل . فاذا ركبت طائرة مجتازاً وادي النيل من مصبه الى يناير برزت لمينيك أو لا دلتا النيل بحلة سندسية خضراء مترامية الاضراف وأما بعد القاهرة فيبتدي وادي النيل ضيقا بين جبلين قري في وسط هذا الوادي خطا أزرق هو النيل وعلى جانبيه خطان أخضران هما ضفتاه يأخذان بالضيق تدريجيا حتى الخرطوم . واذا سرحت النظر على طول هذه المسافة شرقا وغربا فانك لا ترى بعد هذا الوادي المبارك الخصب غير رمال قاحلة مقفرة . ان مساحة مصر تعادل نحو مليون كيلو متر مربع أي ضعف مساحة فرنسا تقريبا ولكن تسعة اعشار هذه المساحة صحراء مجربة . ومساحة مصر الزراعية أو القابلة للزراعة لا تزيد كثيراً على مساحة بلجيكا البالغة نحو ثلاثين ألف كيلو متر مربع . ويقدر عدد السكان بالكيلو متر المربع في بلجيكا

بنحو المائتين ويعتبرونها مع بعض مقاطعات المانيا وانجلترا أكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان وهم لا يزيدون على السبعة ملايين ونصف مليون . فإذا يقال عن مصر ومساحتها الزراعية لا تزيد عن مساحة بلجيكا وهي تموج بنحو أربعة عشر مليوناً من السكان وسكان الكيلو متر المربع بالمنوفية ٣٦٠ شخصاً . ومتى تحسنت الأحوال الصحية وقلت الوفيات خصوصاً وفيات الاطفال فستضيق البلاد بمن فيها وسيجرف تيار الهجرة هذه الزيادة الى السودان متقبلاً مجرى النيل لان النيل وحده مصدر الرزق والحياة

ان الفضل الأكبر في فتح السودان سنة ١٨٢٠ ثم باسترجاعه سنة ١٨٩٨ مائد الى الفلاح الذي هو عماد الجيش المصري . نعم ان البريطانيين الذين كانوا نحو ثلث القوات المصرية سنة ٩٨ قد اشتركوا بالمدافع وأبلوا بلاء حسناً وانما كانوا بعد الانتهاء من القتال يعودون مهرولين الى بواجرهم بالنيل التي أقتلهم من مصر الى الخرطوم . وهذه حملة ولسلي التي أرسلوها سنة ٨٥ لانتفاذ غوردون كان يخفروها في الصحراء الجيش المصري ولولاه ما استطاعت التقدم . ولما وصلت مراكزهم الى شلالات دال منعها التيار عن المرور فحملها الجيش المصري على اكتافه مسافة ثلاثة أميال

أما الذي قطع الالف ومائتي كيلو متر من أسوان الى الخرطوم على قدميه والذي مد الخطوط الحديدية والتلغرافية تحت وابل من الرصاص وتحت نار محرقة والذي ضحى دمه وماله بصحارى السودان فهو الفلاح المصري

لقد كان هم الانكليز من يوم احتلوا هذه البلاد أن يجعلوا مصر مزرعة تقدم "قطن" للانكشير وأن يجعلوا الجيش ثروة وليس حربي في قبضتهم كهيئة البوليس واختر لهذه المزرعة . ففي سبيل المزرعة القطنية أهملوا الشؤون الصحية والتعليم وكل ما يرقى مدارك الامة . وفي سبيل البوليس أهملوا أمر الجيش فلم يعاصروه تعليمياً يتفق مع روح العصر فصار جيش مصر الذي فتح الاقطار والامصار على عهد محمد علي وابراهيم ومن خلفوهما أضعف جيوش

العالم لا لأن الاتفاقات الدولية حددت عدده بثمانية عشر ألف مقاتل بل لأن الانكليز حولوه بعد الاحتلال الى بوليس بسيط جميع قواده منهم وأكثروا عدد الضباط الانكليز فيه حتى انه لم يبق لمصري مقام واقتصروا في تعليمه على ما يكفي لالة أغراضهم

قال الكولونل بوفور الفرنسي في تقرير رفعه الى حكومته عن جيش ابراهيم باشا « اني واثق كل الثقة بأنه ليس في العالم كله جندي قوي متين كالجندي المصري فهو قوي العضل باسل صبور على المكاره كبير الجلد يتحمل أشد المتاعب ولا يستطيع جندي في العالم أن يفعل ما يقدر الجندي المصري على فعله »

هذا الجندي المصري الباسل كانت أعماله في خدمة المدنية والحضارة أعمالا عظيمة الشأن فهو الذي ألف الامة السودانية أمة واحدة وقد كانوا خرقا وشيعا وسلاطين وملوكا ، وهو الذي علمهم لبس الرداء ، وهو الذي ابطل النخاسة منذ عهد محمد علي وقبل ابرام اتفاق ١٨٧٧ بين مصر وانكلترا ، وهو الذي أنشأ المدارس في السودان ، وهو الذي فتح القارة السوداء فاجتاز السودان الى زنجبار فأدخل في حماية مصر بعد الاوغندا زنجبار بمعاهدة تعرف بمعاهدة سليم ، وهو الذي يقوم الآن على حراسة النيل وعلى حفظ الامن في تلك الاقطار المترامية الاطراف ، وهو الى اليوم يواصل عمله بمجد ونشاط ففي سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ أتم تسكين دارفور ^(١) وسواها من أطراف البلاد

(١) دارفور أقدم سطنة عربية في السودان تمتد حدوده من بحر النضرون في الصحراء الى بحر الزنزال شمالا ومن النيل الأبيض الى ترجة برقو شرقا وغربا وسكانها نحو مليون ونصف مليون في تاريخها ان أحد الصليبيين حل بدارفور وتزوج من بنت ملكها فرزق ولدا بأيمه النور وهم نصف سود سنة ١٤٤٥ هـ انتشر الاسلام وبني الساجدة حكمت الصلات بين مصر ودارفور بطريق الصحراء التي يسمونها طريق الاربيين . وفي سنة ١٧٩٣ ذهب الشيخ الانكليزي برون من مصر بهذه الطريق الى دارفور . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل عبد الرحمن ليؤمن طريق التجارة . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل يطلب منه الطاعة فاجاب بأنه مسير يقيم الغروض وينصر الدين . ولما خففه السلطان محمد حسين أحكم صلاته مودة مع سعيد باشا واسماعيل باشا . وفي سنة ١٨٧٤ خففه السلطان ابراهيم وهو

التي فيها من أيدي الاعداء ، وهو الذي قابل في جبهة الاوغندا الألمان القادمين من تانجانيكا ولهذا نظر الانكليز في اتفاق ١٨٩٩ اذ اشترطوا أن يكون لهم حق الشركة في ما يفتح من البلاد لصلهم أن الجندي المصري هو الجندي الوحيد القادر على الفتح وعلى صيانة هذا الفتح وضبط الامن بالسودان . ولا يغيب عن ذهن القاريء المصري ان اللورد كرزون قال في مذكرته التي قدمها للوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا انه يجب على مصر ان تقدم دائماً القوة العسكرية للخدمة في السودان مقابل ضمانه ماء النيل لمصر ففي شروط الانكليز ذاتهم يظل الجيش حامي النيل وحامي مياه النيل وضابط الامن بالسودان وحارس هذا الملك

وقد تعاقب في صفوف هذا الجيش آلاف من الضباط البريطانيين منذ الاحتلال لأن فنانثروا تأليفاً واحداً قيماً يستحق الذكر او تحسناً بالجيش تأدى لزيادة قوته المادية والمعنوية. ومن الاسف الزائد ان المخطاط جيبشنا صار امره مشهورا لدى الوطنيين والاجانب. والجيش والسودان واحد لافرق بينهما حتى جعلوا في اتفاق ١٨٩٩ حكم السودان وقيادة الجيش شيئاً واحداً فللانكليز عليهما السلطة التامة والسيطرة المطلقة من كل قيد فأنجلترا هي المتحكمة هناك حكم السيد بالموالي ويدها مالية السودان وعدليتها وداخليتها وخارجيتها ومواصلاتها ومدارسها وبوليسها الخ فمنهم الحاكم العام والمديرون والمفتشون

آخر سلاطين دارفور حاربه الزبير رحمة وقتله في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وضم بلاده الى مصر وأرسل الاسراء الى مصر فأنزلهم اسماعيل باشا في سوق السلاح ومنهم الأمير حيد ابن السلطان ابنهم و١٩ من ابناه معه

ولما قامت الثورة المهديّة نزل الشيخ مادبوي دارفور وعصت حامية داره لما بلغها عن عصيان عرابي وهكذا عمت الثورات تلك البلاد التي خضعت للمهدي الى أن سقطت ام درمان سنة ١٨٩٨ فناد اليها علي دينار وهو من سلالة الاسراء وكان سجين التمايشي فتولى الأمر مقابل جزية يدفعها لحكومة السودان . ولما نشبت الحرب أرسل اليه الالمان من طرابلس الغرب من يحرضه على الثورة فجردت عليه حكومة السودان حملة قوضت ملكه وجعلت البلاد مديرية كما كانت قبل ثورة المهدي

والحكومات الخ . وليس للمصريين من كل ذلك سوى بعض وظائف
كتائية حقيرة

وهذا احصاء عدد الضباط البريطانيين وعدد الضباط المصريين ورتبهم :

مصري	بريطاني	
١	١	فريق
٩	١٢	لواء
٨	٢٠	اميرالاي
٢٨	٤١	فأنتقام
٧٣	١٥٥	بكباشي
١١٩	٢٢٩	

ان الارقام افصح من كل بيان ، والارقام تنبيء بان عدد الضباط
البريطانيين ضعف عدد الوطنيين ولهؤلاء الضباط الاجانب جيش من المترجمين
يستولى على عشرات الالوف من الجنديات من الخزانة المصرية ليرجم لهم .
فما معنى استخدام هؤلاء المترجمين والانجليز يقدمون الامتحانات بالعربية
والناجحون منهم يستولون على المكافآت المالية الباهظة ، فان كانوا قد
أجادوا الامتحان فهم لاشك يعرفون قضاء اشغالهم بالعربية فلاحاجة بهم الى
المترجمين . وان كانوا لا يجيدون بعض اللغة العربية لقضاء حاجتهم فما الداعي
لهذه الامتحانات والمكافآت المالية

ومن المضحكات ماجرى حديثاً وهو أن جماعة تظاهروا بالانسحاب من
الجيش بحجة افساح مجال الترقى للضباط الوطنيين وذلك بطريقة الآتية :
كان قومندان الجنود العام بالقطر المصري حتى آخر ١٩٢٣ ضابطاً بريطانياً
برتبة لواء ويليهِ اثنان من الضباط المصريين بصفة أركان حرب فهذا القومندان
عين حديثاً بوظيفة مفتش عام للجيش المصري بالقطر المصري وتحت رئاسته
أركان حرب ضابط مصري وبكباشي بريطاني لتمرن الجنود المصرية

وسلطة المفتش هذا هي كما جاء في أوامر الجيش بنصبها الشائق ومعناها الرائق : « مفتش عام الجنود المصرية بالقطر المصري هو المسؤول عن تهذيب (كذا) وتدريب الجيش المصرى بالقطر المصري الخ وهو مسؤول عن اعداد معدات الدفاع عن القطر المصرى بحالة الاضطرابات والحصول على الأخبار الخاصة بها الخ »

وقد عين مكانه بوظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان . أحدهما برتبة لواء والثانى برتبة ميرالاي وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب فترى مما تقدم أن النتيجة هي أولاً أن وظائف قومندانى الجنود المصرية بالقطر التي كانت محصورة بثلاثة ضباط أى قومنداناً إنجليزياً وضابطين مصريين صار يتولاها الآن ثمانية ضباط منهم اثنان بريطانيان وستة مصريون وليس لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل البريطانيين من السلطة سوى الاسم ومن الوظيفة سوى الرتبة والمهنية فهم يأمرّون بأمر المفتش العام الذى مازال بالحقيقة قومندان الجنود كما كان سابقاً

وهناك مسألة أخرى تستحق الالتفات وهي مسألة ترقية الضباط فقد باتت بطيئة جداً لا سيما أصحاب الرتب الصغيرة من رتبة بكباشى فادون ولذلك عدة أسباب نسردها بالابحاز

أولاً كثرة الضباط الانجليز بالرتب العليا فصار الوصول اليها صعباً جداً . فلا يصل اليها الا طويل العمر وكبير الحظ . ثانياً صغر الجيش وكثرة الضباط فترى الضابط وقد يمكث نحو ١٢ سنة برتبة الملازم الثانى أو الاول ونحو ١٥ سنة برتبة يوزباشى فيكون قد بلغ السن الثامنة والأربعين وهي السن القانونية التي يحال بها الى المعاش ومعاش حقير . ولمكافحة هذا الداء أى داء بطء الترقى أدوية ناجمة : أولاً الاستعاضة عن الضباط البريطانيين الذين يخرجون من الجيش بضباط مصريين فيخلو نحو ٢٥٠ رتبة يتبوؤوها الضباط الوطنيون . ثانياً زيادة عدد الجيش أى عدد الصف والمساكر فقط

لأن عدد الضباط الموجودين الآن بالخدمة مع الذين يمدون من المعاش والاستيداع أو يتخرجون من المدرسة الحربية كاف لإنشاء الأورط الجديدة أما السلطة العسكرية فكلها بيد السردار والأدجوتانت جنرال وكاتم أسرار الحربية ويبد كل الضباط البريطانيين المتوزعين بالجيش . وليس لأى فرد من الأربعة عشر مليون مصرى أذى سلطة على الجيش

فالسردار في الجيش وحاكم السودان والمدير بمديريته والقومندان العسكري في وحدته والمفتش في مركزه - لكل هؤلاء من السلطة ما لم يحلم به ملك إنجلترا وسلاطين آل عثمان أو قياصرة الروس على أريكة عروشهم

وما زان دأبهم منذ وطأت قدمهم هذه البلاد أن يضعفوا هذا الجيش حتى صار أمماً بدون جسم فهو لا يكاد يعد ١٥ ألف عسكري محارب و ١٨ ألفاً إذا أضفت اليه الوحدات غير المحاربة ومن هؤلاء نحو ٦ آلاف عسكري مصرى فقط لأنهم ما برحوا منذ استرجاع السودان لأن ينقصون عدد الوحدات المصرية البحتة ويزيدون الوحدات السودانية عملاً بدافع التثريق وظناً منهم بأنهم يؤلفون نواة جيش سوداني يكون خير معوان لهم يستقنوا عن مصر بالسودان في مستقبل الأيام . أجل أنهم ينقصون الوحدات المصرية ويزيدون سودانية بدون استشارة مصر وضد مصالحها فهم يصنعون ذلك من مال مصر تحاربة مصر

فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية ونشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزب السودانيتين حيث يعملون العساكر النداء بالانجليزية ولم يبقوا من البطاريات الضوحيية المصرية العديدة سوى أربع مصرية ونشأوا وحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضاً سوى أورطة مصرية أي نحو ١٥٠ عسكرياً وأنشأوا بدلاً منها ست أورط سودانية أضيقوا عليها اسم البيادة الراكبة وأركبوها الخيل

السودانية والبقال الحبشية . وقد أبدلوا المهجاة المصرية بهجاة سودانية وانشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانيتين . وقد زودوا كل هذه الوحدات السودانية بزيادة وسوارى بالمدافع المكسيم بينما انهم حرموا منها الوحدات المصرية . وبينما الاورطة السودانية تعد ٨٠٠ ضابط صف وعسكري فالأورطة المصرية لا تعد سوى ٦٠٠ فقط وقد اتقوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين وأما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء فلا أثر للمصري ولا يعرف عساكر هذه الوحدات عن مصر الا نقودها ولهؤلاء نظام مخصوص هو أقرب لنظام ميليسا أو غندامنه الى نظام الجيش المصري

وأما التخيرة فلا يصرف للجيش سوى النزر اليسير والباقي هو محفوظ في مصر والمحرطوم تحت حراسة البريطانيين . وقد انشأوا بالمحرطوم منذ سنوات عديدة مدرسة سموها كلية غردون لتخريج قضاة ومهندسين ومعلمين ومدرسة حرية لتخريج الضباط . وقد افتتحوا حديثاً مدرسة طب وهذه المدارس مثل كل منشآت البريطانيين في الشرق تكتمني بالقشور دون الباب فالسوداني مثل أخيه المصري لا ينقصه الذكاء الفطري فهو قابل للعلوم وإنما طرق تعليمه عقيمة ونافسة فالبريطانيون لا يقصدون تعليمه بل يقصدون ازاحة المصري من السودان واحلال البريطاني محله . خذ مثلاً مدرسة وكلاء المأمير التي انشأوها بالمحرطوم فهي تخرج وكلاء مأمير سودانيين تحل محل المأمورين المصريين شيئاً فشيئاً . وهكذا قل عن المدرسة الحربية وعن المهندسين والقضاة والأدباء فهم يعينون السوداني بوظيفة المصري بمهنية ٦ أو ٨ جنيهات شهرياً بدل الثلاثين والخمسين التي كان يستولى عليها المأمور أو المهندس أو الطبيب المصري . والوفر الذي يتجمد مخصص لانشاء وظائف جديدة للبريطانيين

عثر المسيو أوريان في محفوظات الوزارة البريطانية على تلغراف من لورد

كلارندون ناظر خارجية انجلترا الى اللورد «كاولي» سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٥٨ معترضاً على فتح قناة السويس وقد نشر في مجلة ماركوردي فرانس وهذا نصه :

« اذا ما تم فتح هذه القناة فانها تفصل مصر عن تركيا ويمكن حينئذ أن تملن استقلالها متى أرادت . فلاسكندرية وسائر السواحل البحرية هي الآن بحالة حصينة وقوية للدفاع ضد كل اعتداء من جانب بريطانيا أو تركيا واذا لم تكف الحماية المصرية فهناك قوة افرنسية يمكن ازالتها للبيداف لأجل النجدة وان هذه القناة التي ستكون بعرض ٣٠٠ قدم وعمق ٨٠ قدماً اذا أقيمت خطوط الدفاع على جوانبها وقامت السفن الحربية على الحراسة في وسط مياهها فستكون سداً منيعاً ضد كل جيش عثماني يهجم عليها من ناحية سوريا »

ولقد تمت نبوءة اللورد التي تنبأها سنة ١٨٥٨ بما وقع سنة ١٩١٥ حينما هاجمت الجنود التركية القناة ولكن ذلك كان لمصلحة انكلترا التي وضعت نصب عينها احتلال مصر فحالت دون استقلالها لتبتلعها وهذا ما تفعله الآن في السودان وتجد منا من يتساهل معها وينسى أن الأمة باقية خالدة وبكفي أن تمسق حقوقها حتى تنال هذه الحقوق اما عاجلاً واما آجلاً

واذا كان الجيش هو الذي ألف الدولة المصرية وألف وحدة السودان ومصر ومدن السودان وصانه وعمره فان اسم الجيش لاسم مقدس في مصر وعند المصريين وهو الفلاح الذي صرف أكثر من مئة عام وهو يريق ماله ودمه في ارجاء السودان ليبقى السودان لمصر ويبقى مصر للسودان ويبقى لانيين واحداً لا يقبل تفرقة ولا تجزئة ويظل هو سياج هذه الدولة ويظل اسمه وعمله فخراً الى الابد



في بحر الغزال

زيارات اللورد اللنبي للسودان

في كل عام يزور معتمد انكلترا السودان وكانت زيارة اللورد اللنبي. السودان في عام ١٩٢٤ غير زيارته له في العام السابق ولكنها لا تقل عنها أهمية ولا يسع المصري الا أن يرقبها ويتدبر نتائجها . ففي العام الماضي كان الغرض من تلك الزيارة جمع الذين أطلقوا عليهم اسم « اعيان السودان واشرافه وأرباب العشائر والقبائل » ليلقوا على مسامعهم بقم بعضهم ما يريدون ثم ان يكون رأي السودانيين بانفسهم وبشقيقتهم مصر . وفي هذا العام كان الغرض التوغل في أعالي السودان حتى الحدود التي ضربوها له على ما يهوون ويريدون كالحدود التي ضربوها لمصر مع السودان . فحال السودان مع منابع النيل الآن كحال مصر مع النيل ذاته . فإذا نحن أوجسنا خيفة من كل يد تسيطر على النيل في السودان فإنه يحق للسودانيين أيضاً ان يوجسوا خيفة من كل يد تسيطر على منابع النيل ، فنحن والسودانيون في ذلك سواء ونحن وهم تحت سيطرة القابضين على منابع النيل لان هذه المنابع التي كانت لنا ولهم معا صارت اليوم لا لنا ولا لهم بل للانكليز يتصرفون بها على هواهم . ان الانكليز يسرون هنا وفي الهند على وتيرة واحدة فهناك يقبضون على عنق البلاد بالبوليس والري وهنا أيضاً يقبضون على عنق مصر والسودان بالبوليس والري

* * *

كل مصري يعرف ان النيل يؤلف من نهرين النيل الابيض والنيل الازرق فالنيل الابيض يجري من بحيرة فيكتوريا نيانزا عند خط الاستواء ثم يجري على مسافة ٢٩٠ ميلا فيصب في بحيرة البرت نيانزا الواقعة شمالي الاولى . وكلتا البحيرتين كانت في قبضة مصر على عهد اسماعيل باشا واطاق عليهما اسمان انكليزيان لان اسماعيل باشا استعمل على تلك المنطقة صموئيل باكر

الانكليزي فاوحت اليه حكومته بهذه التسمية لانها كانت ترمي بنظرها الى تلك البلاد والى مصر معا ، فارادت أن يسجل بالتاريخ وان تعرف الامة الانكليزية ان البحيرتين انكليزيتان



وبعد ان يخرج النيل الابيض من بحيرة البرت نيازنا يجري في خط الاستواء وهو الاقليم المصري الذي كان يتولى الحكم فيه أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩ ولكنهم سلبوه سلباً وبعد ان يجري على مسافة ٦٧٠ ميلا يلتقي ببحر الغزال وهو نهر كبير ويتغير بعد ذلك الاسم ثم يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم بعد أن يجري من منبعه ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فيخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري شمالا الى الغرب حتى يدخل سنار وتصب فيه أنهر أخرى ويصل الى الخرطوم بعد جريه ٨٤٦ ميلا . وكلنا يعرف مساعي الانكليز في الحبشة لتكون بحيرة تسانا في قبضتهم كما هي الآن بحيرة فيكتوريا نيازنا وكما يطمحون الى بحيرة رودلف ذانك هما النهران اللذان تعيش بهما مصر والسودان معا وتلك سياسة الانكليز في ان تكون في يدهم حياة مصر والسودان بالقبض على منابع النيل واذا كان اللورد اثنتي قد أنتم مهمته في العام الماضي مع مشايخ القبائل ، فانا لا ننسى أقوال صحف لندن وردها على صحف مصر « بأن هناك غير القبائل التي يدعي المصريون قرابتها وحمّة النسب بها ووحدة اللغة والدين معها قبائل السود وهي اكثر عدداً وأوسع بلاداً ولا تربطها بالمصريين أقل رابطة ؟ » فهل السلطان « جومر كيانجو » الذي أهداه اللورد اثنتي المدالية « التي ينعم بها على رؤساء القبائل ووجوه القوم في افريقيا » ومشايخ العشائر « الذي انعم عليهم الحاكم العام بالهدايا » - كما قالت صحف الانكليز - يمثلون السود ؟ فيكون اللورد اثنتي قد أنتم الآن مهمته في سنتين : سنة مع رؤساء-

العشائر والقبائل العربية المسلمة ، وسنة مع رؤساء القبائل والعشائر السوداء غير المسلمة ؟



اما مديرية بحر الغزال فانه يفصلها عن دارفور وكردوفان شمالاً وبحر العرب وبحر الغزال ويفصلها عن محافظة فاشودة بحر الجبل وتفصلها الجبال غرباً عن الكونغو الفرنسية وتتصل جنوباً بالكونغو البلجيكية وجميع سكان بحر الغزال من السود وهم يتعاملون بالخرز والحديد تارت هذه المديرية بعد قيام المهدي وكان لبنين بك مديراً لها ومحمود المحلاوي مفتشاً طاماً لمنع تجارة الرقيق فتمكن محمود من اخضاع الثورة ومن ارسال المدد الى امين باشا في خط الاستواء وانتهى الامر بان سلم لبنين لمعامل المهدي . اما امين باشا فثبت في خط الاستواء وله حديث عجيب يدل على نيات الانكليز منذ ذاك الحين

اخلى الدراويش بحر الغزال سنة ١٨٨٦ وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٩٤ عقد الفرنسيون اتفاقاً مع حكومة الكونغو على ان تكون بلاد بحر الغزال في دائرة نفوذهم وانشأوا مواقع عسكرية في ديم الزبير وبحر العرب وارمبيك واياك ومشروع الريك ثم تقدموا الى فاشودة فاحتلوها الى أن اتفقوا مع الانكليز على الخروج منها ومن بحر الغزال في سنة ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٠ أرسل السردار قوة احتلت بحر الغزال وجعلت واو عاصمة لتلك البلاد



اما خط الاستواء فتملكه المصريون سنة ١٨٧٢ وطلب ولي عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل ان يكون غوردون حاكماً لخط الاستواء فعيّنه من سنة ٧٤ الى ٧٦ ثم تولاها امين باشا ولكن الانكليز الذين اكرهوا حكومة مصر على الجلاء عن السودان أبوا ان تظل الجرثومة المصرية في خط الاستواء فقلّوا الدنيا صياحاً وعويلاً لمصاب « امين باشا » وأخذوا يستصرخون

الانسانية لا تقاذه حينما كان امين باشا بكل راحة وسكون وأمان مع الجيش المصري والعامل والموظفين . على ان الانكليز الذين أوفدوا ستانلي « لا تقاذ » امين باشا سنة ٨٩ كلفوا حكومة مصر ان تدفع له ١٢ الف جنيه وان تصحبه بكتاب الى امين باشا ليفادر تلك البلاد لانه رفض مغادرتها بغير أمر الخديوي ولما عاد امين باشا الى زنجبار مع ستانلي أبي فريق من الجيش المصري اخلاء تلك البلاد وظل فضل المولى مع ذلك الفريق في واد لاي . وفي سنة ٩٢ ادخل البلجيكي فضل المولى وعساكره في خدمتهم وقتل الدراويش فضل المولى في تلك السنة



والآن اسمع قصة أمين باشا لتدرك سر السياسة الانكليزية ، أي تلك السياسة التي لا يزالون يعملون لتحقيقها حتى الآن والتي نعد سفر الورد النبي الى واو شطراً منها أو تمة لها

الف الانكليز شركة سموها الشركة الافريقية على مثال شركة الهند الشرقية التي أوصلتهم الى تملك الهند . وجعلوا غرضها تجارياً كتركك وهي مثلها سياسية كلفت بتمهيد الطريق لتأليف الامبراطورية الافريقية فلما أخذت هذه الشركة بالعمل ايقنت ان بقاء امين باشا حاكماً مصرياً على خط الاستواء يحول دون مرامها فاضلقوا عليه لقب « سجين خط الاستواء » بعد اكرام مصر على اخلاء السودان . وارسلوا اليه ستانلي فلما سلمه أمر الخديوي بالعودة عاد معه الى زنجبار ، وهناك كشف له القنصل الالماني عن وجه الحقيقة فابى الحجيء الى مصر وعزم على العودة الى وادلاي مع فريق بمن أتوا معه من هناك . ودخل في المسألة عامل جديد وهو السياسة الالمانية التي طلبت من امين باشا وهو من اصل الماني ان يكون في عودته تحت ظل علمهم وحملت صحف الالمان على الانكليز واتهمتهم بالخيانة والتسدر فرد عليهم الانكليز باشد من ذلك وأظهروا عجز امين باشا عن العودة لان الشركة

الافريقية رفعت العلم الانكليزي على خط الاستواء بعد خروج المصريين واضطرار فضل المولى الى خدمة البلجيكيين . وحدث ستانلي أحد الكتاب الالمان فقال له « اني لما وصلت الى امين باشا خيرته بين ثلاثة امور : اما البقاء في وادلاي تحت السلطنة الانجليزية والعلم الانكليزي براتب ١٥٠٠ جنيه في السنة واعانة ١٢ الف جنيه تدفع له حالا - وهو المبلغ الذي أخذه ستانلي من خزانة الحكومة المصرية - واما أن يرحل عن وادلاي الى جهة أخرى لترفع على خط الاستواء العلم الانكليزي . واما ان يرجع معي الى القاهرة ويترك تلك البلاد وشأنها » فرد عليه امين باشا بان ستانلي عرض علي ان اترك منصبي في خدمة الحكومة المصرية فرفضت وعرض علي ان اجمع له جيشاً من السود يتولى هو قيادته ثم نذهب بالجيش لأوغندا فنجعلها مركزاً ثم نرجع الى وادلاي باسم الشركة الافريقية لا باسم الحكومة المصرية فرفضت . فهددني بتجريدى من قوتي وسلاحى وذخيرتي فاضطرت أن أرافقه

أما ستانلي الذى اكسب الانكليز منابع النيل في خط الاستواء فانه رفع الى مقام الاشراف ورسم الخطة التي ينفذها الانكليز اليوم فقال :

« الآن وقد وضعت الشركة الافريقية يدها على خط الاستواء وصارت منابع النيل في قبضتنا بعد ما اكرهنا المصريين على اخلاء السودان وبات باستطاعتنا ان تفتح السودان بعد خط حديدى بين البحر الاحمر والنيل لا يكون طوله اكثر من ٣٠٠ كيلو متر ثم نسير من بربر الى الدرجة الحسین طولاً فمأخذ الابيض وسنار ثم نصعد في النيل الذى يكون قد صار ملكنا الى غاندوكرو وبذلك يكون النهر لنا على مسافة ١٥٠٠ ميل ونصل الى البحيرات التي هي ملكنا والتي منها ينبع النيل فيصير بذلك السودان ثم مصر مستعمرات انكليزية »

ولا شك بان الالمان كانوا يراحمون الانكليز بالمناكب في تلك الجهات ولكن انكسارهم بالحرب أوقع مستعمرتهم في قبضة الانكليز فلم يبق لهم

مزام هناك ولا عقبة في طريق سكة حديد الكاپ . على ان ذلك كله تم لهم على حساب مصر وباموال مصر وعلى ايدي المصريين الذين يخادعونهم عن انفسهم حتى الساعة بكلمة « ضمانة مياه النيل » وهي ضمانة لا قيمة لها كما مر بالقارىء

الخاتمة

سياسة انكلترا وسياسة مصر

لقد بسطنا شيئاً من سياسة الانكليز في السودان وفي تحكمهم بالري أو بالاحرى بالنيل الذي قال فيه هيروود « ان الله خلق العالم كله واما النيل فانه خلق مصر » فها هي سياستنا التي تقابل بها سياستهم بل كيف يجب ان تكون سياستنا التي تنجح مقاصدنا ونجعلنا ونجعل اولادنا واولاد اخواتنا السودانيين احراراً لا يخشون خيراً ولا يخافون مستقبلاً مكفهرًا ؟!

انا اذا ما تساءلنا هذا السؤال خلص الينا الجواب عليه مما يطوف بأنفسنا من الميول دون ان نفلها ودون ان نرجع الاسباب الى مراجعها وأصولها، لان النفس هي التي تملي وما تمليه النفس لا يخطيء ولا يزل

ففي سنة ١٨٨١ فتح البرلمان المصري وعلى كرسيه ٢٠ نائباً عن بلاد السودان فعلى تلك الكراسي والمقاعد امتزجت مصر بالسودان امتزاجاً كلياً تاماً ولم يكن في قاعة المجلس نائب سوداني وآخر مصري بل كان الجميع واحداً وكان النائب المصري نائباً عن السودان ومصر وكان النائب السوداني نائباً عن مصر والسودان فكان البلدان واحداً ، واذا لم يكن البلدان واحداً ومنفعهما مشتركة متلاحمة مترابطة كأنها منفعة واحدة نجم عن ذلك حتماً تضارب المذافع . ومتى تضاربت المذافع واختلفت وقع الشقاق ومتى وقع الشقاق تلاه الخصام وهذا ما يرى اليه الانكليز بفصل السودان عن مصر حتى يضلوا الحكم بينهما وأصحاب السلطة على القطرين معاً ، وهذا ما يجب ان

تفادى عنه كل التفادى حتى تمنع النفور بين الاخوين بتفريق منافعهما وحتى تمنع تسلط الاجنبى عليهما معا بحجة الدفاع عن مصلحة هذا آناً ومصلحة ذلك أوة أخرى

ومن العيب في السياسة وسياسة بعد النظر والنظر الى الغد . ما يقولونه ويرددونه عن « ضمانة ماء النيل لمصر » فن هو الضامن ذلك وما قيمة هذه الضمانة والى كم تدوم ألا يمد وجودها ذاته سبباً للخلاف والمخاصم وإذا هي نفذت في عشرة اعوام أو عشرين أو أربعين أو خمسين أو في ما هو فوق ذلك فهل تنفذ الى الابد ونحن الآن نحو ١٤ مليوناً وبمدر ربع قرن — وربع قرن بل قرن كامل في حياة الأمم لا يستحق ان يذكر — يربو عدد المصريين على ٢٠ مليوناً ويربو عدد السودانين على ١٢ مليوناً فابن يجد المصريون مرتزقا وهم الآن يزدهجون في أرضهم ازدهاماً شديداً حتى ان الكيلو متر المربع في المنوفية يسكنه ٣٦٥ شخصاً وهؤلاء السكان المزدهجون في وادي النيل ازدهاماً شديداً جداً كانوا يكتفون بالامس القريب بالضروريات القليلة الزهيدة وهم لا تنكفيهم الآن الكماليات وغداً يزدادون مدنية وحضارة وعلماً وقد نص دستورهم على التعليم الاجبارى فترداد حاجتهم وتقل زوتهم ونضيق أرضهم فالى اين يكون المصير ألى الصحراء غرباً أم شرقاً أم الى الصناعات ومصر لا يحتمل ان تكون لها صناعة كبيرة اذا هي جدت في هذا السبيل بل ان كل ما يمكن ان يتوافر لها الصناعات الصغيرة . فمجرى النيل هو هو طريق الرزق بقوة التقاذف الذى لا تشعر به الأمم كأن ينتقل ابن اسوان الى دنقلة وهكذا صعوداً وابن قنا الى اسوان ويلحق به في قنا ابن جرجا وهكذا من مصب النيل الى منبعه

فن جعل حلقة حداثاً فاصلاً بين مصر والسودان فقد جعل مصر والمصريين مسجونين في وادى ضيق وجعلهم عبيداً خاضعين لمن بيده منبع النيل بل جعل ما هو أكبر شاكاً وأشد خطراً يجعله انقطعين منفصلين فيباع

بين الاخوين مباحدة تدعو الى النفور والشحناء والبغضاء كما نحن نرى الآن. من الدعوة التي تنشر ومن الوسائل التي تتخذ. واذا كان الانكليز — كما قلنا قبل — قد نظروا منذ عهد اسماعيل الى مايجنون ثماره الآن فاطلق مستخدمو مصر منهم اسم ملكتهم والامير زوجها وولي عهدها على منابع النيل ليرسخ في التاريخ وليرسخ في اذهان ابنائهم ان تلك المنابع لهم لانها تسمى باسماء ملوكهم وامرائهم. فكم يكون واجباً علينا بل لازماً محتماً ان نعمل على الأقل عملهم في ابقاء صلة الاتحاد والاخاء بيننا وبين اخوتنا الذين أبوا على عهد الخديوي سعيد باشا ان تجلى الجنود المصرية عن أرضهم وان يستعيد الخديوي عماله من بلادهم فكانوا بيمدى النظر وكانوا على سياسة الاخاء بل على أحدث سياسة يجب الاخذ بها وهذه السياسة يجب ان تكون سياستنا أي سياسة الوحدة والاتحاد مع اخواتنا بالسودان لاسياسة « ضمانة المياه » التي يتغنون بها الآن وهي شديدة الخطر خطيرة النتائج على مصر والسودان معا لانها تتضمن في ضياتها شراً كبيراً قوامه « فرق تسد »



ان بين مصر وانكلترا عهداً وميثاقاً أبرم سنة ١٨٩٩ فهذا العهد والميثاق علله أحسن تحليل رئيس لجنة الدستور حسين رشدي باشا مستشهداً بأقوال اللورد كرومر الذي وضع ذلك الاتفاق فلم يقل اللورد واضح الاتفاق انه ينازع مصر في ملكية السودان أو بالاحرى في ان السودان ومصر واحد ، بل قال ان الغرض الوحيد من ذلك الاتفاق هو الحيولة دون تسحب الامتيازات على السودان . فاذا كانت لانكلترا منافع في السودان فان المصريين لا ينكرونها وهم يحترمون تلك المنافع والمرافق كل الاحترام ، واما الملكية واما فصل السودان عن مصر فصلاً يؤدي في المستقبل حتماً الى التزاع والخطام فانه لا يسلم به مصرى مهما كان الأمر ، والاتحاد في رأس برنامج كل حزب من الاحزاب المصرية وهو مضبوط على قنب على مصرى كبيراً كان أو صغيراً

«الا الذين كفت بصيرتهم فلا يرون غدهم وهم حائشون ليومهم وهؤلاء لا يؤخذ بقولهم ولا برأيهم في مصير أمتهم أو مستقبلها



إذا كان الانكاز والمصريون فريقين مختلفي الغاية والغرض في السودان فإن الفريق الطامع بذلك الملك الشاسع وهو الفريق الانكازي يعمل والقوة تؤيده لتنفيذ طمعه . أما الفريق الثاني صاحب الحق وهو الفريق المصري فإنه يستند الى حقه فقط . وقد قال السياسيون ان الحق قد تخلقه القوة وقد تستميله اليها . وقال الاجتماعيون مامات حق من ورائه مطالب ومعنى قولهم أن كل حق لا يطالب به قد يموت

هم يعملون ولا يكون وهم يعتمدون في عملهم على خلق فكرة الاتصال وتقويتها وانعاشها في قوس السودانين أنفسهم وبتصوير المصريين لعيون السودانيين تصويراً ينفرهم منا ويبعدهم عنا

فهل ارشد نفر منا فخب لزيادة احكام الروابط والاغاء والمحبة والولاء بين مصر والسودان حتى لا تجرد البذرة الفاسدة مكاناً من انفسهم وقلوبهم ، وهلا قام نفر منا يختص بالخدمة السودانية فوق برامج الاحزاب واكثر من مباحث الصحف والاقلام حيناً بعد حين ؟

لقد طابوا على الامير الكبير عمر طوسون قوله في بعض رسائله « ان لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون »

وما كان في هذا القول عيب ولا عار اذا كان الغرض منه ان تكون الامتان امة واحدة ومتى كانتا كذلك لا يسال فيهما من هو الحاكم ومن هو المحكوم . ألا ان من السودانيين ابشالا في خدمة القضية المصرية وأبطالاً بواسل في سبيل الاستقلال والفتح المصري لا يبعي اثرهم من تاريخ مصر الخالدة . فكيف تنساهم مصر وكيف تنسى دماءهم التي سفكت كرماً وجوداً في سبيل مصر واستقلالها وتوسيع سلطتها وتوطيد اركانها

ان بين السودان ومصر من اواصر النسب ووشائج القرى ما لا يقبل
انفصالا ولا فكا

ان بينه وبين مصر افخاذ القبائل وبطون العشائر وروابط اللغة والدين
والتاريخ

ان بينهما روابط المنفعة الادبية والمادية فاذا عملت مصر وعمل المصريون
لاحكام هذه الروابط ، روابط الاخاء والمحبة والقرى ثم المنفعة ، فقد عملت
كل شيء يدفع عنها وعن السودان الغير ويشمر الخير ويحقق الآمال ، في كل
مصر ومآل



الاعانات المالية

من مصر للسودان

- عن الحساب العمومي لسنة ١٩٢٢ المالية -

بيان السلف المعطاة للسودان لاجل الاعمال المتعلقة بنموه

والاعانات الممنوحة سنويا لسد عجز ايراداته

السنوات	السلف المعطاة لاجل الاعمال المتعلقة بنمو السودان	الاعانات الممنوحة سنويا لسد عجز ايرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحربية
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٨٩٩	-	٤٤٤٨٨٧	-
١٩٠٠	-	٤٥٧٨٩٢	-
١٩٠١	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	-
١٩٠٢	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	-
١٩٠٣	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	-
١٩٠٤	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٥	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٦	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٧	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٨	٦٣٧٧٦٨	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٣٣٥٠٠٠	-
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٣٢٥٠٠٠	-
١٩١١	١٣٢٥١٠	٣٦٠٠٠٠	-
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٣٥٠٠٠	-
١٩١٣	٤٣٨٥٦	-	١٧٩٤٨١
١٩١٤ الثلاثة اشهر الاولى	٢٩٨٩	-	٤٤٨٧٠
١٩١٤ - ١٩١٥	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٥ - ١٩١٦	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٦ - ١٩١٧	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٧ - ١٩١٨	-	-	٤٢٢٧٦٤

« بقية الاعانات المالية »

السنوات	السلف	الاعانات السنوية	المصاريف العسكرية
١٩١٨ - ١٩١٩	جنيه مصري -	جنيه مصري —	جنيه مصري ٤٤٥٦٩١
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٧٠٠٠٠ (١)	—	٣٢٩٤٨١
١٩٢٠ - ١٩٢١	-	—	٤٦٤٤٠٣
١٩٢١ - ١٩٢٢	-	—	٤٧٧٩٤٧
١٩٢٢ - ١٩٢٣	-	—	٥١٥٧٢٥
المجموع	٥٥٨٤٥٢٥	٥٣٥٣٢١٥ (٢)	٣٤١٨٨٠٥

* * *

هكذا قالت الحكومة والذي يلاحظ انه في سنة ١٩١٣ ابرم اتفاق بين حكومة مصر والسودان بان تدفع الجمارك المصرية رسوم البضائع التي ترد من مصر للسودان فتغير شكل الحساب ووقفت الاعانة على ما يرى القاريء

(١) سددت حكومة السودان مبلغ ٢٩٥١٩ جنيه مصري من أصل هذه الاعانة وبذلك حذفت مجموعته ٥٢٢٣٦٩٦ جنيه مصري:

" تحت هذه الاعانة لم تكن تغطي نفقات حربية ولا لشؤون المدنية في مصر وسودان، بل كانت مخصصة لسداد ديون السودان بسداد سنوي قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في حكومة مصرية واحدة. ثم في سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ تم رفع هذه الاعانة في ١٢ من فبراير سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ في حوزة السودان. هذه الاعانة مخصصة لسداد ديون السودان في سنة كانت متى رثت حكومة السودان. ثم ريثق من هذه السلفة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٦١ جنيه

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة
٤ - ٦	السودان المصري والسياسة الانكليزية بمصر والسودان منذ ١٧٩٧ الى ١٨٨٥
٧ - ١٠	السودان المصري وماذا كان وماذا صار ؟
	تجارته أمس واليوم
	اقتسام الملحقات بين الدول
	القوة المصرية يوم قيام الثورة
١١	كيف دفع السودان للثورة ؟
١٢ - ١٤	محمد احمد والثورة
	عبد القادر باشا واخذ الثورة بسنار
	استدعاءؤه وتميين علاء الدين باشا
	حملة هيكس وهلاكها
	استعفاء وزارة شريف
١٥ - ١٧	اخلاء اسودن والتعنيات لغوردون
	العلنية والسرية
	تأييده الثورة وهو في الطريق
	حملة ولسلي لا تقاذ غوردون
	وقة ثع الاسودان واتفاق الأموال
١٨ - ١٩	الزير رحمة : تجارته . اخضاعه دار فور وبحر الغزال وضمهما الى السودان . عفوه عن عبد الله التعايشي . مقتل ابنه سليمان . نفيه
	في جبل طارق . . الخ

صفحة

٢٠ - ٢٣ بعد اخلاء السودان : تسابق فرنسا وانكلترا الى احتلاله

حملة مارشان وحملة كتشنر وحملة كافنديش . فاشودة

٢٤ - ٢٥ مصري هي النيل

آراء المهندسين المصريين

٢٦ - ٣٣ تدين السودان : من محمد علي الى عباس الثاني (١٨١٤ الى ١٩٠٣)

٣٤ - ٣٨ السودان مصري فقط : كيف مهدوا لأخلائه . اتهام عبد القادر

باشا . السودانيون وسعيد باشا . المهدوية داء دائم بالسودان .

السودان ظل مصرياً بعد اخلائه . كتاب بطرس باشا حجة انكلترا

على فرنسا

٣٩ - ٤٤ السودان وطريق المواصلات الامبراطورية . خطط السودان قبل

اخلائه . اكتشاف البحيرات . امتلاك خط الاستواء . خطط

السودان بعد استعادته

٤٥ - ٤٨ اخلاء السودان ليس تركه نهياً مباحاً . مسألة أمين باشا

٤٩ - ٥٤ استعادة السودان ١٨٩٩ . نص الاتفاق . قوة الحملة

٥٥ - ٦٠ بعد اتفاق مصر وانكلترا واتفاق انكلترا وفرنسا . مطاردة عبدالله

التعاشي . تعمير السودان . نبوءة غلادستون ١٨٧٧

٦١ - ٦٣ سياسة الاحرار وسياسة المحافظين

٦٤ - ٦٨ اتفاق السودان في نظر رجال السياسة والقانون

٦٧ السودان مصري ومن مصر وجزء لايجزأ عن مصر (بقلم رشدي باشا)

٧٥ حالة السودان من الوجهة السياسية (بقلم رشدي باشا)

٧٩ - ٨٤ كيف يحكم السودان على عهد الشركة . اللورد كرزون والوفد

السوداني . نظام الحكم . مجلس الحاكم العام . بيان اللورد كرزون

في مجلس انثوردات

- ٨٤ - ٨٩ وثائق رسمية : مذكرة الوفد المصري . في تقرير اللورد ملتر . في مشروع اللورد كرزون . رد الوفد الرسمي المصري . في مشروع الدستور المصري
- ٩٠ مستقبل مصر بالسودان
- ١٠١ مالية مصر من عهد الفراعنة الى اليوم (بقلم محمداً ميرمر طوسون)
- ١٠٨ مراقبة النهرين الكبيرين - النيل الأبيض والنيل الأزرق
- بيع الماء لمصر يبعاً
- ١٠٨ القبض على نواصي الأمة بالماء والبوليس
- مقابلة بين مصر والهند
- ١١٣ مشروعات الري الحديثة . بيان السير مكدونالد
- ١٣٦ مصر بعد ٣٥ سنة
- السودان رزوع ، تقض
- احتجاجات مصر على مشروعات الجزيرة
- ١٤٤ مشروع ري الجزيرة
- ٥٠ جيش المصري والسودان - ماضيه وحاضره
- ١٦٠ في بحر الغزال
- زيارات اللورد ألنبي
- ١٦٥ سياسة انكلترا وسياسة مصر بالسودان



